الأمم المتحدة



Distr.: General
4 March 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 19 شباط/فبراير 2021 موجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الملاحظات التمهيدية التي أدلى بها الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، فضلا عن الإحاطات التي قدمتها السيدة هنرييتا فور، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ والدكتور سيث بيركلي، الرئيس التنفيذي للتحالف العالمي للقاحات والتحصين؛ والسيد جاغان تشاباغان، الأمين العام للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وكذلك البيانات التي أدلى بها دولة السيد رالف غونسالفيس، رئيس الوزراء ووزير خارجية سانت فنسنت وجزر غرينادين؛ وأصحاب المعالي السيد وانغ يي، مستشار الدولة ووزير خارجية الصين؛ والسيد فام بينه مينه، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية فييت نام؛ والسيدة إيفا – ماريا ليميتس، وزيرة خارجية إستونيا؛ والسيد س. جايشانكار، وزير خارجية الهند؛ والسيد سايمون كوفني، وزير الخارجية والدفاع في أيرلندا؛ والسيدة راشيل أومامو، وزيرة خارجية كينيا؛ والسيد مارسيلو إيبرارد كاساوبون، وزير خارجية المكسيك؛ والسيدة إينه إريكسن سوريدي، وزيرة خارجية النرويج؛ والسيد دومينيك راب، وزير الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ والسيد أنتوني ج. بلينكن، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية؛ والسيد فرانك رياستر، الوزير المنتدب المكلف بشؤون التجارة الخارجية والاستقطاب في فرنسا، فضلا عن البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا النيجر والاتحاد الروسي، فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو بشأن ”صون السلام والأمن الدوليين: تنفيذ القرار 2532 (2020)“ المعقودة يوم الأربعاء، 17 شباط/فبراير 2021.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس بشأن هذه الجلسة المعقودة عبر التداول بالفيديو، قدمت الوفود والكيانات التالية بيانات خطية، أُرفقت نسخ منها أيضا: الاتحاد الأوروبي، أستراليا، أفغانستان، إكوادور، ألمانيا، إندونيسيا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، بيرو، تركيا، جنوب أفريقيا، سلوفاكيا، السويد، سويسرا، غواتيمالا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، كندا، كوبا، مالطة، واليابان.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) باربرا **وودورد**
رئيسة مجلس الأمن



الرجاء إعادة التدوير



المرفق 1

إحاطة مقدمة من الأمين العام

بعد إذنكم، سيدتي الرئيسة، سأقدم عرضا موجزا ثم أطلب إلى زميلتي هنرييتا فور، المديرة التنفيذية لليونيسف، أن تتوسع في إحاطتنا.

أشكر المملكة المتحدة على تنظيم هذه الجلسة وعلى مؤازرة ندائي من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي لتخفيف المعاناة وتهيئة المجال للدبلوماسية والتمكين من إيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك إيصال اللقاحات في جميع أنحاء العالم.

تواصل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) مسيرتها القاسية في جميع أنحاء العالم، حاصدة للأرواح ومدمرة للاقتصادات ومقوضة لأهداف التنمية المستدامة. إن الجائحة تفاقم جميع العوامل التي تدفع إلى عدم الاستقرار وتعيق جهودنا الرامية إلى تنفيذ القرار 2532 (2020) من أجل وقف الأعمال العدائية ومنع نشوب النزاعات وحلها.

وثمة أهمية الآن أكثر من أي وقت مضى لدحر جائحة كوفيد-19، وذلك بعد أن بدأنا نمتلك القدرة العلمية اللازمة للقيام بذلك. إن إطلاق حملات التلقيح ضد كوفيد-19 يولد الأمل. وفي هذه اللحظة الحرجة، يشكل الإنصاف في توزيع اللقاحات أكبر اختبار أخلاقي أمام المجتمع العالمي. ويجب أن نضمن إمكانية تلقيح كل شخص في كل مكان في أقرب وقت ممكن.

غير أن التقدم في التلقيح متفاوت وغير عادل إلى حد كبير. فقد استأثرت 10 بلدان فقط بنسبة 75 في المائة من جميع اللقاحات المضادة لكوفيد-19 التي جرى استخدامها. وفي الوقت نفسه، لم يتلق أكثر من 130 بلدا جرعة واحدة. وأولئك المتضررون من النزاعات وانعدام الأمن معرضون بشكل خاص لخطر التخلف عن الركب. وعندما تتفشى جائحة، فإننا لا نكون آمنين إلا إذا كان الجميع في أمان.

وإذا سُمح للفيروس بالانتشار كالنار في الهشيم في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، أو أجزاء منه، ستطرأ عليه تحولات مرارًا وتكرارًا. ويمكن أن تصبح السلالات الجديدة أكثر قابلية للانتشار وأشد فتكاً، وربما تهدد فعالية اللقاحات والتشخيصات الحالية. ويمكن أن يطيل هذا أمد الجائحة بشكل كبير، مما يمكن الفيروس من العودة إلى اجتياح النصف الشمالي من الكرة الأرضية. كما أنه سيؤخر الانتعاش الاقتصادي العالمي.

لقد تكاتفنا لإنشاء مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، وهو الأداة العالمية الواحدة لشراء اللقاحات وتسليمها للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ويتعين تمويل كوفاكس بالكامل، ولكن يجب علينا أن نفعل أكثر من ذلك.

وينبغي أن تكون جهودنا شاملة ومنسقة جيدا في كل مكان. إن العالم بحاجة ماسة إلى خطة تلقيح عالمية، تجمع بين جميع من لديهم القوة المطلوبة والخبرة العلمية والقدرات الإنتاجية والمالية.

وأعتقد أن مجموعة العشرين في وضع جيد يؤهلها لإنشاء فرقة عمل لحالات الطوارئ لإعداد خطة تلقيح عالمية كهذه وتنسيق تنفيذها وتمويلها. وينبغي أن تضم فرقة العمل هذه جميع البلدان التي تتوفر لديها القدرة على تطوير اللقاحات أو إنتاجها إذا كانت التراخيص متاحة، جنبا إلى جنب مع منظمة الصحة العالمية والتحالف العالمي للقاحات والتحصين والمنظمات التقنية الأخرى ذات الصلة والمؤسسات المالية

الدولية. وستكون لدى فرقة العمل القدرة على تعبئة شركات الأدوية والجهات الفاعلة الرئيسية في الصناعة واللوجستيات. وأنا على استعداد لتعبئة منظومة الأمم المتحدة بكاملها، دعما لهذا الجهد.

وربما يساعد اجتماع مجموعة الدول السبع المقرر عقده في وقت لاحق من هذا الأسبوع في إيجاد الزخم المطلوب لتعبئة الموارد المالية اللازمة.

معا، يمكننا ضمان إمدادات كافية وتوزيع عادل وكفالة الثقة باللقاحات. ويمكننا هزيمة هذا المرض ويمكننا أن ننعش اقتصاداتنا مرة أخرى. وأنا مقتنع بأن ذلك ممكن فلنتكاتف معا من أجل حدوث ذلك.

المرفق 2

إحاطة مقدمة من المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، هنرييتا فور

أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة. وتقدر اليونيسف الجهود التي تبذلها المملكة المتحدة لتسليط الضوء على أهمية الحصول العادل على لقاحات مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

إن المخرج الوحيد من هذه الجائحة، بالنسبة لأي منا، هو ضمان توفير التطعيمات لنا جميعا. وفي هذا الجهد التاريخي، يجب أن نضم ملايين الأشخاص الذين يعيشون في ظل النزاعات وعدم الاستقرار أو يفرون من ذلك. إن إتاحة الحصول العادل على اللقاحات لجميع الناس، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في ظل النزاع، أمر ضروري - ليس من باب العدالة فحسب، بل بوصفه السبيل الوحيد لإنهاء هذه الجائحة للجميع ولغرس بذور الرعاية والأمل وحتى السلام في البلدان التي لم تشهد سوى القليل جدا.

وبالنسبة لليونيسف والعديد من شركائنا في مجال العمل الإنساني في جميع أنحاء العالم، فإن كوفيد-19 غيرت بشكل جذري استجاباتنا، مما أضاف طبقة جديدة من التعقيد في بعض بيئات العمل الأكثر صعوبة وخطورة في أي مكان. وكما يعلم مجلس الأمن جيدا، فإن الطابع العنيف والمطول للنزاعات المسلحة اليوم قد دمر النظم الصحية في البلدان وألحق الضرر بالهياكل الأساسية الحيوية، مثل مرافق المياه والصرف الصحي، أو دمرها ودفع إلى هروب العاملين الصحيين الذين تمس الحاجة إليهم.

وفي هذا السياق، فإن إيصال اللقاحات يعوقه أيضا وجود فجوة تمويلية عامة للدعم الإنساني ونقص في وسائل النقل وسلاسل أجهزة التبريد والهياكل الأساسية اللوجستية لدعم بدء التنفيذ. ويتعين علينا أن نصل إلى نفس السكان الذين يفتقدون بشكل روتيني الخدمات الأساسية مثل الصحة والتغذية والتحصين الأساسي، وتزويدهم باللقاح الذي يمكن أن ينقذ حياتهم ويساعد في التصدي لجائحة عالمية.

وتفخر اليونيسف بدعمها للاستجابة العالمية التي تقودها منظمة الصحة العالمية، ونثري هذه المهمة الكبيرة بتجاربنا وخبراتنا لعقود من الزمن.

ونعمل مع شركائنا والحكومات لدعم استعداد البلدان. ومن خلال وجودنا الميداني الواسع، نعمل مع السلطات المحلية والوطنية على التحضيرات والاستراتيجيات للوصول إلى جميع الناس، بمن فيهم أولئك الذين يوجدون في أماكن يصعب الوصول إليها.

وباستخدام البنية التحتية الحالية للتحصين، فإننا نعمل أيضاً على الوصول إلى الأشخاص الذين لا تستهدفهم عادة برامج التحصين، بمن في ذلك العاملون في المجال الصحي، والمسنون وغيرهم من الفئات المعرضة للخطر.

ونساعد الحكومات على إنشاء نُظم ما قبل التسجيل وتحديد الأشخاص أصحاب الأولوية لتلقي اللقاحات أولا، مثل العاملين في مجال الرعاية الصحية. ونشرك المجتمعات المحلية ونبني الثقة للقضاء على المعلومات المضللة. وندرب العاملين في المجال الصحي على تقديم اللقاح، ونساعد الحكومات على توظيف ونشر المزيد من العاملين في المجال الصحي حيثما تكون الحاجة ماسة لهم. وندعو الحكومات المحلية والوطنية إلى استخدام تدابير صحية أخرى ثبتت جدواها، مثل الأقنعة والتباعد الاجتماعي.

والآن، ومن خلال مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، نعمل مع تحالف غافي للقاحات ومنظمة الصحة العالمية والائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة، لشراء

لقاحات كوفيد-19 وإيصالها، بالتعاون الوثيق مع مصنعي اللقاحات، ومقدمي خدمات الشحن والخدمات اللوجستية والتخزين.

ونفعل كل هذا على أساس جدول زمني معجل بشكل كبير. ونهدف إلى شراء بليوني جرعة من لقاحات كوفيد-19 بحلول نهاية هذا العام. وهذا علاوة على بليوني جرعة من اللقاحات الأخرى التي نشتريها عادة كل عام بالنيابة عن 100 بلد.

ومن خلال عملنا الطويل الأمد في السياقات الإنسانية، نعمل على تكييف الاحتياجات المحددة في كل موقع من المواقع وتكييفها وتقييمها. وهذا يعني، على سبيل المثال، ضمان توافر ما يكفي من الجرعات والحقن في كل بلد وإجراء عمليات جرد للمخزونات لضمان وجود نُظم فعالة لسلسلة التبريد. وهذا يعني شراء الحقن وصناديق السلامة. ويعني ذلك إيجاد سبل لضمان التوزيع والتسليم في سياقات صعبة من الناحية اللوجستية، مثل جنوب السودان أو جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو بيئات تنطوي على تهديدات عالية، مثل اليمن أو أفغانستان. ويعني التفاوض بشأن الوصول إلى السكان - البالغ عددهم نحو 60 مليون نسمة، حسب تقديرات اللجنة الدولية للصليب الأحمر - عبر خطوط متعددة لسيطرة الجماعات المسلحة غير الحكومية. ويعني ذلك ضمان تغطية جميع الفئات السكانية، بمن في ذلك المستبعدون بشكل روتيني من الدعم، بخطط التلقيح الوطنية - بغض النظر عن وضعهم القانوني أو الاقتصادي أو السياسي. ويشمل ذلك اللاجئين والمهاجرين والمحرومين من حريتهم.

وقد انضممنا إلى الجهود العالمية الرامية إلى تأمين اللقاحات، مع توفير احتياطي إنساني يمكن استخدامه كملاذ أخير. وقد خصص مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي 5 في المائة من جرعاته كمخزون احتياطي للسكان المعرضين للخطر مثل اللاجئين والمشردين داخليا والمهاجرين - وباختصار، شبكة أمان لمن لا تشملهم برامج التحصين الوطنية.

ولكن بينما نستعد لهذا التنفيذ التاريخي، فإننا نحتاج إلى دعم المجلس.

أولا، نطلب إلى المجلس أن ينضم إلى دعوتنا لضمان إدراج الجميع في الخطط الوطنية للتلقيح في جميع الدول الأعضاء، بغض النظر عن مركزهم القانوني أو ما إذا كانوا يعيشون في مناطق تسيطر عليها كيانات غير حكومية.

ثانيا، نحن بحاجة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. ونحن بحاجة، كحد أدنى، إلى مساعدة المجلس لتمديد الدعوة التي أطلقت في القرار 2532 (2020)، لإعلان هدنة إنسانية خلال فترة تسليم اللقاحات.

ثالثا، نطلب من المجلس أن يساعدنا على استئناف حملات التحصين المتوقفة ضد أمراض أخرى مثل الحصبة والدفتيريا وشلل الأطفال. ولا يمكننا أن نسمح لمكافحة مرض مميت واحد أن يتسبب في تراجعنا في مكافحة أمراض أخرى.

وخلال العام الماضي، تكاتف المجتمع العالمي لتطوير وتصنيع وتوزيع وتسليم لقاح كوفيد-19 في وقت قياسي. ويستحق هذا الجهد التاريخي دعما تاريخيا. ساعدونا على ضمان أن يسطع الضوء في نهاية النفق علينا جميعا، بمن في ذلك الأسر والمجتمعات المحلية التي تعاني من أهوال النزاعات.

المرفق 3

إحاطة الرئيس التنفيذي لتحالف غافي للقاحات، سيث بيركلي

أشكركم على دعوتي إلى إطلاع مجلس الأمن على موضوع سيحدد نجاحنا المشترك في التصدي للجائحة من خلال الحصول المنصف على اللقاحات. واسمحوا لي أيضا أن أشكر السيدة هنريتا فوري والسيد جاغان جبغاين، اللذين تكلما قبلي.

ولكي ننجح، سنحتاج إلى ضمان حصول السكان المعرضين للخطر في كل مكان على اللقاحات المنقذة للحياة. ويجب ألا ننسى ملايين الناس في البيئات المتضررة من النزاعات، إذ أن معنى الإنصاف يصبح أكثر أهمية في آخر ميل يفصلنا عن تلك المجتمعات المحلية.

وقد كشفت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) عن أوجه عدم مساواة منهجية عميقة بين المجتمعات وداخلها، مما أدى إلى تفاقم المظالم والنزاعات في غضون ذلك. وقد تراجع التقدم المحرز في القضاء على الفقر، والتغذية، والتعليم، والتغطية التحصينية، وضاعت تريليونات الدولارات من الاقتصاد العالمي، وكانت المجتمعات المحلية الأكثر فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من هذه الجائحة.

ورغم دعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي، فقد استمرت، بل اشتدت النزاعات والعنف السياسي.

والجائحة أكبر من مجرد أزمة صحية؛ إنها تشكل تحديا كبيرا للسلم والأمن الدوليين لا يمكن التصدي له إلا من خلال التعاون المتعدد الأطراف. وإذا استمرت البلدان في اتباع نهج غير منسق في توزيع اللقاحات، فمن المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بما يصل إلى 9,2 تريليونات دولار في عام 2021. ولن يؤدي ذلك إلا إلى إضعاف قدرتنا الجماعية على ضمان السلام والاستقرار.

وقد عمل تحالف غافي للقاحات على مدى أكثر من 20 عاماً على حماية أكثر من 800 مليون طفل من خلال اللقاحات. وهدفنا خلال السنوات الخمس القادمة هو الوصول إلى الأطفال الذين لم يتلقوا لقاحات روتينية، أو ما يسمى "الأطفال بدون جرعة"، الذين يعيش ثلثاهم تحت خط الفقر، ويقدر أن 40 في المائة منهم يعيشون في ظل ظروف تتأثر بالهشاشة. وتعمل اللقاحات على التصدي للفقر والنزاعات أيضاً من خلال إعطاء الأطفال، بشكل خاص، نفس فرص الحياة عندما يكون الوصول إليها منصفاً.

ومن المحزن أن هناك علاقة بين النزاعات والتقصير في الأداء في مجال التحصين. والبلدان التي لا تعاني من الهشاشة، ويدعمها تحالف غافي للقاحات، تصل في المتوسط إلى نسبة 81 في المائة من الأطفال الذين يتلقون جرعة ثالثة من اللقاح، بينما تنخفض نسبة هذه الجرعات في البلدان المتأثرة بالنزاعات إلى 65 في المائة فقط. ومما يزيد من تفاقم ذلك التحديات التي تواجه توفير الرعاية الصحية في حالات النزاع والأوضاع الهشة، حيث تتعطل فرص الحصول على الرعاية الصحية والهياكل الأساسية أو تقيد عندما تكون هناك حاجة ماسة إليها، مما يزيد من تفاقم الحرمان وأوجه عدم المساواة ويدفع إلى التشرد.

واستجابة لذلك، فإن سياسة "الهشاشة وحالات الطوارئ واللاجئين" التي ينتهجها تحالف غافي للقاحات توفر قدراً أكبر من التمويل والمرونة في النظام الصحي للشركاء والبلدان المؤهلة. وعلى نطاق واسع، تستند الاستجابة للتحدي الذي نواجهه اليوم إلى عمل تحالف غافي للقاحات في البلدان المتضررة من

الهشاشة والنزاعات، فضلا عن دعمه الطويل الأمد وتمويله تحت إدارة فريق التنسيق الدولي المعني بتوفير اللقاحات، لمخزونات الأدوية المضادة للأمراض المحتمل تحولها إلى جوائح، مثل الإيبولا والحمى الصفراء.

ولكن لا يتعلق الأمر باللقاح فقط، بل أيضا من الضروري وجود نظام إدارة سلسلة الإمداد وشجاعة ومهنية العاملين في المجال الصحي والأطراف الفاعلة في مجال التنمية والمساعدات الإنسانية – فاللقاحات لا تصل من تلقاء نفسها.

أنتقل الآن إلى أكبر اختبار للنظام المتعدد الأطراف خلال جيل. وكما قلت منذ وقت طويل، فإن الأوبئة والجوائح هي حتمية تتطور باستمرار؛ وتشكل اللقاحات – حيثما وجدت – أداة حاسمة في الوقاية منها وحمايتنا جميعا من الأمراض الجديدة. وهذه الأدوات استثمار رئيسي في الأمن الوطني والدولي على حد سواء.

إن الميزانية المخصصة للصحة هي ميزانية دفاع، والاستثمار في اللقاحات لـكوفيد-19 وغيره من الأمراض ركيزة أساسية للأمن الصحي العالمي. ومن المهم – إلى جانب تأمين ودعم السكان المتضررين من النزاعات – النظر في التأهب للجوائح والمراقبة والأمن السيبراني وأمن خطوط الإمداد والعاملين الصحيين والمرافق الصحية.

ولهذا السبب – كما أوضحت زميلتي، السيدة هنريتا فوري – فإن مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، وهدفه المتمثل في الحصول العادل عليها أمران حاسمان جدا لإنهاء المرحلة الحادة من الجائحة. وينبغي أن يتم ذلك جنبا إلى جنب مع إتاحة وسائل التشخيص والعلاجات وسلاسل الإمداد وابتكارات النظم الصحية.

وسيتيح إنشاء احتياطي مؤقت مقترح للاحتياجات الإنسانية، كجزء من مرفق كوفاكس، إمكانية حصول الفئات السكانية المعرضة للخطر في البيئات الإنسانية على لقاحات كوفيد-19، لا سيما عندما تكون عرضة لخطر الاستبعاد أو عندما لا تكون للحكومات أو وزارات الصحة إمكانية الوصول إليها بسبب النزاعات.

وفي الوقت الذي نسعى فيه إلى إقامة شبكة الأمان تلك، وبدعم قوي من شركائنا في العمل الإنساني في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، فإن كوفاكس وشركاءنا أعلنوا بوضوح أن الخيار الأول لتغطية جميع الفئات المعرضة للخطر، بغض النظر عن مركزها القانوني، هو إدراجها في خطط البلد الوطنية للقاحات. والاحتياطي الإنساني المؤقت لا يعدو أن يكون تدبير ملاذ أخير. إنني أطلب من مجلس الأمن أن يعزز تلك الرسالة حتى توزع الجرعات المتاحة من أجل كفالة إتاحة عادلة حقا، وفقا للمبادئ الإنسانية والتزامات الدول تجاه السكان داخل أراضيها.

وقد أمن كوفاكس 2,3 بليون جرعة في التزامات مسبقة وخيارات لـ 190 اقتصادا في عام 2021. ومن بين هذه الجرعات، هناك ما لا يقل عن 1,3 بليون جرعة محجوزة، ولكن لم تدفع قيمتها بالكامل بعد، بتمويل من المانحين. وقد خصصت تلك الجرعات لـ 92 بلدا من البلدان ذات الدخل المنخفض المؤهلة للاستفادة من التزام كوفاكس المسبق بالطرح في الأسواق. ويمكن أن يزيد عدد الجرعات التي يمكن تسليمها إلى 1,8 بليون جرعة إضافية بتمويل إضافي.

ومن الأهمية بمكان أن يكثف المانحون والبلدان تقديم تمويل إضـــافي، وأن يعطي المصـــنعون الأولوية للمبادرات المتعددة الأطراف على حســاب الربح القصــير الأجل، وأن يتم تقاســم البحث والتطوير والمعارف العلمية الاســتثنائية، وأن يتكاتف المجتمع الدولي الممثل في الأمم المتحدة ويســتعد لأكبر جهد لوجستي في مجال التحصين يشهده العالم على الإطلاق. وكذلك من المهم بشكل أساسي أن يضطلع مجلس الأمن، في الحالات التي تتوفر فيها اللقاحات، بدوره الســياســي في التمكين لانتقال الإمدادات إلى البيئات المتضررة من النزاعات عن طريق جهات فاعلة إنسانية محايدة، وفقا للقانون الدولي.

ويمكنني أن أقول، بوصـفي أخصـائيا في علم الأوبئة تخصـص في الأمراض المعدية طول عمره، وبوصــفي رئيســا للتحالف العالمي للقاحات ومرفق كوفاكس، أن العلم يخبرنا أنه لا ســبيل لأحد الخروج من هذه الجائحة بمفرده. فعلينا أن نفعل ذلك معا أو نواجه عواقب تمتد أجيالا.

وما نطلبه هو أن ينهض مجلس الأمن بهذا الجهد غير المسبوق وأن يستثمر فيه وأن يدعو جميع الدول إلى كفالة نشــر اللقاحات من دون عوائق في الأماكن المتضــررة من النزاعات وتطعيم جميع الأفراد المعرضين للخطر، سواء كانوا لاجئين أو مواطنين.

فالأمن الصـحي العالمي، كما نعلم الآن، هو مفتاح الأمن الاقتصـادي والبشـري والتقدم والاسـتقرار، وسـنعرض أنفسـنا للهلاك إن تغاضـينا عنه. ولا أحد في مأمن حتى نكون جميعا في أمان. وكوفيد-19 هو أكبر اختبار إجهاد للنظام متعدد الأطراف منذ عقود. فقد أثر على كل شــخص وكل مجتمع وكل بلد على وجه الأرض. فيجب علينا أن ننجح في هذا المسعى.

المرفق 4

إحاطة الأمين العام للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، جاغان تشاباغين

أشكركم على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذه المناقشة المهمة اليوم.

لقد أظهرت لنا جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) أشياء كثيرة. فقد سلطت الضوء - بشكل مؤلم - على نقاط الضعف الكامنة في نظمنا الصحية العامة. وأكدت على ترابطنا وأهمية الاستجابة لجائحة عالمية بطريقة منسقة. وبينت العواقب المهلكة لعدم الثقة.

ويبدو مناسبا على نحو مؤسف أن أتحدث إلى المجلس عن الثقة بعد بضعة أيام من الإعلان عن موجة جديدة من تفشي مرض الإيبولا في غينيا. وأوجه التشابه بين الإيبولا و COVID-19 - سواء من حيث الطبيعة التدميرية للريبة أو القدرة التحويلية على زرع الثقة - عميقة.

وعندما لا تفهم المجتمعات التدخلات الصحية، فإنها لن تقبلها. وبدلا من ذلك، من المرجح أن تعتبر هذه التدابير الصحية تهديدات، ما قد يؤدي إلى العنف. فقد رأينا ذلك يحدث عدة مرات خلال حالات تفشي الإيبولا، ورأينا ذلك جميعنا مرات عديدة خلال جائحة كوفيد-19.

ببساطة، عدم الثقة يقتل. فعندما لا يتم تجاهل العلم فحسب بل يسخر منه، وعندما يصبح قرار ارتداء الأقنعة مثيرا للجدل وعندما تمتلئ شبكة الإنترنت بالشائعات المثيرة للسخرية، فإن الثقة في الجهود الهائلة لوقف الجائحة تقوض بشدة. وعندما يسود انعدام الثقة، فإن ذلك يمنع الناس من الحصول على المساعدة التي يحتاجون إليها ويمنعنا من إنهاء حالات الطوارئ الصحية العامة. بل يمكن لذلك أن يدفع الناس إلى لوم الآخرين خطأً - الأجانب أو المهاجرين أو مجموعات الأقليات الأخرى - على انتشار المرض.

ما الذي يمكن عمله؟ الأزمة ليست الوقت المثالي لإعادة بناء الثقة. غير أنه يمكن القيام بذلك، ولكنه يتطلب الانصات والإخلاص في التصرف بناء على ما تخبرنا به المجتمعات المحلية.

وأود أن أقدم لكم مثالا. قوبلت محاولاتنا الأولية لدفن ضحايا الإيبولا بأمان في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالعداء. لذلك تواصلنا مع المجتمعات المحلية وانصتنا. وقمنا بتدريب 800 متطوع مجتمعي لجمع ردود فعل المجتمع وحللنا النتائج لفهم سبب رفض الناس لدعمنا. واستخدمنا ما تعلمناه لتكييف كيفية تعاملنا مع عمليات الدفن وكيفية تعاملنا مع المجتمعات المحلية على السواء. وكانت نتيجة هذا العمل الدؤوب والمثابر أن انخفضت حالات الرفض من 80 في المائة إلى 8 في المائة فقط بنهاية تفشي المرض.

فالثقة يجب أن تُكتسب. ويتطلب ذلك التماس آراء المجتمع المحلي وتكييف استجابتنا باستمرار لمعالجة الشواغل والمخاوف التي تنتشر بشكل دوري عبر المجتمعات المحلية. كما يتطلب استثمارا - بكل تأكيد، أكثر مما شهدناه خلال هذه الجائحة.

ولقد ظل عدم الثقة يقوض باستمرار جهود الاستجابة لكوفيد-19. والآن، ونحن ننتقل إلى مرحلة التحصين في الاستجابة العالمية، يظل كسب ثقة المجتمع أمرا حاسما، لا سيما في ظل مستويات التردد العالية تاريخيا تجاه اللقاحات.

وكما تعلمنا خلال الإيبولا، يثق الناس فينا بناء على أعمالنا. إنهم ينظرون إلى ما نقوم به ويحكمون علينا بما لا نفعله. وهم يرون بوضوح المستويات المرتفعة الحالية لانعدام المساواة والعدالة في الحصول على

اللقاحات. إنهم يرون الظلم، على سبيل المثال، في أن أقل من 1 في المائة من جرعات اللقاح على الصعيد العالمي قد أُعطيت في 32 بلدا تواجه أزمات إنسانية حادة أو شديدة جدا.

فالتوزيع العادل والمنصف للقاحات ضروري لبناء الثقة وصون السلام الدولي ومنع العنف. إن هذا أكثر من مجرد الإنصاف – إنه يتعلق بوقف الفيروس.

غير أن الإنصاف ليس شيئا يحدث من تلقاء نفسه. والتاريخ يخبرنا بذلك. وكما إننا نحتاج إلى ضمان حصول جميع البلدان على اللقاحات، نحتاج كذلك إلى التأكد من وصول تلك اللقاحات إلى أذرع جميع الناس الذين يحتاجون إليها.

ويجب إدماج المجتمعات التي لا تقدم لها خدمات كافية أو المهمشة أو المعزولة – بما في ذلك المجتمعات التي تعيش في مناطق لا تخضع لسيطرة الدول، فضلا عن المحتجزين والمشردين داخليا واللاجئين – في الجهود الوطنية للتطعيم. ومن شأن المشاركة القوية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات المحلية الأخرى النزيهة في أنشطة التطعيم أن يساعد في أن لا تترك مجتمعات الميل الأخير هذه خلف الركب.

لقد أنقذت جهود الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الرامية إلى الحفاظ على التحصينات الروتينية في سياقات مثل أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وباكستان أرواحا لا حصر لها. ومن شأن هذا الوصول الذي لا مثيل له إلى المجتمعات التي تعيش في المناطق النائية المعزولة أن يسهّل وصول لقاحات كوفيد-19 فضلا عن مواصلة تقديم اللقاحات الروتينية الحاسمة. لقد نشأت حملة التطعيم الرامية إلى المساعدة على تطعيم 500 مليون شخص التي أطلقناها الشهر الماضي دعما للجهود العالمية على ذلك الأساس، إلى جانب ثقة عضويتنا فيها في أكثر المستويات محليةً.

وكيف يمكن للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تدعم هذه الجهود الرامية إلى بناء الثقة وإدماج المجتمعات التي تعيش في المناطق النائية المعزولة في جهود التحصين ضد جائحة كوفيد-19؟ وقد تشمل تلك الجهود منظمات مجتمعية مثل الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في جميع مراحل تخطيط التحصين وتقديمه. ومن خلال إشراك هذه الجهات الفاعلة، فإنها ستكتسب نظرة ثاقبة حول المفاهيم الخاطئة والهواجس المجتمعية، وسيتوفر لها مزيد من وضوح الرؤية فيما يتعلق بتلك الجماعات والمجتمعات المحلية التي ربما كانت غائبة عن وجهة نظرها في السابق.

وأود أن أشدد على أهمية ضمان سلامة وحماية المتطوعين والمنقذين والعاملين في مجال الرعاية الصحية خلال هذه الجائحة. وفي عام 2020 وثّق زملائي في اللجنة الدولية للصليب الأحمر ما يقرب من 850 حادثة عنف ضد العاملين في مجال الرعاية الصحية المشاركين في الاستجابة لكوفيد-19 وهو رقم صادم ومن المرجح أنه أقل من الرقم الفعلي. ويجب احترام القانون الدولي الإنساني. ويجب عدم التسامح مع أعمال العنف ضد العاملين في مجال الرعاية الصحية. وتقع علينا مسؤولية جماعية عن رعاية من يعتنون بنا.

وأود أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر إلى ملايين المتطوعين العاملين في الخطوط الأمامية لهذه الجائحة. ومن خلال التفاني في تلبية احتياجات الآخرين، يبعث كل واحد من هؤلاء بصيصا من الأمل. وأعتقد أن بصيص الأمل هذا سوف يساعد في بناء الثقة ويتحول في نهاية المطاف إلى طاقة تمكن من القضاء على هذه الجائحة. ويثبت هؤلاء المتطوعون أن الإنسانية ليست باقية على وجه الأرض فحسب، بل إنها مزدهرة كذلك، ما يعطينا جميعا الأمل في السلام والأمن ونحن نتصدى لأكثر الأزمات صعوبة في زماننا.

المرفق 5

بيان رئيس الوزراء ووزير خارجية سانت فنسنت وجزر غرينادين، رالف إ. غونسالفيس

باسم سانت فنسنت وجزر غرينادين، أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا للمملكة المتحدة على عقد مناقشة اليوم المهمة للغاية. ونشكر أيضاً مقدمي الإحاطات على تشاطر آرائهم المقنعة بشأن هذا الموضوع المهم.

ولا يزال عدد الوفيات ومستوى الدمار الاقتصادي والاضطرابات الاجتماعية المرتبطة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) يتزايد على الصعيد العالمي حيث تهدد الأنواع الجديدة من الفيروس، لا سيما مع تزايد قابلية انتقال المرض، بزعزعة حتى أكثر المجتمعات قدرة على الصمود. ومع استمرار تغيّر هذا التهديد تظل مسألة الحصول على اللقاحات بطريقة منصفة مصدر قلق بالغ. وتتمثل الحقيقة البسيطة في أنه ما لم تتوفر اللقاحات وبأسعار معقولة ومتاحة للجميع، ستعاني الكثير من البلدان والشعوب الضعيفة بما في ذلك البلدان والشعوب المتضررة من النزاعات، معاناة لا تطاق مع استمرار الجائحة في تدمير الحياة وسبل العيش.

ومن الواضح أن الأمر يتطلب تعاونا دوليا أكبر بين جميع البلدان والمؤسسات المالية الدولية وشركات الأدوية الكبرى. وينبغي للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة مثل منظمة الصحة العالمية أن تواصل القيام بدور مركزي في ضمان إمكانية إعطاء اللقاحات بأمان وكفاءة وعلى نطاق عالمي لجميع الأشخاص المنتمين إلى الفئات المعرضة للخطر الشديد، بل وعلى نطاق أوسع لتحقيق هدف الحصانة السكانية.

ونرحب في هذا الصدد باتفاق دولي قابل للإنفاذ وقائم على القواعد لإعطاء اللقاحات لجميع المحتاجين. كما نكرر دعوة الجماعة الكاريبية إلى عقد مؤتمر قمة عالمي في سياق مجلس تيسير مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 التابع لمنظمة الصحة العالمية لمناقشة إمكانية الحصول على اللقاحات وتوزيعها بطريقة منصفة على الصعيد العالمي. ونحن في الجماعة الكاريبية عازمون على تقاسم اللقاحات فيما بيننا على أساس الحاجة، أي كميات اللقاحات التي نستلمها أو نشتريها.

ولا تزال الإرادة السياسية والالتزامات القائمة على المبادئ والتضامن بين جميع الدول عناصر حاسمة للتغلب على كوفيد-19. وهناك اتجاه مقلق لـ "قومية اللقاحات": إذ تواصل بعض البلدان الغنية تخزين الإمدادات الطبية الحيوية بما في ذلك اللقاحات بما يزيد على حاجتها. ولن يؤدي مثل هذا السلوك إلا إلى إطالة أمد الجائحة. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يعاني الكثيرون بلا مبرر إذا خضع إعطاء اللقاح لحسابات سوق ضيقة بدلاً من الواجب الاجتماعي اللازم لبناء المناعة في جميع أنحاء العالم على أساس التضامن بين الدول. ونحث مصنعي اللقاحات، كبادرة منهم على حسن النية تجاه البشرية، على العمل مع البلدان النامية لزيادة قدرات الإنتاج، وبالتالي تخفيف الضغط على سلاسل التوريد العالمية. كما ندعو إلى تقديم دعم مالي أكبر لمرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي من أجل تعزيز حملة التطعيم العالمية.

وخلال هذه الفترة الصعبة، يجب على مجلس الأمن أن يواصل العمل في انسجام مع الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة للتصدي بصورة منتظمة لمختلف أبعاد جائحة كوفيد-19. وسيواصل وفد بلدنا دعم جميع الجهود الرامية إلى تعزيز وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في حالات النزاع المسلحة

دعما كاملا في جميع أنحاء العالم. ومن شـــأن وقف إطلاق النار هذا أن يتيح للبلدان المتأثرة بالنزاع الوقت والمجال للمضـي قدما بعمليات السـلام. ومن شـأن ذلك أيضـا أن ييسـر تقديم المسـاعدة الإنسـانية والإنمائية وبناء القدرات المنقذة للحياة بصـورة مسـتمرة. وسـيكفل وقف إطلاق النار أيضـاً توزيع اللقاحات بأمان على أكثر الفئات ضـعفاً نتيجة للنزاع، بمن فيها المشـردون داخلياً واللاجئون. وحيثما تسـمح الولايات والقدرات، يمكن استخدام عمليات حفظ السلام للمساعدة في نقل وتوزيع اللقاحات، بما في ذلك توفير الحماية للموظفين المعنيين بإعطاء اللقاحات.

وإذ نقترب من الذكرى السـنوية الأولى منذ إعلان "كوفيد-19" جائحة عالمية، يجب علينا أن نعمل معا بصـدق وعلى وجه السرعة من أجل إعادة البناء على نحو أفضـل. ويجب أن يكون الحصـول المنصـف على لقاحات كوفيد-19 جزءاً من أي جهد حقيقي للتعافي المستدام من هذه الجائحة. ولنذكر وعدنا المشترك للبشـرية بألا نسـمح بتخلف أحد عن الركب في إطار خطة التنمية المسـتدامة لعام 2030. ولن يكون هناك أحد في مأمن حتى يصبح الجميع آمنين، ولا يمكن تحقيق الحصانة إلا عندما تكون جماعية.

المرفق 6

بيان مستشار الدولة ووزير خارجية الصين، وانغ يي

[الأصل: بالصينية]

تقدر الصين مبادرة بريطانيا بعقد جلسة مجلس الأمن المفتوحة اليوم على مستوى وزراء الخارجية وترحب بوزير الخارجية راب وهو يترأس الجلسة. كما أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم.

في تموز/يوليه من العام الماضي، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2532 (2020) للترويج لنداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، الذي دعا إلى زيادة التضامن الدولي وتعزيز التعاون الدولي في تنفيذ استجابة محورها الناس لجائحة مرض فيروس كورونا، مما يجسد دور المجلس. وفي الأشهر السبعة الماضية، أيد أكثر من 180 بلدا مبادرة وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، وشوهد تقدم في ليبيا والسودان وبلدان أخرى، مما ساعد في مكافحة كوفيد-19 على الصعيد الدولي. وفي الوقت نفسه، لا تزال موجة جديدة من الجائحة محتدمة، وتواجه الغالبية العظمى من البلدان النامية، ولا سيما البلدان الواقعة في براثن نزاع أو المتضررة من الأزمات الإنسانية، صعوبات. يجب أن نضاعف جهودنا لمكافحة الجائحة والحفاظ على السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، تدعو الصين إلى ما يلي.

أولا، يجب أن نضع الناس في الصدارة وأن نعزز التعاون الدولي في مكافحة الجائحة. وفي مواجهة الأزمة الراهنة، لا يوجد شيء أهم من حياة البشر. إننا في سباق تتابع لإنقاذ الأرواح معا؛ انها ليست لعبة محصلتها صفر حيث يفوز البعض ويخسر البعض الآخر. وينبغي لجميع البلدان أن تستعيض عن الانقسام بالوحدة، وأن تتبع بحزم الطريق القويم للتعاون في مكافحة كوفيد-19، وأن تتغلب على التحديات معا، وأن تستبدل التحيز بالعلم، وأن تقاوم التضليل الإعلامي ومحاولات تسييس الجائحة. ويجب أن يكون أعضاء المجلس قدوة في هذا الصدد.

ثانيا، يجب تنفيذ قرارات مجلس الأمن تنفيذا كاملا، وتهيئة بيئة مواتية لمكافحة الجائحة. والبلدان التي تخوض نزاعات مسلحة أو متأثرة بالأزمات الإنسانية، هي حلقات ضعيفة في مكافحة كوفيد-19 على الصعيد العالمي، وتستحق اهتماما خاصا. وينبغي أن تلتزم أطراف النزاع المسلح التزاما جادا بالقرار 2532 (2020). ويجب أن يتركوا ساحة المعركة وينضموا إلى مكافحة فيروس كورونا. ويجب أن تكفل وصول المساعدات الإنسانية وأن تعطي الأولوية لمساعدة النساء والأطفال وغيرهم من الفئات المحرومة. وينبغي للأمم المتحدة أن تستفيد من الهدنة الإنسانية للقيام بالوساطة واستخدام مساعيها الحميدة لإحراز تقدم في التوصل إلى تسويات سياسية. وما فتئت الصين تعارض الجزاءات الأحادية الجانب التي لم يأذن بها مجلس الأمن. وفي الحالة الراهنة، نحث البلدان المعنية على إظهار روحها الإنسانية وتعليق الجزاءات الأحادية الجانب وغيرها من التدابير القسرية التي لا تستند إلى القانون الدولي.

ثالثا، ينبغي أن نحد من العجز في اللقاحات وأن نقدم مساعدة أقوى للبلدان النامية. اللقاحات سلاح قوي لدحر كوفيد-19. وبفضل الجهود المتضافرة للحكومات ومنشآت الأعمال التجارية والعلماء في العديد من البلدان، يجري تطوير اللقاحات وإنتاجها بسرعة قياسية. ومع ذلك، هناك عدة مشاكل تحتاج إلى معالجة. أولا، هناك العجز في القدرة الإنتاجية. وفيما يتعلق باللقاحات التي صرح باستخدامها في حالات الطوارئ أو باستخدامها استخداما مشروطا، ينبغي للبلدان أن تزيد العرض عن طريق زيادة الإنتاج المحلي وأن تشارك في التعاون الدولي من خلال الإنتاج المشترك والإنتاج بتفويض. والمشكلة الثانية هي العجز في التوزيع.

وكما قال الأمين العام غوتيريش، فإن اللقاحات تصل بسرعة إلى البلدان المرتفعة الدخل، في حين أن أفقر البلدان ليس لديها أي منها على الإطلاق. ولن يؤدي ذلك إلى حدوث فجوة في التحصين فحسب، بل سيؤدي أيضا إلى تفاقم الفجوة الإنمائية. وينبغي لجميع الأطراف أن تعمل معاً لمقاومة إضفاء النزعة القومية على اللقاحات وتعزيز التوزيع العادل والمعقول للقاحات، ولا سيما جعلها في متناول البلدان النامية، بما فيها البلدان الواقعة في نزاعات، وميسورة التكلفة. ويجب أن نضمن عدم تخلف أي بلد بحاجة إلى اللقاح عن الركب وعدم إهمال أي شخص ينتظر التطعيم.

رابعا، ينبغي أن نعزز التنسيق ونفسح الطريق بشكل كامل لدور منظومة الأمم المتحدة. وتضطلع منظمة الصحة العالمية بدور تنسيقي مركزي في الجهود العالمية لمكافحة كوفيد-19. ويجب على جميع الأطراف أن تواصل تقديم دعم سياسي ومالي أقوى لمنظمة الصحة العالمية، ولا سيما الدعم الذي تحتاجه لقيادة أكبر حملة تحصين في تاريخ البشرية. ويعتبر مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي بمثابة قناة حاسمة الأهمية لحصول البلدان النامية على اللقاحات. وينبغي أن يعطي الأولوية لاحتياجات البلدان النامية وأن يكفل الإمدادات في مناطق النزاع والبلدان الخاضعة للجزاءات. ويمكن للجهود الثنائية تحقيق أوجه تآزر مع مرفق كوفاكس. وينبغي أن يستفيد برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف والوكالات الأخرى ذات الصلة من شبكاتها العالمية للنقل البحري لبناء قنوات خضراء لتوزيع اللقاحات على البلدان النامية، ولا سيما حل مشكلة ”المرحلة الأخيرة“ من إيصال اللقاحات في أفريقيا.

أعلن الرئيس شي جين بينغ أن اللقاحات الصينية ستكون منفعة عامة عالمية وستساعد على تحقيق إمكانية الحصول على اللقاحات في البلدان النامية. وتعمل الصين على الوفاء بالتزاماتها. وكانت الصين من بين أول البلدان التي انضمت إلى مبادرة منظمة الصحة العالمية من أجل تيسير تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19، وقامت بنشاط بإجراء بحوث في مجال اللقاحات والتعاون الإنمائي مع أكثر من 10 بلدان، شارك فيها أكثر من 000 100 متطوع من أكثر من 100 جنسية مختلفة. وقد انضمت الصين إلى مرفق كوفاكس وقدمت له الدعم. ونحن نبذل جهودا ملموسة من أجل التوزيع العادل للقاحات. وبناء على طلب منظمة الصحة العالمية، قررت الصين أن تساهم مبدئياً بعشرة ملايين جرعة من اللقاحات الصينية في مرفق كوفاكس لتلبية الاحتياجات الملحة للبلدان النامية.

وقد تبرعت الصين بلقاحات لـ 53 بلدا ناميا - بما في ذلك فلسطين والصومال والعراق وجنوب السودان وسورية - استجابة لطلباتها. وقد صدرت الصين لقاحات إلى 22 بلدا. وفي الوقت نفسه، استفادت الصين أيضاً بفعالية من مزايا سلاسلها الصناعية لدعم ومساعدة بلدان أخرى في تصنيع منتجات اللقاحات، في الصين أو محلياً، من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية العالمية. كما قررت الصين الانضمام إلى مبادرة مجموعة أصدقاء الأمم المتحدة للتبرع بلقاحات كوفيد-19 لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

ولم تلتزم الصين بالتعاون الدولي سعيا إلى تحقيق أي أهداف جغرافية سياسية أو لجني فوائد اقتصادية، كما أنها لم تضع أي قيود سياسية. ما يهمنا هو أن تصبح لقاحات كوفيد-19 متاحة وميسورة التكلفة، وأن تصبح منفعة عامة لجميع البلدان - لتصبح حقا لقاحا للناس. وستواصل الصين العمل مع جميع الأطراف لتكثيف التعاون بشأن اللقاحات والاستعداد والاستجابة لكوفيد-19 لإنشاء مجتمع عالمي شعاره الصحة للجميع، والعمل معاً لتحقيق نصر نهائي في الحرب العالمية ضد الجائحة.

المرفق 7

بيان نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية فييت نام، فام بينه مينه

أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة التي تأتي في أوانها، وأشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش ورؤساء كل من اليونيسف والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والتحالف العالمي للقاحات والتحصين على إحاطاتهم الثاقبة.

خلال فترة قصيرة تزيد بقليل على عام، خلّفت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) آثاراً مدمرة عبر القارات وفي كل بلد. فقد أودت بحياة أكثر من 2,4 مليون شخص في أكثر من 200 بلد وإقليم.

وأحدثت جائحة كوفيد-19 أسوأ أزمة اقتصادية واجتماعية منذ عقود. وكشفت عن أوجه عدم المساواة الهيكلية على الصعيدين العالمي والوطني. وأسقطت ملايين آخرين من الناس في براثن الفقر والجوع وتسببت في حرمانهم من الرعاية الصحية الكافية. ويتجلى هذا الأمر كأوضح ما يكون في البلدان والمناطق التي تعاني من النزاعات.

لقد تم تطوير لقاحات للوقاية من كوفيد-19 في وقت قياسي بفضل التعاون العالمي، وهو أمر مهم. ومن المهم جداً أن نواصل، كمجتمع عالمي، العمل معاً للتأكد من أن اللقاحات الآمنة والفعالة يمكن أن تساعدنا حقاً على الحد من انتشار كوفيد-19 وهزيمة الفيروس في نهاية المطاف. وبما أن الوقت عنصر جوهري، يجب أن نتصرف بسرعة ونحن بحاجة إلى استراتيجية لتحقيق الفوز. وينبغي أن تتضمن هذه الاستراتيجية، في رأيي، ثلاثة عناصر على الأقل.

الأول هو النظر إلى اللقاحات باعتبارها منافع عامة عالمية ينبغي أن تتاح لجميع البلدان وجميع المجتمعات المحلية بأسعار معقولة، مع إعطاء الأولوية للفئات المعرضة لخطر كبير ولأولئك الذين يقفون في الخطوط الأمامية لمكافحة الجائحة.

ومن المقلق أن بعض البلدان تخزن اللقاحات بكميات أكبر من تعداد سكانها، على حساب البلدان الفقيرة. ولكن كما أظهرت الدراسات الحديثة، فإن هذا سيكون أكثر تكلفة مقارنة بالاستثمار في جهود تطعيم متعددة الأطراف، مثل مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي. وتدعو فييت نام إلى تقديم مزيد من المساهمات لمرفق كوفاكس لتمكينه من توزيع لقاحات كوفيد-19 على نطاق أوسع في العالم النامي، بما في ذلك سكان البيئات المتأثرة بالنزاع والمتسمة بالهشاشة.

ثانياً، إن تهيئة بيئة من السلام والأمن والاستقرار أمر بالغ الأهمية لضمان إيصال اللقاحات دون عوائق إلى المحتاجين. ومن المهم للغاية أيضاً حماية البنى التحتية الحيوية لبقاء السكان المدنيين عموماً، ومن أجل إيصال اللقاحات بشكل آمن وفعال في حالات النزاع.

ويجب على مجلس الأمن أن يعزز تنفيذ القرار 2532 (2020). ويجب عليه بصفة خاصة أن يكرر مطالبته بوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وأن يمدد دعوته إلى هدنة إنسانية دائمة. وهذه شروط أساسية هامة للجهات الفاعلة في الميدان، بما في ذلك الأجزاء ذات الصلة من منظومة الأمم المتحدة، للمساعدة بصورة فعالة في توصيل اللقاحات وتنفيذ حملات التطعيم.

ثالثاً، يجب أن ننظر إلى ما وراء اللقاحات والجائحة نفسها. ويجب أن نعمل على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وأوجه الضعف، فضلاً عن أوجه عدم المساواة والظلم التي كشفتها الجائحة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يشـــارك في جهد عـالمي متعدد الأطراف تقوده الأمم المتحدة للمسـاعدة في بناء نظم صـحية أقوى وأكثر قدرة على الصـمود وللاسـتفادة من المسـاعدة الإنمائية والتجارة العالمية والتعاون الاقتصـــادي حتى يتمكن كل بلد من تحقيق تعاف شـــامل للجميع وقادر على تحمل الصدمات في أعقاب الجائحة.

وقبل كل شـيء، نحن بحاجة إلى تجديد التضـامن العالمي والشـراكة والتآزر في أعمالنا. ولا يمكن المبالغة في تأكيد أهمية الدور الحاسـم الذي يؤديه النظام المتعدد الأطراف، الذي تحتل الأمم المتحدة مركزه، في تنســيق الجهود العالمية. كما أن المنظمات الإقليمية، بولاياتها ومزاياها، يمكن أن تكمل الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الحوكمة العالمية من أجل السلام والاستقرار والرخاء على الصعيد الدولي.

ولن تدخر فييت نام، بوصـفها عضـواً في رابطة أمم جنوب شـرق آسـيا وفي مجلس الأمن، جهداً لتعزيز الإجراءات المتعددة الأطراف في جهودنا المشـتركة الرامية إلى توزيع اللقاحات المضـادة لكوفيد-19 والتغلب على هذه الجائحة المدمرة.

المرفق 8

بيان وزيرة خارجية إستونيا، إيفا – ماريا ليميتس

أود أن أعرب أولاً عن تعاطفي وتضـــامني مع جميع شـــعوب ودول العالم التي تعاني من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). لقد مر عام تقريباً منذ أن أعلنت منظمة الصحة العالمية أن كوفيد-19 جائحة. وتشير السلالات الجديدة المتحولة الأشد عدوى من كوفيد-19 إلى أن الأزمة سوف تستمر لفترة أطول مما كان متوقعاً. ويجب أن نتأكد من أن برامج التطعيم لا تخلف أحداً وراء الركب. ولذلك، أود أن أشكر المملكة المتحدة على عقد مناقشة اليوم ذات الصلة الوثيقة وحسنة التوقيت تماما. هناك ثلاثة جوانب تود إستونيا أن تسلط الضوء عليها اليوم.

أولاً، إن ضـمان وصـول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى مناطق النزاع أمر حيوي. ولا يزال التمكين من إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق أمراً حاسماً بالنسبة لإيصال لقاحات كورونا. ومن المهم بنفس القدر ألا تُهمش برامج التحصين الأخرى بسبب الاهتمام العالمي بكوفيد-19.

وفي هذا الصدد، أكرر دعم إستونيا الثابت لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. وأود أيضـاً أن أشـدد على أنه من غير المقبول أن يُستخدم كوفيد-19 كذريعة لمحاولة رفع التدابير التقييدية. فالجزاءات، سـواء تلك التي يفرضـها الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة، تشـتمل على إمكانية منح إعفاءات لأسباب إنسانية ولا تعوق مكافحة هذه الجائحة.

ثانياً، إن الاسـتجابة المتعددة الأطراف هي السـبيل الوحيد للخروج من الأزمة العالمية. والاسـتثمار في اللقاحات وتأمين إيصـالها في البيئات الهشـة ليس مجرد خطوة أخلاقية بل هو أيضـاً خطوة عملية جداً. ولن نتمكن من استعادة التجارة والسفر والازدهار والأمن على الصعيد الدولي حتى تتم السيطرة على كوفيد-19 في كل مكان من العالم. والاتحاد الأوروبي في طليعة الاسـتجابة المتعددة الأطراف في مجال الحصـول العالمي والعادل على اللقاحات والاختبارات والعلاجات.

وتظل إستونيا ملتزمة بتوزيع اللقاحات بعدل وإنصـاف على الصـعيد العالمي. وكتجسيد لتضـامننا، تعهدنا بالتزام مسبق لإتاحة لقاحات كوفيد-19 في السوق على الصعيد العالمي لدعم وصول الفئات الأكثر ضعفاً إلى اللقاحات. ونحن على استعداد لمواصلة مناقشة كيفية تقديم المساعدة.

ويجب علينا أيضـاً أن نعالج ما يسـمى "الوباء المعلوماتي" الذي لا يزال يقوض اسـتجابتنا العالمية المشتركة. وللتغلب على الفيروس، نحن بحاجة إلى تعزيز الحقائق والعلوم ومنع التلاعب بالمعلومات.

كما أن حماية حقوق الإنســان، بما في ذلك حرية التعبير، تتســم بنفس القدر من الأهمية بالنســبة للتصــدي للجائحة والتعافي منها. وندين جميع المحاولات الرامية إلى اسـتخدام جائحة كوفيد-19 ذريعة لعدم احترام سيادة القانون أو الحد من حقوق الإنسان أو تقييد الحيز المدني. ويجب أن نكفل حرية وسائل الإعلام واستقلاليتها وتعدديتها، سواء على الإنترنت أو خارجها.

ثالثاً، يجب أن نســـتفيد من الإمكانات الكاملة للتكنولوجيات الرقمية للتغلب على الأزمة في كل مكان. ومع اســـتمرار العالم في حربه ضـــد كوفيد-19، ازداد اعتمادنا على التكنولوجيا. وانتقلت العديد من وظائفنا وعملياتنا اليومية إلى الإنترنت. ولذلك، زادت الحاجة الملحة إلى أن نحمي بنيتنا التحتية الأســاســية من التهديدات الإلكترونية. وللأسف، رأينا مجرمي الإنترنت يستهدفون منتجي اللقاحات وأولئك المشاركين في

توزيع اللقاحات، في حين ينبغي أن ينصب التركيز الوحيد للأخيرين على توصيل اللقاح. إن محاسبة الجناة والعمل معاً من أجل فضاء إلكتروني أكثر استقراراً وأمناً هما أفضل وسيلة لمقاومة جهود الجهات الخبيثة في الفضاء الإلكتروني. والأمن المعلوماتي وانطباق القانون الدولي القائم في الفضاء الإلكتروني هما أيضاً من بين القضايا التي تعمل إستونيا على التوعية بها في مجلس الأمن.

واستناداً إلى 20 عاماً من الخبرة في تطوير بنية تحتية آمنة وموثوقة للحوكمة الرقمية، تتعاون إستونيا في مجال الصحة العامة مع منظمة الصحة العالمية على الصعيد العالمي. والخطوة الأولى هي بناء وتجريب إطار للتشغيل البيني – إطار الثقة العالمي – لشهادات التلقيح الذكية. ونحن على ثقة بأن هذا الإطار سيصبح جزءاً هاماً من المنافع العامة الرقمية العالمية، مما سيمكّن منظمة الصحة العالمية من بناء أي نوع من خدمات البيانات الصحية الرقمية عبر الحدود في المستقبل. وللسماح بالتحقق من اللقاحات، تم استنباط حل آمن يحافظ على الخصوصية فيما يتعلق بشهادات التلقيح الذكية في إستونيا، يمكن استخدامه أيضاً في البيئات الأكثر هشاشة وتعقيداً.

في الختام، أظهرت الأزمة الحالية والجوائح السابقة أن الأمر يتطلب جهدا عالميا منسقا للتخلص من المعاناة العالمية. وإذا تُركت جائحة كوفيد-19 لتدمر البلدان التي لديها نظم رعاية صحية أضعف أو المجموعات السكانية في حالات النزاع، فإن الفيروس سينتشر مجددا قريباً في البلدان الأخرى. وهذا هو الواقع. إن قوتنا تقاس بقوة أضعف حلقة في النظام الصحي العالمي.

المرفق 9

بيان وزير خارجية الهند، سوبرامانيام جايشانكار

اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة اليوم. كما أقدر الإحاطات الثاقبة التي استمعنا إليها بشأن التحديات التي تواجهنا اليوم فيما يتعلق بتوفر اللقاحات المضادة لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بسعر معقول وإمكانية الحصول عليها وتوزيعها في المناطق المتضررة من النزاعات. وبينما نقيّم أثر الجائحة واحتمالات الشفاء، بما في ذلك من خلال توفر اللقاحات، هناك خمسة شواغل تود الهند أن تتناولها.

أولا، إن عدم التنسيق العالمي بشأن توزيع اللقاحات سيلحق أشد الضرر بالمناطق المتضررة من النزاعات والبلدان الأكثر فقرا. وتقدر اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن أكثر من 60 مليون شخص في هذه المناطق معرضون للخطر.

ثانيا، يوجد حاليا تفاوت صارخ في إمكانية الحصول على اللقاحات على الصعيد العالمي. إن الإنصاف في إمكانية الحصول على اللقاحات مهم للتخفيف من أثر الجائحة.

ثالثا، يتطلب هذا التفاوت التعاون في إطار مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، والذي يحاول تأمين جرعات كافية من اللقاح لأفقر دول العالم.

رابعا، من منظور اقتصادي، فإن تكاليف التوزيع غير العادل للقاحات هائلة. وتتوقع غرفة التجارة الدولية أن يخسر الاقتصاد العالمي ما يصل إلى 9,2 تريليون دولار إذا تقاعس المجتمع الدولي عن معالجة عدم الإنصاف فيما يتعلق باللقاحات.

خامسا، لقد عصفت حالة من الفوضى ببرامج التحصين الروتينية. وبسبب هذه الجائحة، هناك نحو 80 مليون طفل في 68 بلداً على الأقل معرضون لخطر الإصابة بالدفتريا والحصبة وشلل الأطفال.

ولكي يتجاوز العالم جائحة كوفيد-19 بشكل حاسم ويخرج أكثر قدرة على الصمود، أود أن أطرح النقاط التسع التالية للنظر فيها بشكل جماعي. ينبغي المثابرة على حملة التطعيم، إلى جانب تدابير الصحة العامة الأخرى، لإبطاء قدرة الفيروس على إصابة أشخاص جدد وعلى مواصلة التحول؛ والتعاون مع بعضنا بعضا في مجال الرصد الجينومي لتتبع طفرات الفيروس الجينية وأشكاله المتغايرة وتبادل المعلومات في هذا الصدد بصورة منتظمة وفي الوقت المناسب؛ والتصدي بفعالية للمقاومة العامة للقاحات، مذكراً بأن المعلومات المتعلقة باللقاحات يجب أن تكون سياقية ومتعاطفة ومراعية للاعتبارات الثقافية، مع توفير حقائق علمية ودقيقة لتهدئة مخاوف الناس وشواغلهم؛ وتحسين البنية التحتية للصحة العامة وبناء القدرات من خلال برامج تدريب فعالة في مجال توصيل اللقاحات، وخاصة في المناطق التي تعاني البنية التحتية الصحية فيها من الضعف؛ وإيقاف "النزعة القومية فيما يتعلق باللقاحات"، بل، في الواقع، تشجيع النزعة الأممية بنشاط، حيث أن اكتناز الجرعات الزائدة من شأنه أن يُحبط جهودنا الرامية إلى تحقيق الأمن الصحي الجماعي؛ وتعزيز مرفق كوفاكس لضمان التوزيع العادل للقاحات على جميع البلدان بطريقة عادلة ومنصفة؛ واستئناف برامج التحصين على وجه السرعة في جميع أنحاء العالم قبل أن تتعرض حياة الأطفال لخطر أمراض أخرى، لأننا ببساطة لا نستطيع مقايضة أزمة صحية بأخرى؛ ووقف حملات التضليل التي تستغل هذه

الجائحة لتعزيز أهدافها وأنشــطتها الشــائنة؛ والاســتعداد الاســتباقي للجائحة المقبلة من خلال التركيز على تحسين القدرات ووضع بروتوكولات وبناء قاعدة معرفية وخبرات.

إن الهند في طليعة هذه المكافحة العالمية لجائحة كوفيد-19. وأرســلنا في وقت ســابق أدوية في غاية الأهمية ومستلزمات تشخيص وأجهزة تنفس صناعي ومعدات وقاية شخصية لأكثر من 150 بلدا. وقد حصل نحو 80 بلدا على هذه الأشياء في شكل منح. واليوم، تتقدم صيدلية العالم لمواجهة التحدي العالمي فيما يتعلق باللقاحات.

وقد مُنح بالفعل لقاحان، أحدهما طُوِّر على الصعيد المحلي، الإذن بالاستخدام الطارئ. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ما يصل إلى 30 لقاحا مرشحاً في مراحل مختلفة من التطوير.

وفي واحدة من أكبر حملات التطعيم على الإطلاق، ســتلقح الهند حوالي 300 مليون من العاملين في الخطوط الأمامية والرعاية الصحية وكبار السن والضعفاء خلال الأشهر الستة المقبلة. وشهد برنامجنا للتطعيم، الذي بدأ قبل شهر، تلقيح ما يقرب من 7 ملايين شخص.

وفي إطار مبادرتنا للقاحات "ماتري"، وترجمتها "صداقة اللقاح"، تقدم الهند اللقاحات للعالم. ونحن، بطبيعة الحال، مصــدر هام للإمداد بالنســبة لمرفق كوفاكس. ولكن بالإضــافة إلى ذلك، ترسـل الهند أيضــاً اللقاحات مباشــرة إلى الأصــدقاء والشــركاء. وبدءا من جيراننا المباشــرين، تلقت بالفعل 25 دولة في جميع أنحاء العالم لقاحات "صــنعت في الهند"، وسيتم تزويد 49 بلدا آخر باللقاحات في الأيام المقبلة، وهي بلدان تقع في مناطق تشــمل أوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا وجنوب شــرق آســيا وجزر المحيط الهادئ. وإذ نضـــع في اعتبارنا حفظة الســـلام التابعين للأمم المتحدة الذين يعملون في مثل هذه الظروف الصعبة، نود أن نعلن اليوم عن تقديم هبة قدرها 000 200 جرعة لهم.

ونعمل بنشــاط مع التحالف العالمي للقاحات والتحصــين ومنظمة الصــحة العالمية ومبادرة تســريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19. كما دعمت مســاهمتنا صــندوق الطوارئ التابع لرابطة جنوب آسـيا للتعاون الإقليمي والمنشأ للتصدي لجائحة كوفيد-19.

وكما ورد في كتاب البهاغافاد غيتا: "قم بعملك مع وضـع رفاهية الآخرين في الاعتبار دائمًا". تلك هي الروح التي تتصـــدى بها الهند لتحدي كوفيد-19 وتحث المجلس على العمل بشـــكل جماعي لمعالجة أبعاده المختلفة.

المرفق 10

بيان وزير الخارجية والدفاع في أيرلندا، سايمون كوفني

أود أن أهنئ، أولا وقبل كل شيء، المملكة المتحدة على رئاستها لمجلس الأمن وأن أهنئكم أيضا، دومينيك، على عقد هذه المناقشة الهامة.

وأود أن أشكر الأمين العام غوتيريش ومقدمي الإحاطات على إسهاماتهم وإسهامكم، دومينيك، في ملاحظاتكم الافتتاحية، التي أعتقد أنها بلورت إلى حد كبير مداولاتنا اليوم.

أيد مجلس الأمن، في قراره 2532 (2020)، دعوة الأمين العام غوتيريش إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وإلى هدنة إنسانية دائمة لمساعدتنا على التصدي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والوصول إلى أشد المحتاجين، وأنا أُردد بقوة تلك الدعوات اليوم.

لقد أوصلت جائحة كوفيد-19 البشرية إلى مفترق طرق من نواح عديدة. وستكون لكيفية ارتحالنا من هنا آثار بعيدة المدى على السلام والأمن وعلى المساواة العالمية وعلى استدامة مستقبلنا المشترك.

وفي محاولة للتغلب على هذا الفيروس، أتذكر المثل الأيرلندي الذي يقول: "لا قوة من دون وحدة". وربما ينبغي لنا أن نستكمل ذلك المثل في سياق الجائحة ليصبح "لا أحد منا آمن حتى نكون جميعا آمنين"، وهي المقولة التي أعتقد أن المتكلمين كرروها الواحد تلو الآخر.

ولكي نكون جميعاً آمنين، يجب أن تكون جميع البلدان قادرة على تطعيم شعوبها. ويجب إشراك جميع السكان في عمليات التطعيم الوطنية، بما في ذلك اللاجئون والمشردون داخلياً. ويتعين أن نكون أكثر طموحا في زيادة توفر اللقاحات في المناطق المتأثرة بالنزاعات وفي تمويل طرائق الإيصال الضرورية، مع تجنب تحويل الأموال عن الأزمات القائمة.

ويجب على أطراف النزاعات أن تستفيد من مبادئها الإنسانية، فضلا عن التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، لتيسير وصول المساعدات الإنسانية والتمسك باتفاقات وقف إطلاق النار وتنفيذ فترات توقف في القتال لتمكين الأفرقة الطبية الإنسانية من الاضطلاع بمهامها الحيوية، بما في ذلك توفير اللقاحات الخاصة بكوفيد-19 بأمان لمن هم في أمس الحاجة إليها.

وقد أدت جائحة كوفيد-19، سواء في اليمن أو سورية أو جمهورية أفريقيا الوسطى أو إثيوبيا، إلى تفاقم الدمار الذي يلحقه النزاع بحياة المدنيين. وعلى الصعيد العالمي، فإن المخاطر التي تهدد الازدهار والاستقرار على المدى الطويل واضحة، حيث يواجه 270 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي حاليا ولن تتمكن 20 مليون فتاة من العودة إلى التعليم. كما أن الجوع سيكون دافعاً للهجرة القسرية والتشريد والتجنيد من قبل الجماعات المتطرفة، مما يشعل النزاع بأشكال عديدة ويعمق الحاجة الإنسانية.

وتلتزم أيرلندا التزاما كاملا بالجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لإنشاء آلية منصفة وشفافة وفعالة لتوزيع لقاحات كوفيد-19 وإمداداتها بشكل منصف. وفي هذا الصدد، زادت أيرلندا بشكل كبير من دعمها الأساسي لتحالف غافي للقاحات في هذا العام. وتولي أيرلندا أولوية عالية للصحة العالمية، وهي مجال نخطط لاستثمار أكثر من 50 مليون يورو فيه خلال عام 2021 وحده.

كما ندعم مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي بشكل ثنائي، بما في ذلك بصفتنا عضوا في الاتحاد الأوروبي، الذي ساهم بمبلغ 860 مليون يورو في المرفق حتى الآن. ويشكل مرفق كوفاك، بمخزونه الاحتياطي للحالات الإنسانية، جانبا حاسما من جوانب الاستجابة المتعددة الأطراف

للتهديد العالمي، ويمكنه تجسيد التضامن المتعدد الأطراف في أفضل حالاته. غير أن هناك حاجة إلى المزيد من الموارد لتمكين مرفق كوفاكس من الوفاء بولايته، بما في ذلك تمويل آليات الإيصال بالنسبة للشركاء من المنظمات غير الحكومية، التي هي في أفضل وضع للوصول إلى أضعف الفئات السكانية في سياقات النزاع.

وفيما يخص التلقيحات، فنحن لا نبدأ من الصفر. ويمكننا أن نتعلم دروسا قيمة من حملات التطعيم السابقة في السياقات الهشة، بالاستفادة من الخبرة الواسعة للحكومات الوطنية وأصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية وتحالف غافي للقاحات والصندوق العالمي واليونيسف وجهات أخرى كثيرة. ويجب علينا أن نتصدى للمعلومات الخاطئة والمضللة من خلال تقديم معلومات واضحة وقائمة على الأدلة عن فوائد التحصين للجمهور. ويجب علينا أيضاً أن نتصدى للتحدي المتمثل في التردد في أخذ اللقاحات، مع اتباع نهج دقيق متجذر في قيادة المجتمعات المحلية ومشاركتها.

وهناك تحديات أخرى يجب التصدي لها فيما نمضي قدما. وتتمثل أهم هذه التحديات في الحاجة إلى تعزيز النُظم الإيكولوجية الأوسع نطاقا للصحة العامة، ولا سيما في حالات النزاع، حيث تكون التحديات معروفة بشكل جيد. ولهذا السبب، جعلت أيرلندا الاستثمار في نظم الرعاية الصحية في صميم برنامجها للتعاون الإنمائي لأكثر من عقدين من الزمن، وذلك بالتعاون مع الحكومات الشريكة، ولا سيما في أفريقيا، لتعزيز القدرة المحلية على الرعاية الصحية وبناء نُظم صحية قوية.

إن العاملين في مجال الرعاية الصحية في صميم نُظم الرعاية الصحية. ولضمان نجاح عمليات التلقيح، ستكون هناك حاجة إلى عدد كاف من اختصاصيي الرعاية الصحية المدربين والذين يمكنهم منع انتقال الفيروس للقيام بالكشف عن الحالات وتوفير الرعاية في سياق الاستجابة المبكرة.

وهناك أيضاً متطلبات لوجستية هامة ينبغي توفيرها فيما يخص اللقاحات، مثل متطلبات سلسلة التبريد والوصول إلى الطاقة والقدرات على إدارة قواعد البيانات، وذلك لضمان المتابعة المناسبة. وسيكون ضمان حصول البلدان النامية على اللقاحات المناسبة لسياقاتها، ولا سيما في السياقات الهشة، أمرا أساسيا أيضاً.

ولا يمكننا ضمان نجاح التلقيح في سياقات النزاع إلا بضمان توافر تلك الظروف الضرورية. والفشل في إدارة تلك المسألة بفعالية أمر لا يمكن تصوره من نواح كثيرة. حيث أنه ينطوي على خطر وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح، مما يفاقم النزاعات المحلية ويهدر موارد اللقاحات الثمينة ويشكل عبئا على النظام الإنساني، مما قد يعوق قدرته على توفير أشكال الدعم العاجل الأخرى المنقذة للحياة.

لقد أبرزت جائحة كوفيد-19 جوانب الضعف التي تعاني منها جميع مجتمعاتنا إزاء التهديدات والتحديات غير المتوقعة. وأظهرت كيف أن الاستجابة الدولية الجماعية التي تحشد أفضل ما في البشرية، في مجالات العلوم والبحث والمساعدة، يمكن أن تنير لنا الطريق صوب مستقبل أكثر إشراقا بكثير. ونحن نتعامل مع مكافحة كوفيد-19 بالطريقة التي نتصدى بها للعديد من التحديات الأخرى التي تواجه مجلس الأمن - من خلال البحث عن سبل للتغلب على الانقسام والبحث عن حلول مشتركة وإيجاد سبل لمساعدة الأشد احتياجا. وسنظل بالطبع نؤيد بقوة جميع الجهود التي يبذلها المجلس لتوفير القيادة العالمية بشأن تلك المسألة وغيرها من المسائل.

المرفق 11

بيان وزيرة خارجية كينيا، راشيل أومامو

في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الوزير، على تولي المملكة المتحدة رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. وأشيد بكم أيضا على إدراج هذه المناقشة المفتوحة حسنة التوقيت في برنامج عملكم، مما يتيح لنا الفرصة للنظر في دور المجلس والأمم المتحدة ككل في ضمان الحصول على لقاحات مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بطريقة منصفة وميسورة التكلفة وفي الوقت المناسب، ولا سيما في السياقات المتأثرة بالنزاعات وانعدام الأمن.

لقد تسببت جائحة كوفيد-19 في تحديات صحية واجتماعية واقتصادية وأمنية لم يسبق لها مثيل في العالم بأسره، وهي تحديات لا تزال تتكشف. والآثار المترتبة على الجائحة خطيرة بشكل خاص بالنسبة للقارة الأفريقية، حيث توجد عدد من مناطق الهشاشة والنزاعات ولا يزال سكاننا يعانون من التحديات الصحية المنتشرة الأخرى، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والإيبولا.

وقد شكلت جائحة كوفيد-19 ضغطا على تدفقات المعونة الإنسانية وعرضت الفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال في مناطق النزاعات، للمزيد من المخاطر. وأدت إلى تقويض مبادرات بناء السلام وتهدد بتبديد المكاسب الإنمائية البالغة الأهمية التي حققتها البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أو تقوم بإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. والواقع أن جائحة كوفيد-19 أكثر من مجرد أزمة صحية. إنها تحدٍ وجودي للتنمية البشرية والاقتصادية العالمية وتهديد خطير للسلام والأمن العالميين. ولذلك، تتطلب الجائحة من مجلس الأمن أن يقود الطريق لصياغة نهج قائم على الأمن البشري إزاء المسائل المقلقة المتعلقة بالمساواة في الحصول على لقاحات مرض فيروس كورونا. وهناك حاجة ملحة جديدة لحشد المسؤولية وتعبئة الجهود على الصعيد العالمي لحماية الأرواح.

إنني أشيد بالجهود الهائلة التي بذلها المجتمع الدولي في تطوير لقاحات كوفيد-19. غير أن ذلك التفاؤل مهدد جراء حقائق الواقع الخطيرة التي تديم عدم المساواة والإقصاء في عالمنا. ويشمل ذلك التكاليف الباهظة للقاحات ومحدودية إمداداتها وأوجه القصور في تصنيعها وزيادة القيود المفروضة على تصدير اللقاحات ومكوناتها وظهور فيروسات متحورة وتراجع التضامن العالمي من خلال تكديس اللقاحات، إلى جانب تطبيق الحمائية الوطنية فيما يخص اللقاحات وإبرام صفقات لقاحات ثنائية غير شفافة.

ولذلك، يرحب وفد بلدي بدور مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، وهو مرفق متعدد الأطراف بطبيعته لتيسير التوزيع السريع والعادل للقاحات كوفيد-19. ومما يبعث على الارتياح أن نسبة تصل إلى 5 في المائة من جرعات مرفق كوفاكس محجوزة كجزء من احتياطي للحالات الإنسانية، يُستخدم للفئات السكانية المنسية أو المهملة، مثل اللاجئين وطالبي اللجوء. ونحث على توسيع نطاق ذلك العنصر من المرفق ليشمل السكان المتضررين من النزاعات وانعدام الأمن.

وبغية زيادة تيسير الحصول بصورة منصفة وفي الوقت المناسب على اللقاحات، التي نعتبرها منفعة عالمية عامة، هناك حاجة ملحة إلى تعزيز قدرات الإنتاج والتصنيع المحلية وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها، لا سيما في القارة الأفريقية، من خلال الشراكات ونقل التكنولوجيا وتعليق الحواجز المتعلقة بالملكية الفكرية. ولذلك، فإننا نؤكد من جديد تأييدنا للقرار الذي اتخذه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الرابعة والثلاثين في 7 شباط/فبراير، والذي يدعو إلى

الإعفاء المؤقت من تطبيق بعض الالتزامات التي ينص عليها الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصـــلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية من أجل الوقاية من كوفيد-19 واحتوائه وعلاج الحالات المصابة.

وإلى جانب تلك المقترحات وبغية تيسـير إيصـال اللقاحات في المناطق الهشـة والمتأثرة بالنزاعات، نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن؛ أولا، أن يجدد مطالبته بموجب القرار 2532 (2020) بالوقف العام والفوري للأعمال العدائية في جميع الحالات المدرجة في جدول أعماله، وأن يدعو جميع أطراف النزاعات المســلحة إلى الدخول فورا في هدنة إنســانية دائمة؛ وثانيا، إدراج إعفاءات لأســباب إنســانية في نظم جزاءاته لذلك الغرض؛ وثالثا، تكليف عملياته الميدانية، بما في ذلك بعثات السـلام، بتيسـير إيصـال اللقاحات بصـورة آمنة ومســاعدة المجتمعات المحلية في التوعية المجتمعية وكفالة تلقيح أفراد حفظ الســلام وموظفي الأمم المتحدة العاملين في مجال المساعدة الإنسانية في الميدان في الوقت المناسب؛ ورابعاً، الدعوة إلى زيادة الدعم المالي لمرفق كوفاكس، فضـــلا عن زيادة الدعم المقدم إلى البلدان التي تعاني من نزاعات وتلك التي تســتضــيف أعدادا كبيرة من اللاجئين.

في الختام، نود أن نكرر دعوتنا إلى التضـــامن والعمل الإنســـاني المراعي للســـياق والقائم على التعاون. ونشـيد في ذلك الصـدد بالإجراءات المشـتركة على الصـعيدين القاري والإقليمي التي اتخذها الاتحاد الأفريقي في الاستجابة لهذه الجائحة. وينبغي أن يُحتذى بتلك الأمثلة على الصعيد العالمي.

ومن دواعي ســرور كينيا كذلك أنها ســاعدت الأمم المتحدة في إنشــاء مركز لعلاج المصـــابين بكوفيد-19 في نيروبي لتوفير الرعاية الحيوية لحفظة السلام والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية التابعين للأمم المتحدة في جميع أنحاء قارتنا. وتوصـــي كينيا، من منطلق تعزيز التعاون، بمواصـــلة الحوار بين المجلس والبلدان التي تمر بحالات نزاع والبلدان التي تســتضــيف لاجئين والوكالات الإنســانية لتحســين الاسـتجابة للتحديات الأمنية الناشـئة الأخرى بطريقة أكثر فعالية وتنسـيقا. ونتطلع إلى دعم أعضـاء المجلس لتحقيق ذلك.

المرفق 12

بيان وزير خارجية المكسيك، مارسيلو إبرارد كاسابون

[الأصل: الإسبانية]

أشكر المملكة المتحدة جزيل الشكر على هذه الدعوة. يسعدني أن أحييكم، السيد الوزير، وأن أشكركم على عقد هذه الجلسة اليوم. وكذلك أحيي جميع المشاركين الآخرين.

كما سمعنا من قبل، كان لهذه الجائحة أثر اجتماعي واقتصادي مدمر في جميع أنحاء العالم، ولكنها عصفت بأفقر الناس وأضعفهم. فهي لا تهددنا فحسب، بل إنها كذلك تبدد، أو بددت، المكاسب التي حققناها كمجتمع دولي في مجال التنمية وبناء السلام. وقد تزيد من عدم الاستقرار وتُفاقم النزاعات.

فوفقا للأرقام المنشورة مؤخرا، توقفت حتى حملات التطعيم الروتينية في 45 بلدا تواجه أزمات إنسانية أو أزمات لاجئين. ونتيجة للحالة التي أصفها، أثرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على ملايين الأشخاص، بمن فيهم اللاجئون والمهاجرون الضعفاء، ولا سيما النساء والأطفال. كما ازداد العنف الجنساني في جميع أنحاء العالم، وكانت النساء الأكثر تضررا، وفقا للأرقام والأدلة التي لدينا.

ولهذا السبب، أشارت المكسيك، شأنها شأن العديد من البلدان الحاضرة اليوم، إلى أن السبيل الوحيد للتصدي للجائحة هو التعاون وتعددية الأطراف. فهذا النوع من العمل المنسق والمشترك ضروري. وعلى الرغم من أن ذلك كان دائما هو الحال، فإن ثمة أهمية كبيرة وحاسمة الآن لأن نتصرف بتلك الطريقة.

وتؤكد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تتولى المكسيك حاليا رئاستها الدورية، مجددا في ذلك الصدد على الحاجة الملحة إلى تنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة 74/274، الذي يدعو إلى تعزيز سلاسل الإمداد لضمان الحصول على اللقاحات على نحو شامل وعادل وفي الوقت المناسب للتصدي لجائحة كوفيد-19.

ولئن كان من الصحيح أن آلية كوفاكس هي أداة متعددة الأطراف أساسية ومبتكرة وممتازة، فإنه يجب علينا أيضًا أن ندرك أنها لم تكن كافية حتى الآن وأن السيناريو الذي أردنا تفاديه قد تم تأكيده للأسف. فحتى الآن، لم يتم توزيع أي لقاحات من خلال تلك الأداة المتعددة الأطراف.

وفي ذلك الصدد، نحث البلدان على التوقف عن تكديس اللقاحات وتسريع المراحل الأولى من عمليات كوفاكس للتسليم، مع إيلاء الأولوية لتوزيعها على البلدان المنخفضة الدخل. بل إن بعض الدراسات تشير إلى أن هذه البلدان لن تتاح لها إمكانية وصول واسع النطاق حتى منتصف عام 2023 إذا استمرت الاتجاهات الحالية.

إن البيانات التي أصدرها المدير التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية تثير الجزع: إذ تتركز ثلاثة أرباع الجرعات الأولى من اللقاحات التي تُعطى في العالم في 10 بلدان فقط، تسهم بنسبة 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وتشير تقديرات متحفظة إلى أن هناك أكثر من 100 بلد لم تُعط فيها حتى جرعة واحدة، أو حتى جرعة رمزية. وهناك بلدان عديدة متأثرة بتلك العملية. إن ما يحدث اليوم يفتح فجوة كبيرة بين مجموعة البلدان الصغيرة التي ذكرتها وجميع البلدان الأخرى، وهي غالبية المجتمع الدولي، التي لا تتوفر لها إمكانية

للحصول على ما يكفي من اللقاحات. ويجوز لنا القول إننا لم نشهد قط مثل هذا الانقسام العميق الذي يؤثر على الكثيرين في هذا الوقت القصير. وثمة حاجة ملحة إلى العمل – ومن هنا جاء حسن توقيت هذه الجلسة – من أجل رفع الظلم الذي تجري ممارسته، لأن سلامة البشرية جمعاء تتوقف على ذلك.

ولذلك، فإننا نشجع المجتمع الدولي على الامتناع عن استخدام الآليات التي يمكن أن تعوق توزيع اللقاحات وعلى تعزيز سلاسل الإمداد التي تعزز وتكفل حصول الجميع عليها. ونعيد تأكيد دعمنا لمنظمة الصحة العالمية بوصفها الجهة المنسقة للجهود المتعددة الأطراف للتصدي للجائحة.

وكجزء من الإجراءات التي اتخذتها المكسيك استجابة للحالة الراهنة، وبدعم من القطاع الخاص المكسيكي، تم التوصل إلى اتفاق مع حكومة الأرجنتين ومع مختبر استرازينيكا لإنتاج وتعبئة لقاح استرازينيكا – أوكسفورد في المكسيك والأرجنتين من أجل إتاحته لمختلف بلدان منطقتنا. صحيح أن المكسيك من بين البلدان القليلة التي لديها إمكانية للحصول على اللقاح، بدعم من بلدان عديدة – الاتحاد الأوروبي والهند والصين. وأنا ممتن جدا لها جميعا، ولكن يجب علينا أن نعتني بالجميع، ويجب على أولئك الذين لديهم تلك الإمكانات أن يظهروا التضامن مع أولئك الذين لا يملكونها.

ولذلك، أكرر دعوتي، باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إلى التعجيل بإتاحة إمكانية الحصول على اللقاحات من خلال مرفق كوفاكس والحد من الاكتناز الواضح الذي يواجهه المجتمع الدولي بأسره.

ويبدو لي أنه من بين التدابير التي يجب اقتراحها، يتعين، في المقام الأول، الاعتراف بأنه يمكن لمجلس الأمن، بل ويجب عليه، أن يضطلع بدور نشط وحاسم حتى يمكن تحقيق الهدف الذي وصفته من فوري. ونحن نوافق بكل تأكيد على أنه يجب علينا أن نعيد تأكيد دعمنا لتنفيذ القرار 2532 (2020)، وفي ذلك الصدد، أن نعزز الدعم لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في سياق جائحة كوفيد-19. وصحيح كذلك أنه يجب علينا أن نضع النساء والشباب في صميم شواغلنا.

في الختام، أود أن أقول إن علينا أن نؤيد بقوة وحزم قرار الجمعية العامة 74/274 من أجل ضمان حصول جميع البلدان، عمليا، على اللقاحات على نحو شامل وعادل ومنصف وفي الوقت المناسب. فذلك بلا شك التحدي الرئيسي الذي نواجهه. وإذا لم يتم حله، فإنه سيشكل التهديد الرئيسي لأمن البشرية، ويجب أن أضيف، ولتأثير العمل المتعدد الأطراف في عصرنا.

المرفق 13

بيان وزيرة خارجية النرويج، إيني إريكسن سورايد

أود أن أشكركم والمملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة الهامة. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات. لقد كانت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) اختبارا لقدرة النظم الصحية الوطنية والعالمية، علاوة على أنظمة الحكم في بلداننا. وأدت إلى فقدان أكثر من مليوني شخص وسببت الضرر لبلايين أخرى. ويجب علينا الآن وضع مسار موحد إلى الأمام بصفتنا المجتمع الدولي ومجلس الأمن. وسأركز ملاحظاتي على ثلاثة تحديات رئيسية تشجع النرويج فيها على اتخاذ إجراءات هادفة.

أولاً، يجب أن نضمن الحصول العادل على لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي. ويجري توزيع لقاحات طورت حديثا ونحن نتكلم الآن. وفي حين يعتبر هذا واعداً، لم يتوفر حتى الآن معظم اللقاحات إلا للسكان في عدد قليل من البلدان المرتفعة الدخل. ويجب علينا إتاحة اللقاحات للجميع، بما في ذلك في المناطق المتأثرة بالنزاعات وانعدام الأمن.

إنّ شراكة تعجيل الوصول إلى أدوات كوفيد-19 على النطاق العالمي، وكذلك مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي التابع لها أساسيان لضمان إشراك جميع البلدان في مكافحتنا المشتركة لوقف انتشار هذه الجائحة. وتؤيد النرويج تأييدا تاما العمل الهام الذي يقوم به تحالف غافي للقاحات والائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة ومنظمة الصحة العالمية في هذا الجهد. ونحن فخورون بأن نشارك في رئاسة مجلس تيسير إسراع الوصول إلى أدوات كوفيد-19 جنبا إلى جنب مع جنوب أفريقيا. وستكون منطقة مرفق "كوفاكس" الإنسانية العازلة ضرورية لإمكانية الوصول إلى الأشخاص الذين يعيشون في المناطق خارج نطاق السلطات الصحية الوطنية، بما في ذلك المشردون داخليا واللاجئون والمهاجرون. وأشجع بقوة المزيد من البلدان على المساهمة والمساعدة في سد فجوة تمويل مرفق "كوفاكس".

إن إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل ودون عوائق أمر ضروري لإيصال اللقاحات إلى أكثر الفئات ضعفا. وفي حالات النزاع المسلح، يجب على جميع الأطراف أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني بشكل كامل. وتظل الهجمات على المرافق الطبية والأفراد الطبيين غير مقبولة. ويجب حماية المرضى والعاملين الصحيين والمرافق الصحية، فضلا عن تنفيذ القرار 2286 (2016). وما تزال المرأة تتضرر بشكل غير متناسب وهي تشكل نسبة 70 في المائة من العاملين في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية، وهي في طليعة توعية المجتمعات المحلية ونشر المعلومات عن المرض بينها. وهذا يضع المرأة في صميم الاستجابة لكوفيد-19 وخاصة في المناطق الأكثر تأثرا بالنزاع والأزمات. وتدعم النرويج منظمة الصحة العالمية واليونيسيف والشركاء في العمل الإنساني. ويؤدي الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر دوراً حاسماً في تنفيذ برامج التطعيم المنقذة للحياة في ظل هذه الظروف الصعبة.

ويجب وقف الأعمال العدائية للسماح بإجراء التطعيم في مناطق النزاع. ويجب علينا الاستعداد للعمل مع جميع الأطراف. وفي العديد من مناطق النزاع، يعيش المدنيون والمقاتلون في مناطق تسيطر عليها أو تتنازع عليها جماعات مسلحة من غير الدول. وربما يشمل الوصول إلى هؤلاء السكان إشراك جهات فاعلة نعرب عن إدانتنا لسلوكها. وربما تقدم لنا الحوارات الناجحة مع الجماعات المسلحة في أفغانستان

وسوريا وأماكن أخرى للسماح بإيصال المساعدات الإنسانية فيما يتعلق بشلل الأطفال وغيرها من الحملات الصحية دروساً مفيدة في توزيع لقاحات كوفيد-19.

وستواصل النرويج دعم دعوة الأمين العام غوتيريش إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. وتواصلنا مع الأطراف في كولومبيا والفلبين على أساس دعوة السيد غوتيريش. وهي تستحق الثناء على تنفيذ وقف إطلاق النار لأغراض العمل الإنساني. ومن الضروري توفر الالتزام السياسي والمعايير الواضحة، فضلا عن الشفافية وآليات الرصد لضمان وقف إطلاق النار والسماح بنشر اللقاحات بصورة ناجحة.

وقد كيّف الممثلون والمبعوثون الخاصون للأمم المتحدة جهودهم وفقا لهذا الواقع المتغير. وأثبتت منظومة الأمم المتحدة قدرتها على الاستجابة السريعة والفعالة للجائحة على عدة جبهات. ومن واجبنا، بصفتنا مجلس الأمن، أن نراقب عن كثب هذه الديناميات المتغيرة من إدلب إلى غزة ومن ميناكا إلى إقليم التيجراي، وكذلك تنسيق الجهود وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية بصورة كاملة ودون عوائق، فضلا عن الحل السلمي للنزاعات. ويجب أن ندعو إلى العمل المتضافر في جميع ركائز الأمم المتحدة ومؤسساتها لضمان توزيع لقاحات كوفيد-19 على أوسع نطاق وبطريقة أكثر إنصافا.

ويجب علينا كفالة عدم تخلف أحد عن الركب.

المرفق 14

بيان وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، دومينيك راب

يسرني جدا أن أخاطب هذه الجلسة الأولى من نوعها لمجلس الأمن بشأن اللقاحات. ومن الصواب أن نضع كامل ثقل المجلس ومنظومة الأمم المتحدة برمتها لإنهاء جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

ولا يزال الفيروس في ازدياد على الصعيد العالمي، مع ظهور تحورات جديدة أكثر قابلية للانتقال وتؤدي إلى زيادة انتقال العدوى في معظم المناطق. ولكننا نواصل الكفاح ضده عن طريق الموافقة على اللقاحات وتوزيعها. أخيرا، يبدو أن الضوء في نهاية النفق أكثر قربا.

ويجب أن يكون هذا جهدا عالميا مشتركا. ولن تتم السيطرة على الجائحة في جميع البلدان حتى تكون تحت السيطرة على النطاق العالمي. ويجب علينا أن نفكر في أنفسنا كفريق يعمل معا ضد عدو مشترك وقاتل. وتلك هي حقيقة كفاحنا. فلن تكون هناك أمة في مأمن إلى أن نكون جميعاً آمنين. وهذا يعني أنه يجب علينا ضمان الحصول على اللقاحات في جميع أنحاء العالم - بما في ذلك الأماكن التي يصعب الوصول إليها - بما فيها أماكن النزاعات وانعدام الأمن.

وفي الوقت الحاضر هناك أكثر من 160 مليون شخص في جميع أنحاء العالم معرضون لخطر الحرمان من تطعيم فيروس كورونا بسبب عدم الاستقرار والنزاع. ولذلك ينبغي لنا سد النقص في ضمان توفر الإمدادات وإجراء اللقاحات في الميدان. وهناك العديد من التحديات التي تواجه تحقيق ذلك، من تأمين إيصال المساعدات الإنسانية بطريقة شاملة للجميع إلى إدارة تخزين اللقاحات. ويتطلب التغلب على هذه التحديات زيادة التعاون والتضامن على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور تنسيقي أساسي في ذلك.

ومن الضروري وقف إطلاق النار على الصعيد المحلي لتمكين إجراء اللقاحات المنقذة للحياة. وهي ضرورية لحماية العاملين الشجعان في المجال الصحي وكذلك العاملين في المجال الإنساني في مناطق النزاع الذين يقدمون المساعدة إلى من يحتاجون إليها. لقد أُستخدمت عمليات وقف إطلاق النار لتطعيم أكثر المجتمعات المحلية ضعفا في الماضي - على سبيل المثال إعطاء لقاحات شلل الأطفال للأطفال في أفغانستان.

وبالمثل، يعدُّ وقف أو تأجيل حملات التطعيم الروتينية أثناء الجائحة مصدر قلق بالغ آخر. وينبغي ألاّ يكون توزيع لقاحات كوفيد-19 بديلا لتلك البرامج القائمة. ويجب أن يسيرا جنباً إلى جنب.

وفي 1 تموز/يوليه من العام الماضي اتخذ مجلس الأمن القرار 2532 (2020) بشأن مكافحة كوفيد-19 في أكثر بلدان العالم ضعفا. وهناك حاجة لأن يتخذ المجلس الآن مزيدا من الإجراءات للدعوة إلى وقف إطلاق النار، على وجه التحديد، لتمكين عمليات التطعيم ضد جائحة كوفيد-19 في المناطق المتأثرة بالنزاعات. ولهذا السبب نقترح مشروع قرار جديد لكي ينظر فيه المجلس.

ومن المتوقع أن يبدأ مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي توزيع اللقاحات هذا الشهر. وقد كنا فخورين باستضافة إطلاقه في مؤتمر القمة العالمي للقاحات في حزيران/يونيه الماضي وأن نكون أحد أكبر المانحين.

ومن خلال الدعوة إلى وقف إطلاق النار لغرض التطعيم والدعوة إلى وضـــع خطط التطعيم ضـــد كوفيد-19 لتشمل جميع السكان المعرضـين للخطر الشديد بمن فيهم اللاجئون، فإن لدى مشروع القرار هذا ومجلس الأمن فرصــة للمساعدة في توزيع اللقاحات لأكثر المجتمعات ضـعفا على وجه الأرض. ومن شأن ذلك أن يساعد على ضمان وصول العاملين في المجال الإنساني والطبي بشكل كامل. ويساعد ذلك على حمايتهم وبالتالي أحث جميع أعضاء مجلس الأمن على تأييد اعتماد مشروع القرار هذا على وجه السرعة.

لقد قام علماؤنا بعمل اســـتثنائي عظيم في تطوير اللقاحات. ويجب أن نعمل معا الآن لضــــمان وصولهم إلى المجتمعات التي يصعب جدا الوصول إليها. ولا يمكننا حرمان أولئك الذين يعيشون في مناطق النزاع من الحماية من الفيروس. ولدى مجلس الأمن الفرصـــة لاتخاذ الإجراءات اللازمة، بل يقع على عاتقه واجب أخلاقي للقيام به.

المرفق 15

بيان وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، أنتوني بلينكن

أتوجه إليكم بالشكر الجزيل، دومينيك راب. ويسرني جدا أن أكون معكم جميعا اليوم. وأشكر زميلي ممثل تونس على ملاحظاته الثاقبة، وأشكر الأمين العام غوتيريش جزيل الشكر على قيادته في ما يعدُّ تحديا عالميا حقا.

السيد راب، أشكركم على جمعنا معا، ولا سيما للنظر في الحواجز التي تحول دون الحصول على اللقاح، بما في ذلك في المناطق المتضررة من النزاع. كلنا نعلم - كلنا نشعر - أن هذه الجائحة قد أثرت بشدة على العديد من الأسر والمجتمعات المحلية. أولا وقبل كل شيء، كبشر، قلوبنا معهم جميعا.

وبفضل الجهود العالمية الدؤوبة التي بذلها العلماء والأطباء والمهنيون الصحيون، تم تطوير العديد من اللقاحات والعلاجات ووسائل التشخيص الآمنة والفعالة، وهذه إنجازات رائعة. وبفضل التعاون بين القطاع الخاص والحكومات، تتوسع القدرة التصنيعية العالمية للقاحات فيروس كورونا (كوفيد-19) المأمونة والفعالة، ولكنها لا تتوسع بالسرعة الكافية لتلبية الاحتياجات العالمية. وستعمل الولايات المتحدة مع شركائنا في جميع أنحاء العالم لتوسيع قدرات التصنيع والتوزيع وزيادة فرص الحصول عليها، بما في ذلك وصولها إلى السكان المهمشين.

وها هي الكيفية التي نخطط للإسهام بها في القضاء على هذه الجائحة. وكما رأى بعضكم، فإن أول مذكرة للأمن القومي يصدرها الرئيس بايدن أوضحت أن الولايات المتحدة سوف تعمل مرة أخرى كقائدة عالمية في مجال الصحة. وتعتقد الولايات المتحدة أن تعددية الأطراف والأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية أساسية، ليس فقط كاستجابة دولية فعالة لكوفيد-19 في مجال الصحة والمساعدات الإنسانية، بل أيضاً لبناء قدرة وأمن صحيين عالميين أقوى للمستقبل. لدينا التحدي المباشر المتمثل في كوفيد-19. ولدينا تحد أطول. ولكنه لا يقل أهمية، لدينا تحد في إنشاء أقوى هيكل صحي عالمي ممكن من أجل المستقبل.

ومع انتشار أنباء حدوث تفش آخر للإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا، من الواضح أنه ليس لدينا وقت نضيعه. ورؤيتنا يجب أن تكون جريئة. يجب أن نهزم كوفيد-19 وأن نحول دون حدوث جوائح في المستقبل. وتحقيقا لهذه الغاية، سنعمل مع الشركاء في جميع أنحاء العالم لتعزيز منظمة الصحة العالمية وإصلاحها، ودعم برنامج العمل من أجل الأمن الصحي العالمي، وبناء قدرة تأهب مستدامة لمواجهة التهديدات البيولوجية، وإنشاء نظام إنذار يسمح لنا بالاستجابة بسرعة أكبر باستخدام الاختبارات والتعقب ومعدات الحماية الشخصية اللازمة لإنقاذ الأرواح.

ونحن نسعى إلى المضي قدما في إنشاء آلية تمويل مستدامة تأخرت كثيرا للأمن الصحي، حتى يمكننا جعل العالم أكثر استعدادا لمواجهة حالات تفشي في المستقبل منه في مواجهة هذه الجائحة. نحن نعمل مع منظمة الصحة العالمية، ومرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي ومبادرة تيسير تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19. وقد رفعنا مؤخراً مشاركتنا من مستوى المراقب إلى المشارك في مجلس مبادرة تيسير تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19.

ونخطط لتقديم دعم مالي كبير لـــمرفق كوفاكس من خلال تحالف غافي للقاحات. وسنعمل على تعزيز المبادرات المتعددة الأطراف الأخرى المشاركة في الاستجابة العالمية لكوفيد-19، على سبيل المثال، التحالف من أجل ابتكارات التأهب للأوبئة والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

تستند هذه الالتزامات إلى تقليد راسخ. على مدى العقدين الماضيين، قدمت الولايات المتحدة أكثر من 140 مليار دولار من المساعدات الصحية العالمية. ونحن الآن أكبر مساهم في الاستجابة الدولية لكوفيد-19.

واليوم، يسرني أن أؤكد أن الولايات المتحدة تعتزم، بحلول نهاية الشهر، أن تدفع أكثر من 200 مليون دولار من الأنصبة المقررة والالتزامات الحالية لمنظمة الصحة العالمية. وهذه خطوة رئيسية إلى الأمام في الوفاء بالتزاماتنا المالية كعضو في منظمة الصحة العالمية. كما يعكس التزامنا المتجدد بكفالة حصول المنظمة على الدعم الذي تحتاجه لقيادة الاستجابة العالمية للجائحة، بينما نعمل على إصلاحها من أجل المستقبل.

ويتعين على كل بلد أن يقوم بدوره وأن يسهم في الاستجابة لكوفيد-19. وقد أعلنا بالفعل عن تقديم أكثر من 1,6 بليون دولار من المعونة الاقتصادية والصحية والإنسانية الطارئة لمحاولة مساعدة الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية على التخفيف من آثار كوفيد-19 وتبعاته الثانوية في أنحاء العالم. هذا بالإضافة إلى التزام بقيمة 1,16 مليار دولار على مدى السنوات المالية 2020 حتى عام 2023 لدعم جهود التحصين الأوسع نطاقاً التي يبذلها تحالف غافي للقاحات.

وإذ نمضي قدما، من الأهمية بمكان أن ننظر من كان الأكثر تضررا من الجائحة. وقد دعانا الأمين العام إلى وضع النساء والفتيات في صميم الاستجابة لكوفيد-19 والتعافي منه. وقد أظهرت البيانات التي رأيناها جميعاً تراجعاً كبيرا في المساواة بين الجنسين، بما في ذلك ارتفاعات حادة في العنف القائم على نوع الجنس مع إقامة أفراد الأسر لفترات طويلة داخل المنازل أثناء الجائحة. وعلينا أن نواصل تنفيذ القرار 1325 (2000) وأن نضاعف جهودنا لتنفيذ القرار 2475 (2019). ويجب أن ندعم مختلف الموجزات السياساتية للأمين العام المتعلقة بكوفيد-19 بشأن نوع الجنس والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة والمهمشة. ويجب إدراج هذه الفئات كصناع قرار على جميع المستويات، على أساس مبدأ "لا غنى عنا في المسائل التي تخصنا".

ويجب مساءلة البلدان عن الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. ولا ينبغي السماح لأي بلد باستخدام كوفيد-19 كذريعة لانتهاك حقوق الإنسان أو الحريات الأساسية. كما ندعو جميع البلدان إلى مكافحة المعلومات الخاطئة عن اللقاحات. وإن لم نفعل، فإننا نعرض مهمتنا للخطر بشكل خطير.

وحتى في الوقت الذي نوسع فيه نطاق الوصول إلى اللقاحات المأمونة والفعالة، فإننا نعلم أن تفشي كوفيد-19 من المرجح أن يحدث في السنوات المقبلة. والتحريات التي يجريها الخبراء حاليا بشأن مصدر هذه الجائحة - والتقرير الذي سيصدر - يجب أن يكون مستقلا، مع استناد الاستنتاجات إلى العلم والوقائع وخلوها من التدخل.

ومن أجل فهم هذه الجائحة بشكل أفضل والاستعداد للجائحة التالية، على جميع البلدان أن تتيح جميع البيانات منذ الأيام الأولى لأي تفش. وفي المستقبل، ينبغي لجميع البلدان أن تشارك في عملية شفافة وفعالة لمنع حالات الطوارئ الصحية والاستجابة لها، حتى يعلم العالم أكبر قدر ممكن بأسرع ما يمكن.

الشفافية، وتبادل المعلومات، ووصول الخبراء الدوليين – يجب أن تكون هي السمات المميزة لنهجنا المشترك إزاء ما هو حقا تحد عالمي.

ولا تزال الصيغة الواردة في القرار 2532 (2020) ذات صلة الآن كما كانت عند اعتماد القرار في تموز/يوليه 2020. ولا تزال البلدان المتضـــررة من النزاع التي أوهنتها الحرب والعنف وضـــعف الهياكل الأســـاســـية الصـــحية عرضـــة بدرجة كبيرة للجوائح والأمراض الأخرى التي يمكن الوقاية منها عن طريق التحصـين. لقد فاقمت هذه الجائحة أزمات إنسـانية وسـياسـية حادة بالفعل، مما أسـهم في مسـتويات غير مسبوقة من العوز.

ونحن نعلم أن تنظيم وتنفيذ حملات تطعيم واسـعة النطاق وسـط العنف والنزاع سـيكون أمراً بالغ الصـعوبة. لكن علينا أن نقوم بها، لمنع زيادة الأزمات الإنسـانية سـوءا، ومنع التبعات الثانوية للجائحة من زيادة تدهور الحالات السياسية الهشة.

وكما أوضـح الرئيس بايدن، سـتعمل الولايات المتحدة كشـريك لمواجهة التحديات العالمية. وهذه الجائحة إحدى تلك التحديات. وهي تتيح لنا فرصـة ليس لاجتياز الأزمة الحالية فحسـب، بل وأيضـاً لنصـبح أكثر استعداداً وأكثر قدرة على الصمود في المستقبل.

وإنني ممتن لتمكني من العمل معكم جميعا بشأن التحدي الذي يؤثر علينا جميعا.

المرفق 16

بيان الوزير المنتدب للتجارة الخارجية والجاذبية الاقتصادية في فرنسا، فرانك ريستر

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أود في البداية أن أشكر المملكة المتحدة على تنظيم هذه الجلسة. كما أشكر الأمين العام، وكذلك هنرييتا فور، وسيث بيركلي، وجاغان شاباغين على إحاطاتهم.

كان اتخاذ القرار 2532 (2020)، بمبادرة من فرنسا وتونس، في 1 تموز/يوليه 2020، علامة بارزة هامة في تعبئة الجهود ضد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويجب أن نواصل هذه الجهود.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكّر بأن وقف الأعمال العدائية شرط لا غنى عنه لمكافحة الجائحة مكافحة فعالة. وبينما أحرز قدر من التقدم، رأينا أيضا أن الحالة لا تزال غير مستقرة بالمرة في كثير من البلدان.

وأود أن أثني على العمل الممتاز الذي قام به حفظة السلام في ظروف صعبة للغاية. ويجب علينا أكثر من أي وقت مضى أن ندعم عمليات حفظ السلام. وعلينا كذلك أن نفكر في كيفية شمول أفراد حفظ السلام في استراتيجيات التطعيم.

كما أن الوصول الآمن ودون عوائق للمساعدات الإنسانية ضروري أيضاً لتيسير بدء حملات التلقيح ضد مرض فيروس كورونا. لقد صاحب هذه الجائحة زيادة في الهجمات ضد العاملين في المجالين الإنساني والطبي، وهو أمر غير مقبول. ويجب تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة.

ويجب أن تكون جلسة اليوم أيضاً فرصة لتسليط الضوء على التضامن الدولي في الكفاح العالمي ضد جائحة كوفيد-19. وهذا شرط لا بد منه للاستجابة الفعالة للأزمة. وتعتقد فرنسا أن التلقيح ضد مرض فيروس كورونا يجب أن يعتبر منفعة عامة عالمية لكفالة إتاحته على نحو منصف وشامل، كما أكد المجتمع الدولي من جديد في آخر جمعية للصحة العالمية.

إن دعم تعددية الأطراف في مجال الصحة أمر بالغ الأهمية من أجل التغلب على الجائحة. ويجب أن نؤكد من جديد الدور المركزي لمنظمة الصحة العالمية في إدارة الأزمة، لكونها المنظمة الصحية العالمية الوحيدة. ويجب علينا أيضاً أن نوفر دعمنا الكامل لمبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 التي أطلقتها فرنسا مع منظمة الصحة العالمية والمفوضية الأوروبية من أجل تعزيز تطوير وإنتاج أدوات مكافحة المرض وإنتاجها بشكل منصف وشامل. ولهذا السبب نؤيد المبادرة البريطانية الرامية إلى اتخاذ قرار لمجلس الأمن.

وستكون إتاحة هذا اللقاح على الصعيد العالمي بمثابة اختبار لتعددية أطراف جديدة تجمع بين الدول والشركات الخاصة. ويجب أن نشجع الشراكات الإنتاجية بين الشركات من أجل مواجهة التحدي المتمثل في نقص اللقاحات في أقرب وقت ممكن.

ويجب علينا أيضاً أن نضمن كون اللقاحات مأمونة وفعالة، وأن تُقرها السلطات التنظيمية المختصة والمعترف بها التي تشكل موافقتها ضمانا لفعالية وسلامة المنتجات. وتضطلع منظمة الصحة العالمية بهذا الدور لأن العديد من البلدان تفتقر إلى الخبرة اللازمة.

وقد تمت تعبئة مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 من أجل تلبية الاحتياجات القائمة. ويقود هذا المرفق، ضمن مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19، التحالف العالمي للقاحات والتحصين بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية. وقد ضمن مرفق كوفاكس، الذي تدعمه فرنسا والاتحاد الأوروبي منذ إنشائه، الحصول على 1,7 بليون جرعة بحلول عام 2021 لـ 92 بلداً من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، من أصل ما مجموعه 2,3 بليون جرعة لـ 191 بلداً. وستكفل هذه الآلية تخصيص لقاحات مأمونة على نحو عادل، يتم إعطاؤها وفقاً لتوصيات منظمة الصحة العالمية. ومن الضروري أن يستند الحصول على اللقاح إلى إطار شرعي تحدده منظمة الصحة العالمية وليس وفقاً لقانون الأقوى.

وهذا هو السبب في أن الاتحاد الأوروبي يدعم مرفق كوفاكس ويسهم فيه بمبلغ 853 مليون يورو. إن مسألة التضامن هذه وإتاحة اللقاح بصورة منصفة وشاملة للجميع هي في صميم ميثاق الإتاحة المنصفة للمنتجات الصحية الخاصة بمرض كورونا، التي تروج لها فرنسا واعتمدها أعضاء مجلس إدارة المبادرة في 9 شباط/فبراير.

كما يأخذ مرفق كوفاكس في الاعتبار الصعوبات التي تواجهها مناطق النزاع من خلال تأمين الجرعات في سياق توفير احتياطي إنساني.

وتود فرنسا أيضاً أن تعزز التضامن الدولي بشأن الحصول على لقاح كوفيد-19 من خلال إنشاء آلية مجتمعية للجرعات المتبرع بها، إلى جانب شركائها في الاتحاد الأوروبي.

وأخيراً، يجب أن نزيد جهودنا لتعزيز النظم الصحية في أكثر الدول هشاشة، ولا سيما في أفريقيا. فلن نتمكن من مكافحة الفيروس من دون نظم صحية مرنة تحافظ على فعالية إتاحة الخدمات الصحية الجيدة وتحسنها. وفرنسا مستنفرة على وجه الخصوص من خلال المساعدة الصحية الثنائية التي تقدمها إلى البلدان الأفريقية المتضررة من الجائحة.

ويجب علينا الآن أكثر من أي وقت مضى أن ندعم النظام المتعدد الأطراف، وفي المقام الأول الأمم المتحدة، حتى تكون الاستجابة العالمية للأزمة الصحية قائمة على القيم التي تقع في صميم النظام الدولي، وهي التضامن الدولي والتعاون والمسؤولية.

المرفق 17

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالفرنسية]

أود في البداية أن أهنئ المملكة المتحدة على التزامها بإبقاء مسألة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على جدول أعمال المجلس. وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا لها لأنها تجعل من مناقشة اليوم منتدى لنا لمناقشة سبل كفالة إتاحة لقاحات مرض فيروس كورونا بصورة منصفة في السياقات المتضررة من النزاعات وانعدام الأمن، والتي أحاطنا علماً بها مقدمو الإحاطات، السيد أنطونيو غوتيريش والسيدة هنرييتا فوري والسيد جاغان تشاباغان والدكتور سيث بيركلي، في بياناتهم الممتازة.

هناك أمل على الرغم من الصعوبات الهائلة التي تواجهها البلدان في مكافحة الجائحة، الكبيرة منها والصغيرة والغنية والفقيرة على حد سواء، بفضل العمل الممتاز الذي قامت به شركات الأدوية والذي مكن من صنع لقاحات بدأ بالفعل توزيعها واستخدامها.

بيد أن سلسلة الأمن الصحي لدينا، وكما أشار العديد من قادة العالم، لا تكون قوية مواجهة الجائحة إلا بقدر قوة أضعف حلقاتها. فلا يمكن لأي بلد أو منطقة في العالم أن يشعر بأنه محمي أو آمن إلى أن تشعر جميع البلدان والمناطق الأخرى بذلك، لأننا يجب أن نتذكر أن الفيروس لا يعرف حدوداً.

ولذلك فلا بد من كفالة ألا يؤدي توزيع اللقاحات إلى استجابات صحية حمائية أو غير متسقة، حيث تستخدم بعض البلدان هذه المنفعة العامة كأداة للنهوض برؤاها المهيمنة وغيرها من مجالات نفوذها بدلاً من الاستجابة الدولية المنسقة والجامعة والشاملة. ويقدر حتى الآن بأن البلدان التي لا تزيد نسبة سكانها عن 16 في المائة من سكان العالم قد اشترت 60 في المائة من إمدادات اللقاحات العالمية.

وهذا النقص المصطنع، كما وصفه المدير العام لمنظمة الصحة العالمية بجدارة، يقوض جهود العديد من البلدان، ولا سيما تلك الواقعة في مناطق النزاع، للاستجابة لضرورات القانون الدولي الإنساني ولا سيما الالتزام بمنع الأوبئة وإدارتها وضمان الحصول على الرعاية الصحية، بما في ذلك اللقاحات، دون تمييز.

وقد حان الوقت الآن للإشادة بجهود تلك المنظمة لإنشاء حاجز إنساني يكفل استخدام ما يصل إلى 5 في المائة من جرعات لقاح كوفيد-19 التي تشترى من خلال مرفق كوفاكس كمخزون احتياطي مخصص للأشخاص المحتاجين، أو في مناطق النزاع، ولا سيما للمشردين داخلياً والمهاجرين وطالبي اللجوء وغيرهم. ويؤيد وفد بلدي تلك المبادرة، التي ستتمكن البلدان الأفريقية من خلالها من الحصول على كميات كافية من اللقاحات بأسعار معقولة.

وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بإنشاء عملية للإمداد باللقاحات، بفضل مرفق كوفاكس، تستند إلى المبادرات التي اتخذتها بالفعل الدول الأعضاء والمجتمع الدولي، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لكفالة إتاحة اللقاح بصورة كاملة للسكان المعرضين للخطر في حالات النزاع أو الهشاشة. ولكي تكون هذه الإتاحة فعالة، حان الوقت لكي نظهر من خلال أعمالنا معنى التضامن الإنساني الحقيقي.

ويتطلب ضمان حصول من يعيشون في حالات النزاع وفي أوضاع هشة على لقاحات كوفيد-19 وعدم تخلفهم عن الركب في برامج التلقيح الوطنية والدولية معالجة العوائق الرئيسية التي تعترض إيصال اللقاحات في هذه البلدان من خلال الإعداد المناسب.

ويجب على المجلس والمجتمع الدولي أن يكافحا بقوة هذه الجائحة التي تشكل تهديدا حقيقيا للسلام والأمن الدوليين. ويجب علينا أيضا أن نعمل للاستفادة من الخبرة التي اكتسبتها بعض البلدان، ولا سيما في مكافحة مرض فيروس الإيبولا.

وفي هذا الصدد، فإن اتخاذ تدابير قوية لضمان توفر الإمدادات الطبية الأساسية، بما في ذلك معدات المختبرات ومعدات الوقاية الشخصية والاختبارات، يُعزى إلى الدروس التي استخلصتها تلك البلدان والمجتمع الدولي بأسره من أزمة الإيبولا. ولا شك في أنه بفضل الدعم القيم للغاية المقدم من منظمة الصحة العالمية والتحالف العالمي للقاحات والتحصين وغيرهما من الشركاء المنخرطين بالفعل، يمكننا العمل بغية وضع استراتيجيات تلقيح أكثر فعالية.

ولا يقل أهمية عن ذلك ضرورة إيلاء الاهتمام لحملة التوعية التي تضطلع بها مختلف الحكومات بغية بناء الثقة في اللقاحات والتغلب على عدم الثقة بها. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن إشراك الشباب والنساء والقطاع الخاص والمجتمع المدني والزعماء التقليديين والدينيين في تصميم ووضع خطط الاتصال أمر حيوي.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن اليوم ليس وقت الكلام؛ إنه وقت العمل لتكريم ذكرى جميع أحبائنا الذين حصدت، للأسف، هذه الجائحة الرهيبة أرواحهم بالملايين، حتى يمكننا أن نتعلم، كما قال ألبير كامو في روايته "الطاعون"، أنه في غمرة الطواعين، سنجد أن الإنسان لديه خصالا تثير الإعجاب أكثر من تلك التي تدعو إلى الاحتقار.

المرفق 18

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبنزيا

[الأصل: بالروسية]

نشكر مقدمي الإحاطات على المعلومات التي شاطرونا إياها. ونقدر مبادرة الرئاسة البريطانية لعقد هذه الجلسة للتداول عن طريق الفيديو بشأن المسائل المتصلة بمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا المستجد.

يتمثل عنصر رئيسي في هذا المسعى في ضمان حصول الجميع على لقاحات مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على نحو منصف. وينبغي أن يكون لدينا، من أجل القيام بذلك، مجموعة من الحلول الآمنة والفعالة وأن نساعد الدول الأعضاء المهتمة في إيصال اللقاحات إلى المحتاجين. ونعتقد أن معظم هذه المسائل هي من صلاحيات الآليات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة - وعلى الأخص منظمة الصحة العالمية والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونعتقد أيضا أن المناقشة العامة لهذا الموضوع تتجاوز اختصاص مجلس الأمن. غير أننا على استعداد لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ القرار 2532 (2020) في سياق نشاط مجلس الأمن.

إن جائحة كوفيد-19 محنة صعبة للغاية بالنسبة لنا جميعا. إنها تبين استحالة ضمان السلامة الوبائية في بلد واحد بمفرده وأن بذل جهود دولية جماعية أمر حيوي. وتؤيد روسيا الدور المركزي لمنظمة الصحة العالمية بوصفها آلية متعددة الأطراف لتنسيق الاستجابة العالمية لحالات الطوارئ المتعلقة بالرعاية الصحية مع احترام سيادة الدول الأعضاء فيها.

وللأسف، فإن تفشي جائحة كوفيد-19 في العالم لم تسلم منه الدول التي تعيش حالة نزاع مسلح، حيث تهدد الجائحة الآن بزيادة تفاقم العواقب الإنسانية الوخيمة بالفعل لهذه النزاعات. فالعمل المسلح يعوق التنفيذ الفعال لتدابير مكافحة الجائحة ويشكل تهديدا للهياكل الأساسية الطبية ويحول الموارد الحكومية عن الرعاية الصحية العمومية. ولهذا السبب، كانت روسيا من أوائل الدول التي أيّدت دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

وقد دأبنا على إبراز ضرورة إعلان هدنة إنسانية في مناطق النزاع. ونؤكد مرة أخرى أنه وفقا للقرار 2532 (2020)، لا تنطبق تلك التدابير على العمليات الرامية إلى التصدي للجماعات المصنفة دوليا باعتبارها منظمات إرهابية والتي تسعى إلى الاستفادة من الحالة الراهنة واكتساب ميزة على أرض الواقع. ونحن مقتنعون أيضا بأنه في ظل تفشي فيروس كورونا، ينبغي النظر في خطر تدهور الحالة الإنسانية في النزاعات المسلحة في سياق الحالات القطرية المحددة المدرجة على جدول أعمال المجلس.

ورغم أن القيود المتصلة بكوفيد-19 سببت تحديات جديدة محددة أمام عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فقد تمكنت المنظمة حتى الآن من تجنب أي أثر سلبي خطير نتيجة لهذه القيود. وفيما يتعلق بمكافحة الجائحة، ينبغي أن تركز جهود مجلس الأمن على دعم أنشطة عمليات حفظ السلام وضمان سير عمليات التسوية دون انقطاع وتنفيذ المبادرة العالمية لوقف إطلاق النار. وفي هذا الصدد، نشيد بجهود الأمانة العامة الرامية إلى التلقيح الفوري لوحدات حفظ السلام، والتي تتم بالتعاون الوثيق مع مجموعة الأصدقاء ذات الصلة المؤلفة من الدول المهتمة. ونعتقد أن التطعيمات نفسها يجب أن تتم على أساس طوعي.

ولا بد أن نتذكر مرة أخرى أن القرار 2532 (2020) يؤيد أيضا، من بين أمور أخرى، دعوة الأمين العام إلى رفع الجزاءات الانفرادية غير القانونية التي تقوض قدرات البلدان المتضررة – ولا سيما البلدان النامية – على مكافحة الجائحة وضمان التعافي الاجتماعي والاقتصادي من آثارها. ولن تُحل هذه المشكلة من خلال المحاولات المستمرة التي يبذلها أولئك الذين يؤيدون هذه الممارسة غير المشروعة لإسكات الذين يريدون مناقشة هذه المسألة في الأمم المتحدة أو لرفضها نهائيا بالإشارة إلى ”إعفاءات إنسانية“ لاغية. وفي هذا الصدد، نذكّر بمبادرة رئيس روسيا، فلاديمير بوتين، لإنشاء ”ممرات خضراء“ خالية من الحروب التجارية والجزاءات، لإيصال السلع والأدوية الأساسية إلى الدول المحتاجة.

إن روسيا تقدم مساهمة ذات مغزى في الكفاح العالمي ضد كوفيد-19، وذلك بوسائل من بينها ضمان حصول سكان العالم على لقاحات مأمونة وفعالة. وكانت اللقاحات الروسية ضد فيروس كورونا بين أول اللقاحات في العالم. وقد جرى تسجيل اثنين من هذه اللقاحات – سبوتنيك-V، القائم على منصة الفيروسات الغدية، وإبيفاك كورونا، القائم على الرابطة الببتيدية – بالفعل وإتاحتهما للتداول. أما اللقاح الروسي الثالث، كوفيفاك، فإنه قائم على استخدام فيروس كورونا بعد تحييده. وقد بلغ تطوير هذا اللقاح مرحلة متقدمة الآن، ولكنه لم يُسجل بعد.

وتثبت نتائج التجارب السريرية للقاح سبوتنيك V، التي نُشرت مؤخرا في المجلة الطبية المرموقة ”لانسيت“، مستوى عال من الفعالية والسلامة. وحتى اليوم، تمت الموافقة على سبوتنيك-V، الذي يسهل تخزينه ونقله، في 27 بلداً في أوروبا وأفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية. وهو يحتل مرتبة ضمن اللقاحات الثلاثة التي تتصدر قائمة اللقاحات المضادة لكوفيد-19، استناداً إلى عدد التصاريح الصادرة. وتنظر منظمة الصحة العالمية في تقديم عطاءات لإدراج لقاحاتنا في قائمة الاستخدام في حالات الطوارئ.

ونحن نتفق تماما مع وزير الخارجية بلينكن على أن المعلومات المضللة عن اللقاحات غير مقبولة وأننا بحاجة إلى تعزيز جهودنا.

وساهمت روسيا أيضا في مكافحة الجائحة بإيفاد نحو 20 بعثة طبية إلى 15 بلدا وإرسال نظم اختبار إلى 50 دولة، مع توفير آلاف المعدات والملايين من معدات الوقاية الشخصية مجانا. ونعزز اتصالاتنا مع مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19، كما أننا منفتحون للتعاون مع جميع الشركاء المهتمين لتعزيز إمكانية الوصول إلى اللقاحات والأدوية والمعدات الشخصية الروسية من خلال توطين إنتاجها. ونحن على استعداد للمشاركة في أشكال أخرى من التعاون الدولي لمكافحة الجائحة من خلال الجهود المشتركة.

في الختام، نلاحظ أن المجلس متحد إلى حد كبير في تأييد تنسيق الجهود المبذولة في ذلك المجال وفي مكافحة أي إساءة استعمال للقاحات لأي غرض كان. وفي الوقت الحالي، هذه هي أهم مساعدة يمكن أن نقدمها لمن هم بحاجة إلى المساعدة. ونكرر دعوتنا، التي يمكن أن تنطبق أيضا على أنواع أخرى من المساعدة، من أجل تقديم معونة غير مسيّسة وغير مرهونة بأي شروط سياسية.

المرفق 19

بيان الممثلة الدائمة لأفغانستان لدى الأمم المتحدة، أديلا راز

أشكركم، سيدي الرئيس، ووفد بلدكم على استضافة هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى التي يجريها مجلس الأمن في الوقت المناسب بشأن كفالة الحصول المنصف على اللقاحات المضادة لفيروس كورونا (كوفيد-19) في سياقات التضرر من النزاع وانعدام الأمن. وأود أيضا أن أشكر معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، وباقي مقدمي الإحاطات على بياناتهم الثاقبة وتعبيرهم القوي عن الدعم للمجتمعات المحلية الضعيفة وللإنصاف في توزيع اللقاحات.

وهذه المناقشة بالغة الأهمية لجميع البلدان المتضررة من النزاعات، بما فيها أفغانستان. وبينما نشاطر المجتمع الدولي تفاؤله بشأن الموافقة على اللقاحات وتوزيعها، فإننا ندرك التحديات الهائلة في سبيل كفالة حصول جميع البلدان على اللقاحات على قدم المساواة، والمهمة المعقدة التي تلي ذلك وهي تلقيح جميع الأفغان للتغلب على الفيروس في نهاية المطاف.

وأعتقد أننا جميعا نتفق على أن التوزيع العادل للقاحات يجب أن يكون في صميم جهودنا لإعادة البناء بشكل أفضل. ومن شأن الفشل في إتاحة اللقاح للجميع أن يزيد من تفاقم أوجه عدم المساواة في جميع أنحاء العالم. وسيستمر الفيروس في الانتشار والتعرض للطفرات التي تولد أصنافا جديدة، إلى أن نحقق التلقيح الواسع الانتشار في كل ركن من أركان كوكبنا. ولن تنتعش سلاسل الإمداد العالمية، ولن يتمكن شعبنا من الانخراط في التجارة والسياسات الدولية. والطريقة الوحيدة للقضاء على الفيروس وإعادة البناء بشكل أفضل هي كفالة أن يصبح اللقاح منفعة عامة عالمية.

ونرحب بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية لتيسير حصول الجميع على اللقاح من خلال مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي. ولكن هناك حاجة إلى أكثر من ذلك بكثير. فيجب تمويل مرفق كوفاكس بشكل كامل، وهناك حاجة إلى توفير موارد إضافية لكفالة حصول جميع الناس في أضعف بلدان العالم على اللقاح، وليس فقط بنسبة 20 في المائة.

ولكن الحصول على اللقاح ليس سوى الجزء الأول الصعب من معادلة معقدة عندما يتعلق الأمر بحالة البلدان المتضررة من النزاعات وانعدام الأمن. ففي حين ظل الناس في جميع أنحاء العالم آمنين في منازلهم، كان على الأفغان مواجهة الفيروس تحت وطأة ما تنفذه حركة طالبان وغيرها من الجماعات الإرهابية من هجمات وحشية لا هوادة فيها. وقد أظهرت تلك الجماعات تجاهلا تاما للقانون الدولي الإنساني ورفضت التقيد بالدعوات العالمية لوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية لتمكين الحكومات من التركيز على مكافحة آثار الجائحة. وفي الواقع، فقد زادت من مستويات العنف والقتل المحدد الأهداف، رغم إدانة المجتمع الدولي الواضحة في بيان صدر في 31 كانون الثاني/يناير 2021.

وفي الوقت نفسه، كانت آثار الجائحة خطيرة. فقد أوقعت عددا كبيرا من أفراد شعبنا في براثن الفقر، وزادت من مستويات البطالة، وفاقمت من حالتنا المعقدة أصلا مع المشردين داخليا واللاجئين العائدين. ويحتاج اليوم قرابة 18,4 مليون أفغاني إلى الدعم الإنساني، بزيادة قدرها 100 في المائة تقريبا في عام 2020. وقد استجابت حكومتنا لهذه الأزمة بمواردنا المحدودة وبدعم من شركائنا الكرماء. غير أن إنجازاتنا ستظل محدودة بينما تواصل جماعات مثل حركة طالبان شن الحرب على شعبها والعاملين في

مجال المعونة والمساعدات الإنسانية الذين يحاولون مساعدته. ولذا فإننا نكرر اليوم دعوتنا حركة طالبان إلى التقيد بنداء الأمين العام لوقف إطلاق النار وبالقرار 2532 (2020).

وبدون وقف إطلاق النار ووصـــول المســـاعدات الإنســـانية بشـــكل كامل، لن يتم تطعيم ســـكان أفغانستان ضد كوفيد-19. وعلينا ألا ننسى أنه في المرة الأخيرة التي قررت فيها حركة طالبان العمل بنشاط ضـد العلم والصـحة العامة، شـهدت أفغانسـتان عودة ظهور مرض شـلل الأطفال بعد سـنوات من الانخفاض الحاد في عدد الحالات. وإذا كانت حركة طالبان ملتزمة حقا بالسلام، فعليها أن تفهم أن مكافحة كوفيد-19، تتطلب حصـول الجميع على اللقاحات، وأن توقف جميع الأعمال العدائية للسـماح بشـن حملة تلقيح تشـمل جميع أنحاء أفغانستان.

ولذلك فإننا نناشـــد الأمم المتحدة، ولا ســـيما مجلس الأمن، بذل المزيد من الجهود لتنفيذ القرار 2532 (2020)، وندعو حركة طالبان إلى الالتزام أخيرا بوقف إطلاق النار حتى يمكن التصـــدي بفعالية للتحديات الملحة الناجمة عن هذه الجائحة. ولن يُســـهم ذلك في ســـلامة شـــعبنا على المدى الطويل وقدرتنا على إعادة البناء بشكل أفضل فحسب، بل سيكون أيضاً علامة على حسن النية ويُظهر التزام حركة طالبان بأفغانسـتان مزدهرة تنعم بالسـلام، وكذلك بنجاح محادثات السـلام، باعتبارها الوسـيلة الوحيدة لتحقيق السـلام الدائم والاستقرار والحل السياسي. وفي نهاية المطاف، فإنه لن يرمز إلى اتفاق مع حكومة أفغانستان فحسب، بل أيضا مع شعبها - وتلك هي الفئة التي تحتاج حركة طالبان إلى كسب ثقتها.

المرفق 20

بيان البعثة الدائمة لأستراليا لدى الأمم المتحدة

إن الجائحة العالمية تتطلب استجابة عالمية ومنصفة. ولهذا السبب، دأبت أستراليا على الدعوة إلى إتاحة لقاحات آمنة وفعالة ضد مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) للجميع بشكل عادل. وأحد العناصر الرئيسية في استجابتنا هو التزامنا المسبق بالطرح في الأسواق، الذي تعهدنا به في إطار مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي. ويجب أن نكفل ألا يُستثنى أحد من الاستجابة العالمية. إذ لن يكون أحد منا في أمان حتى نكون جميعاً آمنين. ويشمل ذلك أضعف الناس ممن يعيشون في حالات النزاع والأوضاع الهشة.

وتضم قائمة مجموعة البنك الدولي لعام 2021 لحالات الهشاشة والتضرر من النزاعات سبع دول صغيرة تواجه مستويات عالية من الهشاشة المؤسسية والاجتماعية. تقع ست منها في المحيط الهادئ. ولذلك فقد سر أستراليا أن ترى التحديات وأوجه الهشاشة المحددة التي تعاني منها الاقتصادات الصغيرة الأعضاء في المؤسسة الدولية للتنمية، معترفا بها في قائمة البلدان المؤهلة للاستفادة من الالتزام المسبق بالطرح في الأسواق في إطار مرفق كوفاكس. وقد أبرزت الجائحة كثيرا من التحديات وأوجه الهشاشة القائمة أصلا في تلك البيئات المعقدة، بما في ذلك وفورات الإنتاج الكبير، والتعرض للكوارث الطبيعية، ومحدودية القدرات.

وتوافق أستراليا على أن الاحتياطي الانساني لمرفق كوفاكس هو تدبير مهم، ولكن ينبغي ألا يُعتبر بديلا عن مسؤولية الدول. ويجب إعطاء الأولوية للسكان الضعفاء في خطط النشر والتلقيح الوطنية. وحيثما يتم استخدام الاحتياطي الإنساني، ومن أجل الجهود الدولية الأخرى في هذه السياقات، ينبغي أن نواصل استخدام شركاء ثقة - مثل اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر - فضلا عن منظمات المجتمع المدني.

إن بناء ثقة المجتمعات المحلية في اللقاحات يتسم الآن بقدر من الأهمية أكبر من أي وقت مضى. ويجب علينا العمل مع قادة المجتمعات المحلية وذوي النفوذ فيها، ودعم العاملين في مجال الصحة المجتمعية وكفالة الاستعانة بنُظم فعالة لتنفيذ برامج لقاحات كوفيد-19 بفعالية وكفاءة. ولن نأمن حتى يأمن الجميع.

المرفق 21

بيان البعثة الدائمة للبحرين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

بدايةً يطيب لي أن أتقدم بالشكر إلى الوفد الدائم للمملكة المتحدة على عقد هذه الجلسة الهامة التي تأتي في ظل استمرار النزاعات والصراعات في مختلف أنحاء العالم على الرغم من الظروف الاستثنائية المرتبطة بتحديات تفشي جائحة كوفيد-19.

كما أود أن أتقدم بالشكر إلى سعادة السيد دومينيك راب، وزير خارجية المملكة المتحدة، على ترؤسه لهذه الجلسة، والسيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، والسيدة هنرييتا فور، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وباقي مقدمي الإحاطات على بياناتهم القيمة.

السيد الرئيس،

أسفرت الجهود العملية في مجال صنع اللقاحات عن التوصل إلى عدة لقاحات لمكافحة فيروس كوفيد-19 في وقت قياسي، الأمر الذي من شأنه أن يصب في اتجاه العودة التدريجية للحياة الطبيعية في مختلف أنحاء العالم. وفي ذات الوقت، بينت الجائحة الحاجة إلى التضامن والتنسيق الدوليين، حيث لا يزال العالم - لا سيما منطقة الشرق الأوسط - يواجه العديد من التحديات والتهديدات في ظل استمرار النزاعات المسلحة التي أدت إلى إضعاف البنى التحتية فيها، بما في ذلك المرافق الصحية، وهو ما يسهم في زيادة معاناة الشعوب في هذه الدول، خاصة في ظل صعوبة توفير المساعدة الطبية اللازمة للمحتاجين بسبب الظروف على الأرض.

ومن هذا المنطلق، تجدد مملكة البحرين دعمها لدعوة الأمين العام لوقف عالمي لإطلاق النار، مشيرين في هذا السياق إلى أهمية تركيز جهود الدول والمنظمات الدولية الفاعلة على تقديم المساعدات الطبية اللازمة للمحتاجين، لا سيما في مناطق النزاع، للتصدي لجائحة كوفيد-19.

السيد الرئيس،

انطلاقا من إيمانها بأهمية التعاون الدولي والعمل الجماعي للتغلب على هذه الجائحة، حرصت مملكة البحرين بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين حفظه الله ورعاه على تعزيز التعاون مع الجهات الدولية الفاعلة وعلى رأسها منظمة الصحة العالمية للتصدي لهذه الجائحة منذ بداية انتشارها، حيث تشارك بفعالية في الجهود الدولية للتصدي للجائحة. كما شاركت مملكة البحرين في الجهود الدولية للتوصل إلى لقاحات آمنة عبر التطوع لإجراء التجارب السريرية ضمن المرحلة الثالثة لأحد اللقاحات.

وعلى الصعيد الوطني، سارعت مملكة البحرين لاحتواء الفيروس والتعامل مع ظروفه، حيث بدأت في إنشاء البنية التحتية اللازمة لإدارة أزمة عالمية بهذا الحجم قبل ثلاثة أسابيع كاملة من أول حالة مؤكدة في المملكة، وشمل ذلك تشكيل لجنة تعنى بالتنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة فيما يتم اتخاذه من إجراءات، برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء، حفظه الله، إضافة إلى الاجتماعات اليومية لفرق العمل الوطنية المكلفة بمكافحة انتشار الفيروس وتطبيق "مجتمع واع" الذي يسهل عملية تتبع أثر المخالطة والحصول على المعلومات اللازمة المتعلقة بالجائحة

وفحوصـات الـــــ (PCR) واللقاحات، حيث أجازت مملكة البحرين الاسـتخدام الطارئ لأربعة لقاحات توفر بشكل مجاني ضمن الخطة الوطنية للتطعيم التي تشمل المواطنين والمقيمين على حد سواء.

وختاما، تجدد مملكة البحرين تأكيدها على أهمية تنحية الخلافات جانبا وتقوية مجالات التضـــــافر والتضـــامن والعمل المشـترك لمواجهة التحديات الراهنة ورفع جاهزية العالم للوقاية من مثل هذه المخاطر في المسـتقبل، والتزامها بالعمل مع المجتمع الدولي نحو تنفيذ أهداف التنمية المسـتدامة، مع إيلاء الأهمية للأمن الصحي.

شكرا السيد الرئيس

المرفق 22

بيان الممثلة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، رباب فاطمة

أشكر المملكة المتحدة على ترتيبها هذه المناقشة الهامة، خلال فترة رئاستها، بشأن التطعيم ضد مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في سياقات المناطق المتضررة من النزاعات. كما أشكر مقدمي الإحاطات على تبادل أفكارهم بشأن التحديات التي تواجه التطعيم ضد كوفيد-19 في حالات النزاع وكيفية التقليل منها إلى أدنى حد ممكن.

لقد ألحق الأثر المدمر لكوفيد-19 الضرر بصحة الجميع وسبل عيشهم. ونحن نمر بفترة صعبة. فقد تركت هذه الجائحة بصماتها على كل فرد من بيننا - مع حدوث أكثر من 2,4 مليون حالة وفاة وأكثر من 110 ملايين حالة إصابة مؤكدة بالمرض، ومع ما تركته أثر اقتصادي عالمي أحدث أسوأ ركود منذ الحرب العالمية الثانية. ولكن على الرغم من ضخامة التحديات، شهد العالم كذلك حقبة جديدة في التعاون الدولي والتعاون العلمي والإشادة بالعاملين في الخطوط الأمامية. وقد أشيد بدور حفظة السلام في تقديم مختلف أنواع الدعم للمجتمعات المحلية، بمن فيهم النساء والأطفال، في سعيهم لمنع انتشار الفيروس واعتُرف به على نطاق واسع.

ونتقدم بالشكر لقيادة الأمم المتحدة، وخاصة الأمين العام، على قيادته وجهوده في صون السلم والأمن الدوليين خلال هذه الأوقات العصيبة. فقد كان نداءه لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في بداية الجائحة مبادرة جريئة جاءت في وقتها. وقد أيدت بنغلاديش النداء وشاركت في قيادة مجموعة من البلدان من أقاليم مختلفة لإصدار بيان يؤيد النداء لاقى تأييدا ساحقا من أكثر من 170 بلدا.

وكذلك أشيد بإدارة عمليات السلام وإدارة الدعم التشغيلي على إجراءاتهما حسنة التوقيت في معالجة الشواغل التي أثارتها البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة فيما يتعلق بسلامة وأمن حفظة السلام. وما زلنا نتعاون معهم، إذ لم نتغلب بعد على التحديات الإضافية التي تجلبها حالة الجائحة.

وقد بدأت حملات التطعيم العالمية ضد كوفيد-19 مع الوعد بإنهاء هذه الأزمة. غير أن هناك تحديات عديدة. وأود أن أذكر بعضا منها.

أولا، على الرغم من أن الخطوات المجتازة نحو تطوير اللقاحات كانت مشجعة جدا من دون شك، فإن تعميم اللقاحات في جميع أنحاء العالم ليس مرضيا. بل إنه يديم أوجه عدم المساواة والاستبعاد القائمة. فمن المهم بصفة خاصة كفالة توفير اللقاحات للجميع. ويجب كفالة حصول الناس في جميع أنحاء العالم على لقاحات كوفيد-19 بسرعة وعلى نحو عادل ومنصف بغض النظر عن قدرتهم على الدفع. إننا بحاجة إلى التزام عالمي بالتعامل مع لقاحات كوفيد-19 باعتبارها منفعة عامة عالمية.

وقد كان التضامن والتعاون العالميان أساسيين في الاستجابة لكوفيد-19. وإذ نتعافى ونعيد البناء، نحتاج مرة أخرى إلى أن نظهر نفس التضامن والتعاون العالميين. ويتعين علينا أن نضمن عدم ترك أحد خلف الركب. وهذا أمر حيوي لأنه ما لم يكن الجميع محميين من كوفيد-19، فإننا جميعا نظل في خطر.

ثانيا، يشكل مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي مثالا غير مسبوق للتضامن العالمي وحلا عالميا لجائحة عالمية. وينبغي كفالة التمويل اللازم للمرفق من أجل تقليص الفجوة التي نشهدها حاليا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في مجال اللقاحات. وهذا أمر بالغ الأهمية

لتحقيق هدف المرفق المتمثل في توفير بليوني جرعة من اللقاحات المأمونة والفعالة في عام 2021 على قدم المساواة لجميع البلدان المشاركة، بما يتناسب مع سكانها، بمن فيهم الفئات الضعيفة والمهمشون في أوضاع هشة. وكذلك سيساعد التمويل الإضافي لمرفق كوفاكس على توسيع نطاق توفير اللقاحات للاستخدامات في حالات الطوارئ والمساعدات الإنسانية.

ثالثا، لم تكن النظم الصحية في جميع أنحاء العالم مستعدة للتصدي للجائحة، كما إنها لم تكن قادرة على الصمود بالقدر الكافي للتخفيف من آثارها. والحالة في المناطق المتضررة من النزاعات أشد خطورة. فبالنسبة للسكان الذين يعيشون في المناطق المتضررة من النزاعات، كثيرا ما يتعذر الحصول على الخدمات الصحية الأساسية. وهذه الفئات السكانية تستحق الحماية من هذه الجائحة. كما يجب إدراجها في برامج التطعيم الوطنية والاعتراف بها كأناس يحتاجون إلى الحماية الصحية التي سيوفرها اللقاح.

إن بنغلاديش ملتزمة بالإسهام في صون السلم والأمن الدوليين. ونحن حاليا أكبر مساهم بقوات وأفراد شرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد اتخذنا جميع التدابير لحماية أفرادنا من حفظة السلام من الإصابة بالعدوى ونتحلى باليقظة بحيث نمنعهم عن تعريض أنفسهم للإصابة بكوفيد-19 في مناطق البعثات. وتشمل هذه التدابير الإمداد المناسب بمعدات الوقاية الشخصية واختبارات كوفيد-19 قبل المغادرة والتوعية بالصحة والنظافة الصحية. والآن، وقد أصبحت اللقاحات متوفرة في بنغلاديش، سنكفل تلقي جميع أفراد حفظ السلام التطعيم قبل نشرهم في مناطق البعثات.

وفي سياق المناطق المتضررة من النزاع، لا يزال يساورنا القلق إزاء إمكانية حصول أفراد حفظ السلام الموجودين بالفعل في مناطق البعثات على اللقاحات. ونحث الأمم المتحدة على ضمان وضع نظام شامل لتوفير التطعيم المبكر لحفظة السلام والعاملين الآخرين التابعين للأمم المتحدة في الخطوط الأمامية. وينبغي للأمم المتحدة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة للترتيبات الخاصة باللقاحات في مناطق البعثات، بما في ذلك - عند الاقتضاء - نشر المزيد من العاملين في مجال الرعاية الصحية الذين يمكنهم تنفيذ برامج التطعيم وإعطاء اللقاحات إلى حفظة السلام وغيرهم من السكان الضعفاء في المناطق الهشة والمتأثرة بالنزاع. وذلك أمر أساسي أيضا لتنفيذ القرار 2532 (2020).

وفي هذا السياق، أود أن أكرر التأكيد على أن من المهم إدراج الموارد اللازمة للتعامل مع هذه الحالات الصحية وغيرها من حالات الطوارئ في ولايات عمليات السلام المقبلة.

ونرحب في ذلك الصدد ترحيبا حارا بإعلان حكومة الهند عن تقديم 000 200 جرعة من اللقاحات لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. ونشكر الهند على تضامنها ودعمها المستمرين من خلال مبادرة لقاح مياتري في وتصديها لحماية حفظة السلام.

المرفق 23

بيان البعثة الدائمة لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

لقد شهدنا احتياجات وتحديات غير مسبوقة في الأشهر الأخيرة. وبالإضافة إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية الوخيمة الناجمة عن أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) بينت لنا هذه الجائحة مرة أخرى الثمن الذي يتعين دفعه مقابل خدمات الصحة العامة التي تعاني من نقص التمويل وعدم إعطائها الأولوية الكافية. ونتيجة لتعطّل حملات التطعيم تعرّض ما لا يقل عن 80 مليون طفل لخطر الإصابة بالمرض والوفاة. وبالإضافة إلى ذلك يقوض انعدام الثقة والمعلومات المضللة فعالية الاستجابة للجائحة عن طريق حملات التطعيم. وما زلنا نشهد خطاب الكراهية والوصم والمعلومات المضللة التي تغذي العنف ضد المدنيين والعاملين في المجال الصحي. وتستغل الجماعات المسلحة الثغرات الناشئة عن الأزمة الصحية لتشديد قبضتها على السكان. وسلطت الجائحة الضوء على تحديات عالمية وأدت إلى تفاقم عدم المساواة والهشاشة وزيادة التكلفة البشرية للنزاع.

ويجب اعتبار العلاج واللقاحات منفعة عامة عالمية. وتواصل بلجيكا تعزيز حصول الجميع على اللقاحات بطريقة منصفة من خلال دعمها لمرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي. لقد تبرع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء حتى الآن بمبلغ 853 مليون يورو، مما جعله أحد أكبر المانحين لمرفق كوفاكس. وتساهم بلجيكا بمبلغ 4 ملايين يورو لمرفق كوفاكس في عام 2021، مما يساعد على ضمان حصول 92 بلداً من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل المشاركة في المرفق. والواقع أن كوفاكس تعتبر المبادرة العالمية الوحيدة التي تعمل مع الحكومات والمصنعين لضمان توافر لقاحات كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في مناطق النزاع المسلح.

وفي حالات النزاع هذه على وجه الخصوص، فإن لمجلس الأمن دورا هاما يؤديه. ولا يمكن اعتبار الحصول على اللقاحات منصفاً ما دام السكان المدنيون في مناطق النزاع محرومين منها لأسباب غير صحيحة ولا تخدم سوى المصالح الضيقة للسلطات أو الجماعات المسلحة التي لديها السلطة. ولأجل صون السلم والاستقرار الدوليين، تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية ضمان الوصول إلى السكان المدنيين في مناطق النزاع وكفالة حماية العاملين في المجال الإنساني والطبي، من الاعتداءات البدنية أو نشر الأخبار المزيفة ووقف الهجمات على المرافق الصحية، كما شاهدنا في سوريا واستهداف الرعاية الصحية بشكل عام.

وبوسع المجلس أن يدعو مرة أخرى إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي كما فعل في القرار 2532 (2020) أو يمكنه متابعة تنفيذه. ويستطيع المجلس تمكين بعثات حفظ السلام من تولى مهام إيصال اللقاحات بطريقة أكثر هيكلية بتكييف ولاياتها مع هذه المهمة. بل يستطيع المجلس أن يفرض تدابير ضد الجهات الفاعلة التي تسعى إلى إعاقة إيصال اللقاحات على وجه السرعة والموثوقية. وفي جميع الأحوال ينبغي للمجلس ألا يستبعد النظر في أي وسيلة متاحة لضمان رفاه السكان المدنيين في مناطق النزاع المسلح.

إن عالم اليوم الذي أضعفته أزمة كوفيد-19 لم يعد قادرا على تحمل الفجوات الجغرافية الاستراتيجية. وهذه أزمة على جميع الجبهات: الصحة والشؤون الإنسانية والاقتصادية والأمن والجوع والحماية وحقوق الإنسان. وما تزال الاستجابة العالمية المنسقة تمثل السبيل الوحيد لمعالجة هذه الأزمات

المتعددة التي تتطلب منا اتخاذ إجراءات أكثر تضـافرا. وبلجيكا على اسـتعداد للاضـطلاع بمسـؤولياتها في ذلك الصدد. ولذلك السبب نتشاطر شواغلكم بشأن الآثار المترتبة عن عدم المساواة في الحصول على لقاح كوفيد-19 على السلام والاستقرار العالميين في بيئة هشة بالفعل.

ولذلك نؤيد تأييدا تاما قيادة الأمين العام ودعوته إلى وقف لإطلاق النار على الصـــعيد العالمي وجميع المبادرات لمعالجة العواقب الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وعلى حد تعبير الأمين العام، فإن "التطعيم على أساس وطني سام لأنه لن يكون بلد لوحده آمنا حتى يصبح الجميع آمنين". ويعدُّ التضـامن العالمي مكافئا للمصلحة الذاتية. وبلجيكا مقتنعة بأن السبيل الوحيد لمكافحة الفيروس وسلالاته الجديدة يتمثل في التعاون المتعدد الأطراف القائم على مبدأ عدم السماح بتخلف أحد عن الركب.

المرفق 24

بيان الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة، رونالدو كوستا فيلهو

تهنئ البرازيل الرئاسة البريطانية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة بشأن آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على مجال السلام والأمن الدوليين - وهي المناقشة الرابعة من نوعها التي عقدت منذ اتخاذ القرار 2532 (2020). وإذ تتفشى الموجة الثانية من الجائحة في جميع أنحاء العالم، فإننا نثني أيضا على قرار مجلس الأمن بشأن النظر في مسألة التطعيم في حالات النزاع وما بعد النزاع.

وكملاحظة عامة، يسر البرازيل أن يرقى مجلس الأمن إلى مستوى الحدث وأن يفي بالتالي بسلطته الدستورية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين عند الاقتضاء. لقد أثرت الجائحة على السلام العالمي ولكن لم يتخل المجلس عن مسؤولياته. ولذلك نشيد بالجهود الدؤوبة التي بذلتها فرنسا وتونس، اللتين كان تصميمهما فعالا في حشد عزم المجلس لتحقيق هدف احتواء هذا الفيروس القاتل.

بيد أننا نود أن نضيف أيضا ملاحظة تحذيريه مفادها أن اختصاص مجلس الأمن فيما يتعلق بآثار الجوائح ينبغي أن يقتصر على صلتها بالتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان، وأنه يجب علينا أن نتجنب إغراء توسيع نطاق اختصاص المجلس ليشمل جميع جوانب الحياة الدولية.

ونؤيد التنفيذ الكامل للقرار 2532 (2020) بما في ذلك وضع الأساس للتهدئة لأسباب إنسانية، ونكرر دعوة الأمين العام إلى وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي، التي كانت حافزا لاعتماده. وتفخر البرازيل بتأييدها دعوة الأمين العام، بوصفها واحدة من 170 دولة موقعة على الإعلان تأييداً لدعوته إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، وبأنها قدمت بالأصالة عن نفسها، بصفتها عضواً في مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، دعمها لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. إن إسكات الأسلحة بات مسألة أكثر إلحاحاً في خضم جائحة عالمية وفتاكة.

وبعد مرور عام تقريباً على النداء الريادي الذي وجهه الأمين العام، يشجعنا التقدم المحرز في الملفات التي بدت مستعصية على الحل لولا ذلك. والحالة في ليبيا مثال على ذلك. فقد أُبرم وقف لإطلاق النار بوساطة من الأمم المتحدة في أعقاب النداء، مما مهد الطريق أمام تفاهم سياسي، يتبلور حاليا في إطار ملتقى الحوار السياسي الليبي. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وبناء السلام من أجل ضمان الامتثال لأحكام القرار 2532 (2020).

ومن اللافت للنظر أن الأوساط العلمية في العالم تمكنت من التوصل إلى عدة أنواع من اللقاحات الفعالة في أقل من عام، مما أثار الآمال في أن تكون أيام الجائحة معدودة.

وتقوم البرازيل حالياً بتطوير 15 مشروعاً وطنياً للقاحات، بالإضافة إلى توقيع اتفاقات مع شركتي أسترازينيكا وسينوفاك للأدوية لإجراء تجارب سريرية، وفي نهاية المطاف تصنيع لقاحاتها المضادة لكوفيد-19 محلياً. وتشارك البرازيل أيضاً في مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 وتجربة التضامن ونداء العمل التضامني، وتعمل عن كثب مع مجموعة من الأطراف المعنية، بما في ذلك منظمة الصحة للبلدان الأمريكية والبلدان المجاورة، لتعزيز النظم الصحية الوطنية بغية جعل التلقيح شاملاً بأسرع ما يمكن.

إننا ندعو مجلس الأمن إلى أن يظل متيقظاً إزاء التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان، خاصـــة وأن الجائحة لا تزال تؤثر على حياة الناس وأســـرهم ومجتمعاتهم المحلية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في المناطق التي تفتقر إلى السلام والتنمية.

المرفق 25

بيان البعثة الدائمة لكندا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

يؤكد الأثر بعيد المدى لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على أهمية التضامن: إذ يجب على جميع البلدان أن تعمل معاً للتصدي للجائحة ومساعدة الفئات السكانية الضعيفة ودعم التدفق المستمر للسلع والخدمات وتطوير علاجات وتشخيصات وتوفير فرص متكافئة للحصول عليها في جميع أنحاء العالم.

ويواجه الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة ومتأثرة بالنزاعات تحديات تتفاقم بسبب الفقر وانعدام الأمن، وفي كثير من الحالات أزمات إنسانية مطولة ويعانون من محدودية فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية. وتتأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب بتدابير العزل والحجر الصحيين ذات الصلة بكوفيد-19، ولا سيما بسبب زيادة العنف الجنساني ومحدودية فرص الحصول على الخدمات والحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. ويجب علينا أن نفعل المزيد بشكل جماعي لتعزيز الحقوق الجنسية والإنجابية في جميع أنحاء العالم من أجل مساعدة النساء والفتيات على المضي قدماً، حتى في الوقت الذي تحاول فيه الجائحة إرجاعهن إلى الوراء.

وفي هذا الصدد، ثمة دور ينبغي لمجلس الأمن والأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني القيام به لضمان عدم تخلف الفئات الأكثر ضعفاً عن الركب. وتعتقد كندا أنه يجب علينا أن ندعم البلدان الأخرى في كفاحها ضد كوفيد-19 من أجل حماية الفئات الأكثر ضعفاً، أينما كانوا. ومنذ شباط/فبراير 2020، أظهرت كندا هذا الالتزام بالإعلان عما يقرب من 1,6 بليون دولار في شكل دعم جديد وإضافي للاستجابة العالمية لكوفيد-19.

إن التفعيل الناجح لمبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 ومرفقها المعني بإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي (كوفاكس) يبين أنه عندما يتحد العالم، يكون كل شيء ممكناً. فمبادرة التسريع وأركانها غير مسبوقة من حيث مدى سرعة حشد الدعم العالمي وطموح رسالتها والأثر العالمي الذي يتم توليده.

وتؤكد كندا، بوصفها عضواً في مرفق كوفاكس وداعماً لالتزامه المسبق بالشراء، التزامها التام بمبادرة التسريع. ومن خلال كوفاكس، تدعم كندا الوصول السريع والعادل والمنصف إلى اللقاحات المأمونة والفعالة وذات الجودة العالية لجميع البلدان المشاركة.

وتدعو كندا البلدان إلى شمول جميع الناس داخل حدودها - بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخلياً والمهاجرون - في خططها الوطنية للتلقيح. كما ندعو مجلس الأمن وجميع أطراف النزاعات إلى التنفيذ الكامل للقرار 2532 (2020) وضمان وصول موظفي المساعدة الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق من أجل توفير جميع الخدمات الصحية المنقذة للحياة، بما في ذلك التلقيح.

إن دور عمليات الأمم المتحدة للسلام في دعم الدول المضيفة وحماية المدنيين الضعفاء والمجتمعات المحلية الضعيفة، بما في ذلك المحتجزون، ووقف انتشار جائحة كوفيد-19 هو دور حيوي تماما. وتقدر كندا الخدمة والتضحيات الاستثنائية التي قدمها الأفراد المدنيون والنظاميون، بمن فيهم موظفو الإصلاحيات، المنتشرون في عمليات الأمم المتحدة للسلام أثناء جائحة كوفيد-19. ونرحب بالجهود

المبذولة لضمان تلقيح موظفي الأمم المتحدة، لأن ذلك قرار سيادي بموافقة فردية مستنيرة، ونشجع بقوة مواصلة تبادل المعلومات بين الأمانة العامة والدول الأعضاء في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، نشجع جميع الدول الأعضاء على ضمان دفع الاشتراكات المقررة في موعدها وبشكل كامل وتيسير حركة موظفي الأمم المتحدة وموادها عبر الحدود الدولية، وهو أمر حاسم لضمان أن تتمكن عمليات الأمم المتحدة للسلام من دعم الجهود الرامية إلى إنهاء الجائحة مع مواصلة تنفيذ ولاياتها بالكامل.

وتدرك كندا أيضاً الدور الهام لمنظمات المجتمع المدني والأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى في مجال التحصين - لا فيما يتعلق بتقديم الخدمات وتوفيرها للمجتمعات المحلية التي تعاني من نقص الخدمات وحسب، بما في ذلك المجتمعات المحلية الهشة والمتأثرة بالنزاعات، بل أيضاً فيما يتعلق بالتخطيط والمراقبة والمساءلة. ويجب أن نعمل معاً لمكافحة التردد في أخذ اللقاحات وبناء الثقة في التحصين.

وعلاوة على ذلك، تواصل كندا الدعوة إلى التنفيذ الكامل للقرار 2286 (2016) وحماية العاملين في المجالين الطبي والإنساني، بمن فيهم المستجيبون المعينون محلياً على الخطوط الأمامية لمكافحة الجائحة، ووسائل نقلهم ومعداتهم. وتدعو كندا إلى إتاحة إمكانية الوصول السريع والآمن ودون عوائق إلى المحتاجين، وفقاً للقانون الدولي. وتبرز كندا أيضاً عمل الشركاء في البرامج في مجال منع نشوب النزاعات وبناء السلام، بما في ذلك النساء بناة السلام اللواتي كيفن أنشطتهن للتصدي لآثار الجائحة والتخفيف منها.

ولا تزال كندا ملتزمة بنهج قوي قائم على حقوق الإنسان ومراع للمنظور الجنساني، يستند إلى تعددية الأطراف والتعاون، لوقف انتشار كوفيد-19 ومعالجة آثاره المدمرة الصحية والتغذوية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية على الناس في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في البلدان التي تشهد نزاعات وتعاني من الهشاشة.

المرفق 26

بيان الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة، بيدرو لويس بيدروسو كويستا

[الأصل: بالإنكليزية والإسبانية]

بعد سبعة أشهر من اتخاذ مجلس الأمن القرار 2532 (2020)، لا تزال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تشكل تحدياً عالمياً أشعل أزمة ذات آثار متعددة ومدمرة، لا في مجال الصحة فحسب بل أيضاً في الاقتصاد والتجارة ومجتمعاتنا عموماً.

وقد أدت الجائحة إلى تفاقم الوضع الدولي الذي يتسم بهشاشة النظم الصحية واحتكار الفتوحات العلمية والتكنولوجية في صناعة المستحضرات الصيدلانية وتسليع الطب، بدلاً من إعطاء الأولوية لحياة الإنسان ورفاهه.

إن النظام الدولي الحالي، الذي لا تزال فيه التفاوتات هائلة بين المجتمعات والدول، يعزز امتيازات الأغنياء بينما يحكم على الأغلبية بالفقر وانعدام الأمن الغذائي والتخلف والإقصاء.

وقد أدى كوفيد-19 إلى فقدان الملايين من الوظائف وأسوأ انهيار اقتصادي في تسعة عقود. ومع ذلك، شهد أغنى 500 شخص في العالم أكبر نمو في ثرواتهم في ثماني سنوات. وفشلت الليبرالية الجديدة في التصدي للجائحة وعدم المساواة. وهناك حاجة ملحة إلى تنفيذ سياسات شاملة، تعطي الأولوية للبشر وليس للأرباح الاقتصادية أو المزايا السياسية.

ومن المثير للقلق شراء 10 بلدان فقط 95 في المائة من اللقاحات المنتجة للوقاية من كوفيد-19، كما أفادت منظمة الصحة العالمية في كانون الثاني/يناير. ومن الضروري أن تكون هناك استجابة عالمية ومشتركة لضمان الحصول على التحصين على نحو منصف. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل معا، على أساس التعاون والتضامن، من أجل استحداث لقاحات فعالة وميسورة التكلفة للجميع. وإلا فإننا نخاطر بتفاقم أوجه عدم المساواة والنزاعات والتوترات السياسية، لا سيما في البلدان النامية.

تشكل هذه الجائحة، بسبب تأثيرها الشديد والمتعدد الأبعاد على مجتمعاتنا، تهديدا للتنمية المستدامة للشعوب وتحديا إضافيا لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وهناك تراجع اقتصادي كبير يلوح في الأفق، ستكون بلدان الجنوب الأكثر تضررا منه. ونعاني جميعا من التراجع الاقتصادي العالمي، ولكن البعض منا فقط يتحمل العبء الإضافي الناجم عن التدابير القسرية الانفرادية الإجرامية، في انتهاك للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وقد أدى أثر هذه التدابير إلى تفاقم الصعوبات التي تواجه البلدان الخاضعة لها في مكافحة الجائحة وعلى مسارها نحو الانتعاش.

وقد شددت حكومة الولايات المتحدة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي طال أمده المفروض على كوبا بنية الإبادة الجماعية، وذلك باتخاذ تدابير جديدة أثرت على الجهود الوطنية الرامية إلى التصدي للجائحة. وبلغت جهودها لعرقلة مصادر دخل بلدنا الرئيسية وتعطيل إمدادات الوقود وتعويق علاقاتنا التجارية مستوى مفضوحا، وذلك بإدراج كوبا بصورة تعسفية وغير مبررة في القائمة الزائفة للدول الراعية للإرهاب التي تضعها وزارة خارجية الولايات المتحدة من جانب واحد من دون أي شرعية على الإطلاق.

وحقق بلدنا نتائج إيجابية في الوقاية من الجائحة والتصدي لها، استنادا إلى نظام صحي شامل مجاني وعالي الجودة وموارد بشرية عالية التخصص ونظام قوي في مجال العلم والابتكار التكنولوجي، وإلى صناعة مرموقة في مجال التكنولوجيا الحيوية والأدوية. وستكون كوبا من أوائل البلدان التي تحصّن جميع سكانها ضد كوفيد-19، مستخدمة قدراتها الخاصة في مجال إنتاج اللقاحات وتوزيعها.

وفي الوقت نفسه، تمكنا من الإسهام في مكافحة الجائحة في جميع القارات. وبالإضافة إلى التعاون الطبي الجاري فعليا في 59 دولة، تم إرسال 56 فريقا من لواء هنري ريف الطبي الدولي إلى 40 بلدا وإقليما. ولن ينجح أي إجراء يُتخذ لأغراض سياسية وباستخدام ذرائع زائفة ضد التعاون الطبي الكوبي في وقف رسالتنا الإنسانية القائمة على الإيثار والتضامن.

ومن واجب الجمعية العامة، بوصفها الهيئة الأكثر تمثيلا وديمقراطية في المنظمة، أن تضطلع بالدور المحوري فيما يخص تنسيق الجهود الدولية للتصدي للجائحة وعواقبها. ويجب أن يتوقف تدخل مجلس الأمن في المسائل الخارجة عن نطاق اختصاصه، وخاصة فيما يتعلق بالشؤون التي تقع في نطاق ولايات الجمعية العامة والوكالات المتخصصة الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، لا سيما منظمة الصحة العالمية.

والواقع الذي يواجهنا يقلقنا جميعا ويتطلب أن نستجمع الإرادة للعمل والتضامن قبل التقاعس والأنانية. إن البشرية تدعو إلى إيجاد حل فعال.

المرفق 27

بيان الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة، كريستيان إسبينوسا كانيساريس

[الأصل: بالإسبانية]

أود أن أبدأ بتهنئة المملكة المتحدة على عملها أثناء رئاستها لمجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير. وأشدد أيضا على حسن توقيت هذه المناقشة التي تأتي بعد سبعة أشهر من اتخاذ القرار 2532 (2020) بشأن مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والذي أيدت هذه الهيئة من خلاله الدعوة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

وشكل اتخاذ القرار في 1 تموز/يوليه 2020، الذي جاء بعد أسبوع واحد فقط من الدعم الهائل من جانب المجتمع الدولي، على نحو ما جسده البيان المشترك الصادر عن 172 بلدا دعما لنداء الأمين العام، معلما بارزا، ولكنه كشف أيضا عن قدرة المنظمة المحدودة على اتخاذ قرارات فورية استجابة لأزمة ناشئة.

وإذ ندعو جميع أطراف النزاعات المسلحة إلى هدنة إنسانية فورية لمدة 90 يوما على الأقل، فقد تجاوزنا الآن الإطار الزمني للقرار فيما يتعلق ببعض أحكامه. ولذلك، فإن أكبر تحديين هما التنفيذ والتكيف.

وفيما يتعلق بالتنفيذ، تؤيد إكوادور قيام مجلس الأمن، بدعم من المنظمة بأسرها، بإنشاء آلية لتطبيق أحكام القرار ومساعدة البلدان على القيام بذلك.

وفيما يتعلق بالتكيف، تدعو إكوادور مجلس الأمن إلى النظر في اتخاذ قرار آخر، في موعد لا يتجاوز آذار/مارس، يوفر للمجلس والأمم المتحدة الأدوات اللازمة استنادا إلى الظروف السائدة على أرض الواقع، والتي تطورت أيضا منذ تموز/يوليه الماضي. وفي ظل الظروف الحالية للأزمة الصحية العالمية، يجب أن يرتقي جميع أعضاء المنظمة وكياناتها كافة، بما في ذلك مجلس الأمن على وجه الخصوص، إلى مستوى هذا التحدي الوجودي.

وقد أدركنا في مناسبات عديدة الأثر المدمر لجائحة كوفيد-19 والحاجة إلى حماية أرواح الناس وكرامتهم وحقوقهم. ورأينا كيف تؤدي الجوائح إلى تفاقم ظروف الأزمات على أرض الواقع، مما يقوض السلام والاستقرار والأمن.

ولذلك، من الحيوي ضمان الوصول العادل والشامل وفي الوقت المناسب إلى لقاحات كوفيد-19 في جميع بلدان العالم. ويجب أن يأخذ ذلك في الاعتبار أوجه التفاوت بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ويجب أن يقترن هذا الاعتراف بجهد جماعي لضمان حصول جميع البلدان النامية وجميع المناطق المتأثرة بالنزاعات، فضلا عن المناطق الهشة، على اللقاحات والإمدادات الطبية.

ويجب أن نضمن حصول الناس الذين يعيشون في تلك المناطق على اللقاحات وعدم تهميشهم من جهود التلقيح الدولية. وتحقيقا لتلك الغاية، يتمثل دور المجلس في ضمان فترات الهدنة الإنسانية اللازمة، فضلا عن قنوات الوصول، وعلى نطاق أوسع وقف إطلاق النار الذي ذكرته في بداية بياني.

في الختام، تدعو إكوادور مجلس الأمن مرة أخرى إلى إدراج مسألة تأثير الجوائح في جدول أعماله الشهري.

المرفق 28

بيان رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، أولوف سكوغ، بصفته مراقبا

يشـرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضـاء. ويحظى هذا البيان بتأييد البلدان المرشـحة للعضـوية، جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصـربيا وألبانيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

وما زال مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ينتشـر، مع وجود أشـكال متحورة جديدة للفيروس تثير المخاوف. وقد انعكس اتجاه القرائن الأولية التي تشـير إلى انخفاض مسـتويات النزاعات في جميع أنحاء العالم في النصف الثاني من عام 2020، حيث تشير البيانات الأخيرة إلى ارتفاع في النزاعات.

ولئن كان بدء نشـر اللقاحات يجلب من الأمل لأول وهلة، فإننا نعلم أن تحديات التعافي العالمي ستكون معنا بعد المرحلة الحادة من الجائحة بفترة طويلة. فالمظالم الاجتماعية - الاقتصـادية والسياسية في تزايد، مما يعيد تشـكيل تفاعلات النزاعات وأنماطها ويزعزع اسـتقرار المجتمعات، مع ما يترتب على ذلك من آثار غير متناسبة ومتباينة على المسنين والنساء والشباب والأطفال وغيرهم من الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة.

ولذلك فإن إتاحة اللقاحات المأمونة للجميع على نحو سـريع ومنصـف هو اسـتثمار في الصـحة العالمية بقدر ما هو استثمار في مسائل الأمن والسلام ذات الصلة. وقد أعلن الاتحاد الأوروبي بوضوح منذ البداية أن: التعاون والتضامن العالميين أمران حاسمان في مكافحة كوفيد-19 بفعالية. ولكسب المعركة ضد الجائحة، ينبغي أن تكون إمكانية الحصـول الآمن والفعال على اللقاحات والتطعيم، فضـلا عن الاختبارات التشخيصية والعلاج، متاحة في جميع أرجاء المعمورة. فلا أحد في مأمن حتى يكون الجميع في مأمن.

وقد اضـطلع الاتحاد الأوروبي، منذ البداية، بدور محوري في قيادة الاسـتجابات المتعددة الأطراف لكفالة حصـول الجميع على اللقاحات بطريقة آمنة وعادلة، ودعم التطوير والإنتاج السـريعين للقاحات كوفيد-19 بمبلغ إجمالي قدره 2,7 مليار يورو على الصـعيد العالمي. وباعتبار أن مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي أفضل وسيلة لتحقيق التضامن الدولي بشأن اللقاحات، أعلن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضـاء فيه، من خلال فريق أوروبا، عن مساهمة تزيد عن 850 مليون يورو في مرفق كوفاكس. وذلك سـيؤمن ما لا يقل عن بليوني جرعة، بما في ذلك ما لا يقل عن 1,3 بليون جرعة - وربما أكثر من ذلك بكثير - من جرعات اللقاحات لـ 92 بلدا من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك البلدان الهشـة والتي تمزقها النزاعات، بنهاية العام. وذلك أكثر من نصـف طاقة مرفق كوفاكس الإجمالية لعام 2021.

وسـيواصـل الاتحاد الأوروبي دعمه للمرفق، بما في ذلك بإنشـاء احتياطي إنسـاني يبلغ حوالي 100 مليون جرعة لتلبية الاحتياجات في البيئات الإنسـانية. ومن الأهمية بمكان أن يتضـمن الاحتياطي آلية توزيع شـفافة تتماشـى تماما مع المبادئ الإنسـانية. وبالإضـافة إلى ذلك، يعمل الاتحاد الأوروبي على إنشـاء آلية للاتحاد الأوروبي لتيسير تقاسم اللقاحات التي تشـتريها الدول الأعضـاء في الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقات الشـراء المسـبقة التي أبرمها الاتحاد مع بلدان أخرى عن طريق مرفق كوفاكس. فتقاسم اللقاحات مع الشـركاء أمر ضـروري لكسـر الحلقة المفرغة للطفرات الجديدة وكفالة الأمن الصـحي للجميع على الصـعيد العالمي. ويمكن لآلية الاتحاد الأوروبي لتقاسـم اللقاحات أن تفيد العاملين في المجال الصـحي وأن تعطي

الأولوية لتلبية الاحتياجات الإنسانية. كما إن الاتحاد الأوروبي على استعداد لدعم حملات التطعيم في بلدان ثالثة من خلال أدواته الإنمائية والإنسانية وأدوات الحماية المدنية.

ولكفالة الحصول على معلومات موضوعية عن اللقاحات وفضح المعلومات المضللة التي تسهم في التردد تجاه اللقاحات، يقوم الاتحاد الأوروبي، بتنسيق وثيق مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من الشركاء، بالتصدي لنقص المعلومات والبيانات من خلال إرسال رسائل متماسكة ومتسقة إلى الجماهير على الصعيد العالمي. وقد كثف الاتحاد الأوروبي جهوده لكشف ومكافحة حملات التضليل المنسقة التي تستهدف منتجي اللقاحات وتنشر الادعاءات بضآلة المساعدة التي يقدمها للآخرين.

إن الحاجة إلى التصنيع على نطاق واسع والتوزيع الكافي والتخزين الكافي وحقن اللقاحات تختبر جميع قدراتنا المالية واللوجستية، فضلا عن التعاون والتضامن العالميين. ويعتبر الاتحاد الأوروبي التعاون أفضل السبل للمضي قدما: الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مع تطوير الصناعات الصيدلانية للقاحات وتصنيعها، والآليات المتعددة الأطراف لضمان إتاحة اللقاحات للجميع بطريقة آمنة وعادلة ومنصفة.

وثمة تحد آخر يتمثل في إيصال اللقاحات إلى البلدان التي تعطلت فيها تدفقات الواردات أو تعرقلت وتضررت فيها الهياكل الأساسية. ويعزز الاتحاد الأوروبي برامج التحصين الروتينية مع منظمة الصحة العالمية، التي يمكن كذلك أن تدعم الاستجابة لكوفيد-19، وينظر في دعم إيصال اللقاحات وإرسال بعثات استشارية لدعم حملات التطعيم في البلدان المحتاجة في إطار مركز تنسيق الاستجابة لحالات الطوارئ. إن الحصول على اللقاحات لا يكفي. والتطعيم جزء هام من مكافحة الجائحة ولكنه يتطلب وجود نظم صحية قوية. ومن ثم يقدم الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى ذلك، دعما منهجيا لتعزيز النظم الصحية في البلدان الشريكة، مما يساعد على التصدي للجائحة والاستعداد بشكل أفضل لنشر اللقاحات ومنع تفشي المرض في المستقبل.

ويمكن لمجلس الأمن أن يؤدي دورا هاما في مساعدة المجتمع الدولي على التركيز على كفالة حصول أضعف سكان العالم المتضررين من النزاعات وانعدام الأمن كذلك على اللقاحات على نحو عادل ومنصف. ويشمل ذلك توجيه الانتباه إلى ما يترتب على الجائحة من آثار مدمرة لدى السكان في البيئات الهشة، والبقاء منفتحين على النظر في الدور الذي يمكن أن تؤديه عمليات السلام في ذلك السياق. ويؤيد الاتحاد الأوروبي جهود الأمانة العامة لإيجاد حلول قصيرة الأجل لتطعيم أفراد حفظ السلام النظاميين، إلى أن تتمكن النظم الصحية الوطنية من تولي الأمر. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي للأغراض الإنسانية.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي المساعدة في قيادة الاستجابة المتعددة الأطراف لهذه الجائحة العالمية المدمرة، بتعاون وثيق مع منظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة. إننا نؤيد تأييدا تاما مبادرات الأمين العام لاستغلال هذه الفرصة لتعزيز النظام المتعدد الأطراف. وسيواصل الاتحاد الأوروبي في ذلك السياق تعزيز الهيكل الصحي المتعدد الأطراف، بما في ذلك من خلال عملية الإصلاح الجارية في منظمة الصحة العالمية. ونشير كذلك إلى مؤتمر قمة الصحة العالمي المقبل في ظل الرئاسة الحالية لمجموعة العشرين، الذي شاركت في استضافته المفوضية الأوروبية في 21 أيار/مايو، بهدف النهوض بالتأهب العالمي للجوائح والأمن الصحي العالمي وتعزيز الهيكل الصحي العالمي المتعدد الأطراف.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين للمساعدة على كفالة استجابة عالمية أفضل وأكثر أمنا وخضرة وإنصافا، مع مراعاة آثار الجائحة المتوسطة الأجل والطويلة الأجل على السلام والاستقرار. وما فتئ الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تطبق نهجا قويا مشتركا يسمى "فريق أوروبا"، من أجل التصدي الشامل لآثار الجائحة. وقد تم - من خلال ذلك الجهد المشترك، الذي يشمل كذلك مصرف الاستثمار الأوروبي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير - حشد حزمة إنعاش عالمية قدرها 38,5 بليون يورو لمساعدة شركائنا في جميع أنحاء العالم على تلبية الاحتياجات القصيرة الأجل والطويلة الأجل الناجمة عن الجائحة، بما في ذلك، على سبيل المثال، من خلال الدعم الإنساني وتعزيز النظم الصحية وتعزيز الانتعاش الاقتصادي والحماية الاجتماعية.

المرفق 29

بيان الوزير الاتحادي للشؤون الخارجية في ألمانيا، هايكو ماس

أشكر رئاسة المملكة المتحدة لمجلس الأمن على عرض هذا الموضوع الهام على المجلس.

وأؤيد البيان الذي قدمه المراقب عن الاتحاد الأوروبي (المرفق 28).

يسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ضغوطا هائلة على الهياكل الأساسية للرعاية الصحية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية في كل بلد. غير أن هذا العبء يزداد ثقلا إلى حد كبير في البلدان التي تمر بنزاعات وأزمات. فحماية الناس والمجتمعات في مثل هذه البيئات الهشة من آثار الوباء ليس مسألة صحية واجتماعية واقتصادية عاجلة فحسب؛ إنها عنصر أساسي في صون السلم والأمن الدوليين.

وحل النزاعات وحماية المدنيين من ويلات الحرب من أنبل مهام مجلس الأمن. ونحن نشعر بالتفاؤل إزاء التطورات الإيجابية في ليبيا والتقدم المحرز نحو التوصل إلى حل سياسي في إطار عملية برلين. وللأسف، لا تزال دعوة المجلس إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي خلال هذه الجائحة غير مسموعة في نزاعات كثيرة جدا. ولذلك السبب يجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يبذلا قصارى جهدهما لتنفيذ القرار 2532 (2020) بالكامل.

فنحن لن نهزم الجائحة وسنضطر إلى محاربة عدد متزايد من أشكال الفيروس المتحورة ما لم نكفل إيصال اللقاحات إلى جميع المحتاجين، بما في ذلك في البيئات الهشة. لتحقيق ذلك فإن المنظمات الإنسانية بحاجة إلى الوصول دون عوائق - على سبيل المثال في شمال غرب سوريا، حيث يعتمد أكثر من 3 ملايين شخص على مجلس الأمن لتمديد القرار المتعلق بإيصال المساعدة الإنسانية عبر الحدود إلى ما بعد الموعد النهائي الحالي.

ويتعين علينا مواصلة الحفاظ على فعالية بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام لأنها توفر الدعم والاستقرار السياسيين لبعض أكثر البلدان ضعفا. ولذلك انضمت ألمانيا إلى مجموعة الأصدقاء المعنية بتطعيم حفظة السلام وتشغل منصب نائب رئيسها. وهذا مثال رئيسي على كيفية التصدي للتحديات العالمية التي تفرضها أزمة جائحة كورونا عن طريق التعاون الفعال المتعدد الأطراف وبروح من التضامن، فضلا عن تعزيز منظمة الصحة العالمية.

وينطبق هذا بصفة خاصة على توزيع اللقاحات نفسها، ولا سيما في أقل البلدان نموا. ولدينا اعتقاد راسخ بأن الوصول إلى مبادرة التعجيل بإتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 وخاصة لمرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، يعدُّ أفضل السبل لضمان الحصول على اللقاحات بطريقة عادلة ومنصفة في جميع أنحاء العالم - ليس على اللقاحات فحسب، بل أيضا على التشخيص والعلاجات.

وأسهمت ألمانيا، مع شركائنا الأوروبيين وكجزء من جهود فريق أوروبا في مبادرة التعجيل بإتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 وخاصة مرفق كوفاكس منذ البداية. ومنذ إطلاقها في أبريل الماضي قدمت ألمانيا 600 مليون يورو في عام 2020، مما جعلنا ثالث أكبر متبرع حتى الآن. ولسد الثغرات القائمة سوف نكثف هذه الجهود ونساهم بمبلغ إضافي قدره 1,5 بليون يورو في لمرفق كوفاكس في عام 2021. وسيُخصص مبلغ 100 مليون يورو كجزء من ذلك لمنطقة كوفاكس الإنسانية العازلة لتلبية احتياجات أكثر الفئات السكانية ضعفاً في حالات الأزمات.

وبطبيعة الحال لن تكون الجرعات البالغة 338 مليون جرعة التي ينوي المرفق توزيعها على 145 بلدا، بما في ذلك 93 بلدا ناميا، في النصـــف الأول من عام 2021 ســـوى خطوة أولى. ويجب أن تتبعها المزيد من الجرعات.

وما تزال ألمانيا ملتزمة بإيجاد حل عالمي لهذه الأزمة العالمية. ونعلم أنه لن يكون هناك أحد بمأمن من الجائحة حتى يأمن منها الجميع بيد أن هذا يتطلب روح التضـــامن العالمي والتعاون المتعدد الأطراف. وانطلاقا من تلك الروح يمكننا جميعا الخروج منها ونحن أكثر قوة.

المرفق 30

بيان البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

لقد مر أكثر من عام على بداية تأثر العالم بحدث لم يسبق له مثيل: جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتطلبت هذه الأزمة الإنسانية استجابة فورية ومنسقة أعطيت فيها الأولوية لإعادة تنشيط التعددية والتعاون الدولي. ولذلك، أود أن أشكر باسم حكومة غواتيمالا، المملكة المتحدة، بصفتها رئيسة مجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن ضمان الحصول على لقاحات كوفيد-19 بشكل منصف في السياقات المتأثرة بالنزاع وانعدام الأمن.

ومنذ بداية الجائحة، اتخذت حكومة غواتيمالا قرارات عاجلة بهدف مساعدة السكان وحماية الأرواح وضمان توفر الظروف اللازمة لحماية صحة جميع الغواتيماليين ورفاههم، فضلا عن حماية الاقتصاد الوطني. وفي مواجهة هذه الجائحة، ضاعفنا الجهود الرامية إلى تعزيز حق الغواتيماليين الدستوري الشامل في الحياة من خلال اتخاذ خطوات لضمان توفير اللقاحات للجميع بطريقة شاملة وميسرة ومنصفة كي يتسنى توزيع أول مجموعة من اللقاحات على السكان بأسرع ما يمكن.

وفي شباط/فبراير من هذا العام، قدمت وزارة الصحة العامة والخدمات الاجتماعية في بلدي خطة التطعيم الوطنية ضد كوفيد-19 في غواتيمالا، بهدف الحفاظ على نزاهة النظام الصحي والحد من الوفيات والتخفيف من عبء المرض والحد من أثره الاجتماعي والاقتصادي وضمان استمرارية الخدمات الأساسية والحد من انتشار الفيروس بين السكان عموما. وتصدت الخطة لهذه الأمور في أربع مراحل.

وفي هذا الصدد حصلت غواتيمالا على تأكيد من مرفق إتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي بأنها ستتلقى الدفعة الأولى من لقاح AstraZeneca البالغة 000 800 جرعة تقريبا، وستصل هذه الجرعة بصورة تدريجية وفقا للقدرة الإنتاجية للبدء في تطعيم العاملين في المجال الصحي والعاملين في حالات الطوارئ والأشخاص المسنين المعرضين للخطر.

وبما أن من الضروري القضاء على هذا المرض على الصعيد العالمي، فإن هناك مسؤولية جماعية ومشتركة عن القضاء على هذا المرض كجزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة والمنصفة. ولهذا السبب تواصل غواتيمالا اتخاذ خطوات وتدابير للحصول على ما يكفي من اللقاحات لتلبية الاحتياجات الوطنية. وفي هذا الصدد، نكرر الدعوة الملحة إلى التوزيع المنصف والميسر والشامل للقاحات كوفيد-19 على البلدان النامية، وبالتالي تعزيز الحق في الصحة وحماية رفاه جميع الأشخاص.

ومن المهم البحث عن آليات مناسبة لضمان حصول الأشخاص الذين يعيشون في مناطق هشة ونائية ومتأثرة بالنزاعات على لقاحات "كوفيد-19" بطريقة آمنة وفعالة من خلال برامج التطعيم الوطنية والدولية. ونشدد على أن توزيع اللقاحات في سياقات عدم الاستقرار سيتطلب توفر لوجستيات وموارد مالية محددة، ولا سيما أمن العاملين في المجال الصحي.

ويجب أن نسلّم بأن هناك الكثير من المعلومات المضللة التي تسبب الشكوك في فعالية اللقاحات، مما يجعل من الأهمية بمكان وضع استراتيجيات إعلامية للمساعدة في توضيح عدم اليقين الحالي بين مختلف شرائح سكان العالم.

وبرزت في بداية توزيع اللقاحات شواغل بشأن عدم المساواة في إمكانية الحصول عليها بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وهو أمر يجب عدم تجاهله. وحذر المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، الدكتور تيدروس أدهانوم غيبرييسوس في كلمته أمام المجلس التنفيذي للمنظمة في 18 كانون الثاني/يناير من أن ”وعد الحصول على اللقاحات بطريقة عادلة أصبح معرضاً للخطر الشديد“. وأشار إلى إعطاء 39 مليون جرعة بالفعل في ما لا يقل عن 49 بلدا من البلدان ذات الدخل المرتفع، في حين لم يتلق أحد البلدان المنخفضة الدخل سوى 25 جرعة.

وأود أن أشدد على أن منطقتنا قد تضررت بشدة ليس من الجائحة فحسب بل أيضا من الكوارث الطبيعية. وبالنسبة لغواتيمالا بالذات، لقد دفعنا ثمنا باهظا للأرواح البشرية التي أزهقت بسبب أزمة صحية لم يسبق لها مثيل، بينما عملنا في الوقت نفسه على تحقيق الانتعاش الاقتصادي اللازم. ولهذا السبب أكرر النداء الذي وجهته حكومة غواتيمالا خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين بشأن تيسير توافر الهياكل الأساسية اللوجستية في غواتيمالا لتوزيع لقاح كوفيد-19 على السكان كافة (انظر A/75/PV.14، المرفق السادس عشر).

المرفق 31

بيان القائم بأعمال إندونيسيا لدى الأمم المتحدة، محمد كورنيادي كوبا

أود بداية أن أشكر المملكة المتحدة على تنظيم هذه الجلسة المفتوحة بشأن ضمان الحصول على لقاحات كوفيد-19 بشكل منصف في السياقات المتأثرة بالنزاع وانعدام الأمن.

وعلى الرغم من دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في ظروف الجائحة العالمية، لا تزال النزاعات المسلحة مستمرة ويواجه السكان الذين يعيشون في المناطق المتأثرة بالنزاع خطر النزاع المسلح والجائحة على حد سواء.

ولا تزال اللقاحات عنصراً أساسياً في مكافحة هذه الجائحة. ونحن نؤيد تطوير لقاحات فعالة علمياً لمكافحة جائحة كوفيد-19. ولذلك، فإن الإنتاج والتوزيع أمران حاسمان جداً لضمان إمكانية احتواء هذه الجائحة عاجلاً وليس آجلاً. وينبغي تأمين لقاحات كوفيد-19 لجميع البلدان بطريقة تراعي التوزيع العادل بين جميع البلدان.

وفي ظل هذه الخلفية، أود أن أبرز ثلاث نقاط ذات صلة بهذا الشأن.

أولاً، هناك حاجة إلى التضامن العالمي لمكافحة جائحة كوفيد-19. ففي آذار/مارس الماضي، عندما بدأت الجائحة، بادرت إندونيسيا مع عدة وفود أخرى بتقديم قرار الجمعية العامة 74/270 لتأكيد أهمية تكثيف التعاون الدولي من أجل دحر الجائحة. ومنذ البداية، كان الحل الرئيسي لهذه المسألة بالتأكيد هو التعاون والشراكة الوثيقة.

ومن خلال هذا النهج، يمكننا التواصل بسهولة مع المجتمعات المحلية وتزويدها بمعلومات دقيقة عن توزيع لقاحات كوفيد-19 ومنافعها. كما أننا بحاجة إلى مكافحة انتشار "الوباء المعلوماتي" الذي ينشر معلومات خاطئة عن اللقاح ويوسع فجوة انعدام الثقة بين الدول. وعلينا أن نضمن ألا تزيد الجائحة من تصعيد التوتر بين البلدان. وتؤمن إندونيسيا إيماناً راسخاً بأنه لا يمكن إيجاد حل لجائحة عالمية إلا بالتضامن والتعاون العالميين. فلنعمل جميعاً معاً للتعافي من هذه الجائحة.

ثانياً، يجب أن نعالج مسألة إتاحة لقاحات كوفيد-19 بتكلفة ميسورة. وفي قرار الجمعية العامة الأخير بشأن الصحة العالمية والسياسة الخارجية (القرار 75/130)، الذي يسّرته إندونيسيا وأيده جميع أعضاء مجلس الأمن تقريباً، يتضح أننا بحاجة إلى كفالة رعاية صحية ميسورة التكلفة للجميع. ويشمل ذلك التركيز على توافر الأدوية الأساسية واللقاحات والتشخيصات والتكنولوجيات الصحية الآمنة والفعالة وإمكانية الحصول عليها بتكلفة ميسورة لمكافحة جائحة كوفيد-19.

وفي حين تتسابق الحكومات في جميع أنحاء العالم لتأمين الحصول على هذه اللقاحات التي تم تطويرها حديثاً، لا يزال الناس في المناطق المتضررة من النزاع يكافحون للحصول على أنظمة الرعاية الصحية الأساسية لا غير، ناهيكم عن لقاحات كوفيد-19.

كما أن النزاعات المسلحة تشكل تحدياً لوجستياً في توزيع اللقاحات على الأشخاص الذين يخدمون في هذه المناطق المتضررة من النزاع، ولا سيما حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني. ولذلك، فإن تنفيذ دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي هو اليوم أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. إن وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي هو تذكرة لنا لضمان تهيئة الظروف المواتية لتوزيع

اللقاحات في مناطق النزاع. ومن هنا، يتعين علينا أن نعمل معاً لتعزيز دعمنا للبلدان المتضررة من النزاعات لضمان توزيع اللقاحات. وينبغي ألا نسمح بتخلف أحد عن الركب.

ثالثاً، يجب أن نعزز حملة تلقيح عالمية. وتقف إندونيسيا دائماً في الصدارة على صعيد النهوض بتعددية الأطراف. ويتجلى التزامنا بإنهاء هذه الجائحة من خلال رئاسة إندونيسيا المشتركة مع كندا وإثيوبيا للفريق التحاوري في إطار الالتزام المسبق بالطرح في الأسواق لمرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي. ونعتقد أن مرفق كوفاكس، الذي تتمثل مهمته في ضمان التوزيع العالمي المتساوي للقاحات كوفيد-19، سيرسي سابقة تاريخية في التعاون المتعدد الأطراف. ولا يقتصر الأمر على التصدي للجائحة العالمية، بل إنه يهدف أيضاً إلى إيجاد حل مربح للجميع في ساحة الصحة العالمية.

ويتعين علينا معاً أن نضمن الحصول السريع والعادل والمنصف على لقاحات كوفيد-19 لكل بلد في العالم، غنياً كان أم فقيراً، بتكلفة ميسورة. ونرى أيضاً أهمية توفير إمدادات كافية من اللقاحات لنشرها لأغراض إنسانية وغيرها من الحالات ذات الطابع الطارئ.

وخلاصة القول، إننا بحاجة إلى ضمان توافر لقاحات كوفيد-19 والرعاية الصحية للجميع، بما في ذلك سكان المناطق المتضررة من النزاعات، وإمكانية الوصول إليها بتكلفة ميسورة. إن التعاون ضرورة مطلقة. وثمة حاجة ملحة إلى تمكين جميع البلدان - الغنية والفقيرة منها - من الحصول على أكبر مجموعة من اللقاحات في العالم وأكثرها تنوعاً.

المرفق 32

بيان الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، مجيد تخت روانجي

إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد أصابت وقتلت ملايين الأشخاص وأثرت تأثيراً شديداً على أوضاعنا الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، فهي لا تزال تتكشف ولا تزال خارجة عن السيطرة. وهي اختبار لقدرتنا على مواجهة التحديات العالمية الخطيرة التي لم ننجح بعد، للأسف، في مواجهتها بنجاح كامل. ومن الواضح الآن أن الكثير من التحديات العابرة للحدود لا يمكن للدول وحدها أن تتصدى لها بفعالية في عالمنا المترابط إلى حد كبير، وبالتالي فإن التعاون الدولي أمر لا بد منه.

ليست جائحة كوفيد-19 أول حالة طوارئ صحية عمومية تثير قلقاً دولياً، ولن تكون الأخيرة. بيد أن نجاحنا في احتواء هذه الجائحة ومثيلاتها في المستقبل يتوقف على مستوى استعدادنا وتعاوننا ووحدتنا وتضامننا.

ومع ذلك، هناك أمل في أن تساعد لقاحات كوفيد-19 في التغلب على هذه الجائحة. ولذلك، يجب أن نركز على الإنتاج الضخم والتوزيع العادل للقاحات - ولعل الأمر الأخير أكثر أهمية إذ أصبح من الواضح تماماً الآن أن أحداً لن يكون آمناً حتى يصبح الجميع في مأمن. ولذلك، فإن التوزيع العادل للقاحات يتجاوز كونه مجرد شرط أخلاقي؛ إنه مصلحة ذاتية لجميع الدول.

إن سرعة انتشار الفيروس ونطاقه، ولا سيما سلالاته الجديدة المتحولة الأكثر قابلية للانتشار، قد أوضحت أننا لن ننجح في الحد من نطاق الجائحة ومدتها ولن نتفادى تكاليفها الاجتماعية والاقتصادية الباهظة إلا عندما نتمكن من ضمان ما يكفي من إمدادات اللقاحات وتوزيعها العادل على جميع الدول والمواطنين.

ولكن من المؤسف أنه بينما قامت الدول المتقدمة النمو بتلقيح الملايين من مواطنيها، لم تتلق بلدان نامية كثيرة متأثرة هي أيضاً بالجائحة حتى حفنة من اللقاحات. وهذا أمر مقلق. فلا يزال الفيروس يصيبنا بغض النظر عن جنسيتنا أو عرقنا أو ديانتنا. ولذلك، يجب أن نقف متحدين ويجب ألا تتخلف أي دولة عن الركب في معركتنا المشتركة ضد عدونا المشترك، كوفيد-19.

وعلاوة على ذلك، وفي حين أن حماية أرواح مواطنينا في مواجهة الجائحة أمر حتمي، فإن من المهم بنفس القدر إنعاش اقتصاداتنا وإعادة الأنشطة الأخرى إلى سابق عهدها. وتحقيقاً لهذه الغاية يجب اتخاذ المزيد من التدابير وأهمها - كما دعا الأمين العام والعديد من الشخصيات الدولية البارزة الأخرى - الإزالة الفورية للجزاءات الانفرادية التي يجري للأسف تطبيقها ضد بعض البلدان. ففي بلدان مثل إيران، ما فتئت الجزاءات تعيق بشكل خطير قدراتنا على منع انتقال الفيروس وعلاج المصابين، فضلاً عن التصدي للآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة.

فعلى سبيل المثال، حرَمنا استمرار تجميد الأصول المالية الإيرانية في الخارج من استخدام هذه الأموال لإعداد حزم تحفيزية، بطريقة فعالة، للمساعدة في تعافي القطاع الخاص المتضرر من عمليات الإغلاق بسبب كوفيد-19.

كما أن رفع الجزاءات المفروضة على سورية أمر حتمي للسبب نفسه، والأهم من ذلك لمنع الشبكات الإرهابية من استغلال المصاعب الاجتماعية والاقتصادية التي تسببها الجائحة في تغذية نزعة التطرف لدى المجتمع وتجنيد أفراد جدد وتكثيف أنشطتها الوحشية.

وبالمثل، يجب على المجتمع الدولي ألا يسمح لمخاطر كوفيد بأن تؤدي إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية المتردية أصلاً في غزة واليمن، اللذين يعانيان بشدة منذ سنوات عديدة من حصار لاإنساني شامل.

ومن المرجح أيضاً أنه إذا لم يتم كبح جائحة كوفيد-19 ولم تُعالج آثارها الاجتماعية والاقتصادية معالجة سليمة، لا سيما في بعض البلدان الأفريقية، أن تستمر النزاعات القائمة مما يوفر أرضاً خصبة لانتشار الإرهاب.

وبشكل عام، وبغية منع عواقب أكثر خطورة للجائحة، بما في ذلك عكس مسار التقدم الذي نُحرزه في مكافحة الفقر وتفاقم التفاوتات المرتفعة بالفعل داخل البلدان وفيما بينها، ليس أمامنا خيار سوى النجاح في احتواء الفيروس. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تعزيز التعاون الدولي والتضامن في العمل وضمان إمدادات كافية من اللقاحات وتوزيعها بصورة عادلة على جميع الشعوب وإزالة جميع العقبات، مثل الحصار والجزاءات من جانب واحد، التي تقوض قدرات بعض الدول على القضاء على الفيروس.

المرفق 33

بيان الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، كيميهيرو إيشيكاني

يواصـــــل العالم مكافحته جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). إن بدء برامج التلقيح يعطينا الأمل، ولكن لن يكون أحد آمناً حقاً حتى يصبح الجميع في العالم في مأمن. وفي ظل هذه الظروف، أرحب بهذه المناقشة المفتوحة المناسبة من حيث التوقيت.

يؤثر كوفيد-19 على جميع الركائز الثلاث للأمم المتحدة: التنمية، وحقوق الإنســـان، والســـلام والأمن. ومن أجل التغلب على هذه الأزمة غير المسـبوقة على صـعيد الأمن البشـري وإعادة البناء بشـكل أفضـل، نحتاج إلى برامج تلقيح في جميع أنحاء العالم، لا تترك أحداً يتخلف عن الركب، بمن في ذلك أولئك الذين يعيشـــون في حالات نزاع. واليوم، أود أن أبرز ثلاث كلمات رئيســـية من أجل تلقيح فعال للســـكان المتضررين من النزاعات: وقف إطلاق النار والموارد والشفافية.

أولا، فيما يتعلق بوقف إطلاق النـار، ينبغي وقف القتـال من أجـل توفير اللقـاحـات لأكثر النـاس ضعفا الذين يعيشون في ظل النزاع المسلح. ويجب احترام نداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصـعيد العالمي والقرار 2532 (2020). واليابان، بوصـفها إحدى البلدان المشـاركة في تقديم البيان الداعم لنداء الأمين العام والذي انضم إليه 172 من الدول الأعضاء والمراقبين، تدعو مرة أخرى جميع الأطراف في النزاعات إلى تنفيذ وقف إطلاق النار العالمي بأمانة. وفي الوقت نفسـه، يجب ألا تُسـتغل جهود الإغاثة في مناطق القتال من جانب المقاتلين الذين يســـيطرون على هذه المناطق أو أن تشـــجعهم، مما يطيل أمد النزاعات، كما رأينا في بعض الأزمات الإنسانية في الماضي.

ثانيا، فيما يتعلق بالموارد، فإن توجيه لقاحات كافية بأمان إلى مناطق النزاعات يتطلب موارد كبيرة. وتمثل مبادرة تســـريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19، بما في ذلك مرفق كوفاكس التابع لها لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصـــعيد العالمي، مبادرة رئيســـية في هذا الصـــدد. وقد أعلن وزير خارجية اليابان، الســـيد توشيميتسو موتيغي، في الآونة الأخيرة أن اليابان ستزيد مساهمتها في الالتزام المسبق للسوق لمرفق كوفاكس لتصـــل في مجموعها إلى 200 مليون دولار. واســـتناداً إلى مفهوم الأمن البشـــري، فإن اليابان مقتنعة بأنه ينبغي عدم إهمال صـحة أحد في الجهود العالمية لتحقيق التغطية الصـحية الشـاملة، وتدعو اليابان الآخرين إلى الانضمام إليها.

ثالثا، فيما يتعلق بالشـفافية، منذ بداية جائحة كوفيد-19، كان نشـر الحقائق والبيانات العلمية على نحو شـفاف وفي الوقت المناسـب أمرا أسـاسـيا، ليس لاحتواء انتشـار الفيروس فحسـب، بل أيضـا للتقليل من آثاره الاجتماعية والاقتصـــادية. وينطبق الشـــيء ذاته على الحالات المتأثرة بالنزاعات، حيث يلزم بذل جهود إضـــافية لزيادة الوعي على مســـتوى المجتمع المحلي وحيث يمكن أن تؤدي المعلومات المضـــللة إلى انعدام الأمن. ولا يمكن لحملات التلقيح أن تكون فعالة إلا إذا نُفذت في إطار نظام شفاف وشامل للجميع وخاضـع للمسـاءلة، تشـارك فيه المجتمعات المحلية بشكل كامل. وإلى جانب المواجهة الوشيكة لكوفيد-19، فإن هذه الجهود لبناء المؤسـسـات حاسـمة الأهمية لكي نكون أكثر اسـتعداداً لمواجهة الجوائح في المسـتقبل وكذلك لتعزيز ثقة الناس في حكوماتهم، الأمر الذي يمكن أن يسهم في بناء السلام والحفاظ عليه.

إن المسائل الثلاث التي أثرتها لا تتعلق فحسب بالجهود الرامية إلى ضمان المساواة في الحصـول على لقاحات كوفيد-19. بل إنها تحديات مشـتركة في إيصـــال المســـاعدة الإنســـانية إلى الضـــعفاء الذين

يعيشـــون في خضـــم النزاعات. وعلاوة على ذلك، فهي لا تتعلق فحســـب بولاية مجلس الأمن، ولكنها تتطلب عملا مشتركا مع أصحاب المصلحة في مجالي الشؤون الإنسانية والتنمية في منظومة الأمم المتحدة وخارجها. والترابط أمر أســـاســـي. وهذه ليســـت مســـألة منافســـة؛ وما نحتاجه هو الشـــفقة والالتزام والتضامن العالمي.

المرفق 34

بيان البعثة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة

تشكر مالطة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على تنظيم هذه المناقشة حسنة التوقيت بشأن تنفيذ القرار 2532 (2020) وعلى فتح الباب أمام مشاركة عموم الأعضاء في هذه الجلسة الهامة. ونغتنم هذه الفرصة أيضا لنشكر فرنسا وتونس على قيادتهما وجهودهما الدؤوبة التي أدت إلى اتخاذ هذا القرار الحاسم. كما نشكر مقدمي الإحاطات اليوم على عرضهم أفكارهم الثاقبة التي لا تقدر بثمن.

تؤيد مالطة تماما البيان الذي قدمه الاتحاد الأوروبي (المرفق 28) وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

إن الجائحة أكبر من مجرد أزمة صحية؛ إنها أزمة أمنية وإنسانية واقتصادية وأزمة حقوق إنسان. وعلى غرار تغير المناخ، فهي تشكل تحديا عالميا يتطلب جهدا جماعيا ويجب علينا معا أن نبحث عن طرق جديدة ومبتكرة للتصدي لها. ومالطة ملتزمة بالجهود العالمية التي تقودها الأمم المتحدة وتنفذها منظمة الصحة العالمية لمكافحة مرض فيروس كورونا بطريقة كلية. ونحن ملتزمون بضمان عدم ترك أحد خلف الركب وإتاحة اللقاح للجميع. ولا أحد آمن حتى يكون الجميع آمنين: وهذا يجب أن يكون نبراسنا.

وكما هو متوقع، فإن لهذه الجائحة أثرا غير متناسب على المناطق الأكثر فقرا في العالم، وخطر اتساع الفجوات القائمة حقيقي للغاية. كما أن لها أثرا غير متناسب على النساء والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة. وقد زادت حوادث العنف الجنساني والمنزلي زيادة كبيرة، وهذا أمر غير مقبول. كما أن الأثر على التعليم، وما سيترتب على ذلك من عواقب على الأطفال والشباب، أمر يبعث على القلق أيضا. ويجب أن نضمن استمرار تلقي الأطفال التعليم الذي يحتاجونه وأن تتاح للشباب فرص العمل التي يستحقونها. ومن شأن عدم القيام بذلك فتح الباب أمام الأيديولوجيات المتطرفة والجماعات الإرهابية التي تعتمد على الشباب المحبط.

ويسرنا أن نلاحظ أن الدبلوماسية في ليبيا تؤتي ثمارها وأن اتفاق وقف إطلاق النار قد مهد الطريق لإجراء محادثات سياسية وحوار سياسي. وللأسف، لا يمكن قول الشيء ذاته عن البلدان الأخرى التي تعصف بها النزاعات. ونلاحظ بأسف أن المحادثات السياسية التي تجريها اللجنة الدستورية السورية قد توقفت وأن الكارثة الإنسانية التي هي من صنع الإنسان في اليمن تؤثر بشكل مدمر على ملايين الناس. ونكرر مرة أخرى دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي ونحث جميع الأطراف على وقف القتال والدخول في حوار بناء والالتزام بضمان إيصال المعونة الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

تنوه مالطة بإسهام بعثات حفظ السلام في مساعدة البلدان التي تعمل فيها على مواجهة الجائحة على نحو أفضل. ومن المحزن استمرار الهجمات على بعثات حفظ السلام. ونغتنم هذه الفرصة لنتذكر أولئك الذين ضحوا بحياتهم في الميدان ونتمنى الشفاء العاجل لحفظة السلام الذين أصيبوا بجروح في هجوم الأسبوع الماضي على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وعلينا أن نضمن حصول حفظة السلام على جميع الأدوات التي يحتاجونها لأداء واجباتهم، وأن يتم تلقيحهم أيضا في أقرب وقت ممكن.

وسـيكون للجائحة عواقب متوسـطة وطويلة الأجل سـيلزم رصــدها باسـتمرار وينبغي اتخاذ تدابير وقائية لضـمان عدم تحولها إلى دوافع للنزاعات. ونحن ملتزمون بذلك إذا عُهد إلينا بالانضـمام إلى عضـوية مجلس الأمن للفترة من 2023 إلى 2024. وفي غضـون ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يسـعى جاهدا لكفالة تخفيف الآثار السـلبية للجائحة قدر الإمكان. ولن يكون هذا سـهلا ولن يكون رخيصـا أيضـا، ولكنه يستحق اهتمامنا الكامل.

وللأسـف، عندما تفشـت الجائحة في العام الماضـي، فقد أخذتنا على حين غرة. لقد واجهتنا حالة جديدة تماما وافتقدنا المعلومات والمعرفة لمنع جميع الوفيات والمعاناة والخسـائر الاقتصـادية التي سـببتها. ومع ذلك، وبعد مرور عام واحد، يمكننا، بل ويجب علينا، توجيه كل جهودنا للتأكد من تجنب العواقب التي يمكن الوقاية منها وأن نتمكن جميعا من السير على طريق الانتعاش معا.

المرفق 35

بيان البعثة الدائمة لباكستان لدى الأمم المتحدة

نشكر المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة والحسنة التوقيت عن طريق التداول بالفيديو بشـأن تنفيذ القرار 2532 (2020). كما نشـكر جميع مقدمي الإحاطات على بياناتهم ونحيط علما بالمسائل الهامة العديدة التي سلطوا الضوء عليها.

لا شـك في أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) هي أخطر تحد يواجهه المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة. فقد وصلت الجائحة إلى كل ركن من أركان المعمورة، حاصدة أرواحا ثمينة على أساس يومي؛ وطغت على النظم الصحية في جميع أنحاء العالم؛ ودمرت سبل العيش والاقتصادات؛ وفاقمت الفقر وعدم المساواة وقوضت آفاق تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل خطير.

إن باكسـتان تشـيد باسـتجابة الأمين العام والأمم المتحدة ووكالاتها، ولا سـيما منظمة الصـحة العالمية، للجائحة.

وقد أيد مجلس الأمن دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصـعيد العالمي في القرار 2532 (2020)، على الرغم من التأخير. وطالب القرار في فقرته 1 "بوقف عام وفوري للأعمال العدائية في جميع الحالات المدرجة في جدول أعماله". وللأسف، لوحظ أن المناشدة التي صدرت من مجلس الأمن في الفقرة 2 إلى "جميع الأطراف في الصراعات المسلحة" لم تراع في معظم الأحيان.

وقد ظلت المسألة الهندية - الباكستانية، التي تشمل الحالة في إقليم جامو وكشمير المتنازع عليه، على جدول أعمال مجلس الأمن منذ عام 1947. وكما أوضح الأمين العام في تصريحات علنية، فإن الدعوة إلى وقف الأعمال العدائية تنطبق على جامو وكشمير.

وللأسـف، تحدت الهند بشـكل صـارخ دعوة مجلس الأمن إلى وقف الأعمال العدائية في جامو وكشمير المحتلة. واستغلت هذه الجائحة لتكثيف الحصار على شعب كشمير وحملتها القمعية الوحشية في الأراضي المحتلة. وقُمعت الاحتجاجات السلمية بوحشية؛ ولا يزال الزعماء السياسيون الكشميريون مسجونين؛ وتعرض الآلاف من الصـبية الصـغار للاختفاء القسـري؛ وتعرض الكثيرون منهم للتعذيب؛ وقتل كثير منهم في مواجهات مفتعلة؛ وتفرض عقوبات جماعية على الكشميريين - مع تدمير أحياء وقرى بأكملها.

وفي هذه الأثناء، شـرعت الهند في فرض إجرائها المشـؤوم المسـمى "الحل النهائي" على جامو وكشمير. فهي تغير التركيبة السكانية لجامو وكشمير بإصدار شهادات إقامة لـ 3,8 ملايين من الغرباء في العام الماضي للاستقرار في كشمير والاستيلاء على أراضي الكشميريين لصالح جيشها، ولما يسمى بأغراض "التنمية". إن جميع التدابير الأحادية التي اتخذتها الهند منذ 5 آب/أغسـطس 2019، بما في ذلك الخطوات الرامية إلى تحويل جامو وكشمير المحتلة من ولاية ذات أغلبية مسلمة إلى إقليم ذي أغلبية هندوسية، تنتهك قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي، وهي باطلة ولاغية.

وبعيدا عن احترام وقف إطلاق النار الذي طالب به القرار 2532 (2020)، صـعدت الهند انتهاكاتها لتفاهم وقف إطلاق النار مع باكستان لعام 2003. وارتكبت أكثر من 3 000 انتهاك لوقف إطلاق النار عبر خط المراقبة في كشـمير في عام 2020، مسـتهدفة في معظمها المدنيين الأبرياء على الجانب

الباكستاني من الخط. وقد قتل 28 مدنيا وجرح نحو 300 آخرين بسبب نيران المدفعية والأسلحة الصغيرة التي تطلقها الهند.

يطلب القرار 2532 (2020) من الأمين العام أن يأمر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بتقديم الدعم إلى البلدان المضيفة. ولا شك في أن فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان يرغب في أن يقدم هذا الدعم إلى شعب كشمير. وللأسف، استهدفت الهند مراقبي الأمم المتحدة أنفسهم في 18 كانون الأول/ديسمبر 2020، عندما أطلقت القوات الهندية النار على مركبة تحمل علامة فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان بشكل واضح. ونجا اثنان من مراقبي الأمم المتحدة من الإصابة، بينما أصيبت المركبة بأضرار.

وإذا كان مجلس الأمن جادا في تنفيذ قراراته، بما فيها القرار 2532 (2020) الذي ننظر في تنفيذه اليوم، فيجب عليه أن يتصدى لانتهاكات الهند الجسيمة لحقوق الإنسان في كشمير المحتلة وانتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي واتفاقيات جنيف والتهديد الذي يشكله موقفها المشاكس والعدواني تجاه باكستان للسلم والأمن الدوليين. ويجب على المجلس أن يعمل بنشاط على إيجاد حل لمسألة كشمير على أساس قراراته ووفقا لرغبات شعب جامو وكشمير.

وقد أيدت باكستان الدعوة إلى وقف الأعمال العدائية في أفغانستان. غير أنه ينبغي توضيح أن الاستثناء الوارد في الفقرة 3 من القرار 2532 (2020) لا ينطبق على أي من الأطراف التي طلب منها الاستجابة للدعوة إلى وقف الأعمال العدائية الواردة في الفقرة 1 من القرار.

وأمام شعب أفغانستان الآن فرصة فريدة لإنهاء النزاع الذي دام عقودا في بلده وتحقيق السلام والأمن وتكريس نفسه لتعزيز التعافي من الجائحة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

غير أن من الواضح أن هناك البعض داخل أفغانستان وخارجها الذين لا يرغبون، لأغراضهم الضيقة، في إنهاء النزاع. ولا يوجد حل عسكري للنزاع الأفغاني. إن الخروج عن عملية السلام الأفغانية الهشة، ولكنها حيوية، سيكون مأساة - للشعب الأفغاني والمنطقة بأسرها.

وسيشكل تنفيذ القرار 2532 (2020) خطوة أولية جيدة، ولكنها ضرورية، نحو التعاون الدولي المتماسك والشامل المطلوب لتمكين العالم من التعافي من الجائحة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

والإجراء الأكثر إلحاحا المطلوب اتخاذه الآن هو إتاحة لقاح كوفيد-19 وتوزيعه على نحو منصف. ويجب ترجمة رسائل التضامن إلى أفعال. ويجب أن تكون الخطوة التالية الهامة برنامجا ماليا طارئا للتضامن مع أشد البلدان النامية تضررا وأفقر الشعوب. وقد اقترح رئيس وزراء باكستان خطة عمل من خمس نقاط تشمل الحصول العادل على لقاح كوفيد-19 وتخفيف عبء الديون والتمويل بشروط ميسرة وإنشاء حقوق سحب خاصة ووقف التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان النامية. ونثق في أن يؤيد المجتمع الدولي هذه الخطة.

المرفق 36

بيان البعثة الدائمة لبيرو لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

نشـــكركم، الســـيد الرئيس، على عقدكم هذه الجلســـة الهامة والحســـنة التوقيت، علاوة على الإحاطات القيمة، لا سيما في هذا السياق البالغ الصعوبة للأزمة العالمية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والضـــوء الذي يتراءى في نهاية النفق نتيجة للأمل الذي توفره اللقاحات للقضـــاء على هذا المرض.

وتمشـيا مع التزامنا بصـون السـلام والأمن الدوليين، نكرر تأييدنا للقرار 2532 (2020)، موضـوع هذه المناقشـة المفتوحة، ودعوة الأمين العام إلى وقف فوري لإطلاق النار على الصـعيد العالمي للتمكين من إيصـــال المســـاعدات الإنســـانية إلى مناطق عدم الاســـتقرار والنزاعات بأمان ومن دون عوائق، وفقا للقانون الدولي. ويجب أن نتخذ جميع التدابير اللازمة، في ذلك الصـــدد، لحماية ســـلامة وصـــحة جميع الأفراد في عمليات السـلام، مع الحفاظ على اسـتمرارية العمليات وتوفير التدريب لأفراد حفظ السـلام، ولا سـيما بشـأن المسائل المتصلة بمنع انتشار كوفيد-19.

ونحتاج، في هذا السياق من التحديات الجديدة التي تطرحها الجائحة إلى تعزيز التعاون والتضـامن على المســـتويات الوطنية والإقليمية والعالمية، مع وضـــع الناس دائما في صـــميم اســـتجابتنا. كلنا نعلم أن لا أحد سيكون في مأمن إن لم نكن جميعنا في مأمن.

ومن المؤسف أن الجائحة تسبب انتكاس سنوات من التقدم وتعمق أوجه عدم المساواة في مختلف مجالات خطة التنمية المســتدامة لعام 2030. وكما تم التسـليم به في خطة التنمية المســتدامة لعام 2030 نفسها، فإن السلام والأمن معرضان للخطر بدون تحقيق التنمية المستدامة.

ولذلك السـبب نرى مع الشـعور بالقلق العميق أن الانتكاسـات والثغرات والتباينات الإنمائية المتزايدة التي أصـبحت الآن أكثر وضـوحا من أي وقت مضـى ربما تؤدي في المسـتقبل القريب إلى نشـوب نزاعات جديدة أو تزيد من حدة النزاعات القائمة. وفي ذلك الصـدد دعمت بيرو، على أسـاس التزامها الراسـخ بتعددية الأطراف والتعـاون والتضـــامن الـدوليين الإجراءات الراميـة إلى الحد من أوجـه عدم المســـاواة هذه في جميع السياقات.

ونود أن نشـدد في الحالة الراهنة على أن أحد أوجه عدم المسـاواة الرئيسـية يشـمل الحصـول على لقاحات كوفيد-19، وينبغي للمجتمع الدولي ككل أن يكفل الحصـــول على هذه الخدمات على نحو شـــامل ومنصـــف وميســـور. ونعتقد أن تخزين بعض البلدان للقاحات بما يزيد عن حاجتها لا يتســـق مع الالتزامات التي تعهدنا بها على الصـعيد المتعدد الأطراف. وندعو إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة 74/274 الذي يسـعى إلى ضمان توفير إمدادات كبيرة من اللقاح. وإن من الواجب الأخلاقي أن تتاح لجميع البلدان، بصرف النظر عن مستوى دخلها، إمكانية تطعيم سكانها على وجه السرعة.

ونعتقد أن اعتبار لقاح كوفيد-19 منفعة عامة عالميـة، كما دعا إلى ذلك الأمين العام ومنظمة الصـحة العالمية ووفد بلدنا، من بين كثيرين آخرين مرارا وتكرارا، سـيسـاعد على التغلب على الأزمة الخطيرة

التي تسببها الجائحة العالمية التي نعاني منها، وبالتالي صون السلم والأمن الدوليين. ومن شأن الفشل في القيام بذلك أن يؤدي إلى تهيئة ظروف تفضي إلى تهديدات للسلم والأمن الدوليين في المستقبل.

وأخيرا، نختتم بتكرار تأييد بيرو والتزامها بصون السلم والأمن الدوليين، فضلا عن تعزيز منظومة الأمم المتحدة، التي يكون دورها في ظروف مثل هذه السائدة أكثر أهمية من أي وقت مضى.

المرفق 37

بيان الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة، فرانسيسكو دوارتي لوبيز

تؤيد البرتغال البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي (المرفق 28)، وتود أن تدلي بالملاحظات الإضافية التالية.

لقد أكدت الجائحة الحالية أيضا الحاجة إلى العمل والتضامن الجماعيين في الاستجابة للأزمات وحالات الطوارئ العالمية. إن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لا يعرف الحدود وله عواقب متنوعة وغير متناظرة، علاوة على آثاره الإنسانية والصحية والاجتماعية والاقتصادية على نطاق واسع، وخاصة على أكثر الفئات السكانية ضعفاً.

لقد أُزهقت بالفعل أرواح أن 2,5 مليون شخص من جرائه. ولا تزال الأعداد تتزايد كل يوم. وتأكدت حتى الآن إصابة حوالي 110 ملايين شخص بالعدوى في جميع أنحاء العالم. وتشير الصعوبات في بيانات تشخيص الإصابات وتوحيدها، ولا سيما في السياقات المتأثرة بالأزمات والنزاعات، إلى أن الحالات المبلغ عنها قد لا تتطابق مع العدد الفعلي للأشخاص المصابين. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن تزيد الأنواع المتحورة الجديدة والأكثر عدوى من انتقال الفيروس.

وبالإضافة إلى الآثار الصحية والاقتصادية، ربما تتسبب الأزمة في اضطرابات خطيرة أخرى للمجتمعات. وقد شهدنا زيادة أوجه الضعف القائمة وتأثيرها على سبل العيش، مما يزيد من الهشاشة وعدم الاستقرار السياسي والأمني.

فهذه ليست مجرد أزمة صحية فحسب لأننا شهدنا في العام الماضي، كيف أن حالات النزاع وانعدام الأمن والضعف المعقدة لا تزال تتأثر بالضغوط التي تفرضها جائحة كوفيد-19. وشهدنا بشكل واضح التوترات والتأخير في تنفيذ عمليات السلام.

ويجب التعامل مع التطعيم ضد كوفيد-19 على أنه منفعة عامة عالمية. وهذا ليس واجبا أخلاقيا فحسب، بل إنه الطريقة الوحيدة لتغيير مسار الجائحة. ويجب إتاحة اللقاحات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات.

ويعتبر مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، بما في ذلك آلية كوفاكس للالتزام المسبق بالطرح في الأسواق للبلدان النامية، ونسبة 5 في المائة من المنطقة الإنسانية العازلة، أداة فعالة في ذلك ا الصدد. لكن وبالرغم من توفر اللقاحات تدريجياً لا تزال هناك تحديات أمام وضع أكبر برنامج متزامن للتطعيم يتم تصميمه على الإطلاق في جميع أنحاء العالم.

إن الحصول على اللقاحات وتوفيرها وحفظها وتوزيعها وإدارتها سيشكل تحديا على مستويات مختلفة في جميع البلدان. ولكن لا شك أن ذلك التحدي الكبير سيواجه اختناقات أكبر في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات. وسيكون ذلك اختبارا حاسما للنظام المتعدد الأطراف وسيتطلب مزيدا من التكامل في الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة.

وقبل تفشي جائحة كوفيد-19 مباشرة لاحظ الأمين العام أن التوترات الجغرافية السياسية كانت في أعلى مستوياتها في القرن الحادي والعشرين. ولم تحد هذه التوترات من الاستجابة العالمية للجائحة فحسب،

بل قد تؤدي أيضا إلى تفاقمها بسبب الأزمة الصحية العالمية. ودعا القرار 2532 (2020)، بشأن مكافحة جائحة كوفيد-19 في أكثر البلدان ضعفا إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

وتعتبر بعثات الأمم المتحدة - بما فيها بعثات حفظ السلام - أساسية في كفالة احترام القانون الدولي الإنساني حتى يتمكن العاملون في المجال الإنساني على الخطوط الأمامية من أداء عملهم في أصعب الظروف. وفي الواقع ما برحت عمليات حفظ السلام تؤدي دورا أساسيا في دعم سلطات البلد المضيف لاحتواء انتشار الفيروس.

إن ما تحقق حتى الآن لافت للنظر. إن تطوير اللقاحات عملية معقدة وطويلة تستغرق عادة حوالي 10 سنوات، ولكن نجح الباحثون في تطوير لقاحات آمنة وفعالة في أقل من 12 شهرا. ونحن مصممون على مواصلة التعاون والتنسيق في عملنا للتصدي للجائحة وعواقبها.

ولن نتمكن من كفالة استجابة فعالة ودائمة لهذا التحدي الصحي العالمي ولعواقبه الاجتماعية - الاقتصادية إلا من خلال الجهود المشتركة بين الدول والمنظمات الدولية الرئيسية التي تضطلع منظمة الصحة العالمية والقطاع الخاص بدور مركزي فيها.

وبالتالي استجابت البرتغال بسرعة للنداءات التي وجهتها منظمة الصحة العالمية، وساهمت على الفور في خطة المنظمة للتأهب والاستجابة الاستراتيجية وفي سائر الأدوات ذات الصلة بالاستجابة العالمية لهذه الجائحة، مثل مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 ومؤتمر القمة العالمي المعني باللقاحات. وانضمت البرتغال أيضا إلى آلية مرفق كوفاكس.

وكنا أيضا أحد المؤيدين للقرار الذي اتخذ بالإجماع في أيار/مايو الماضي في جمعية الصحة العالمية الذي يحدد مسارات العمل الرئيسية للاستجابة الدولية للأزمة التي سببتها جائحة كوفيد-19. ونثني على عمل منظمة الصحة العالمية في تقييم اللقاحات من حيث الجودة والسلامة والفعالية ونؤكد على ضرورة ضمان الحصول على اللقاحات على الصعيد العالمي بطريقة منصفة.

ويجب في سياق النزاع وانعدام الأمن تكثيف الجهود الرامية إلى توزيع اللقاحات المضادة لكوفيد-19 وإعطاؤها لضمان الوصول إلى الفئات الضعيفة من السكان، دون تمييز، وحماية المهنيين الصحيين الذين يقدمونها. وستكون قرارات مجلس الأمن الحسنة التوقيت ذات أهمية حاسمة لتحقيق تلك الغاية.

المرفق 38

بيان الممثل الدائم للجمهورية السلوفاكية لدى الأمم المتحدة، ميخال ملينار

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن ضمان الحصول على لقاحات مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بطريقة منصفة في السياقات المتأثرة بالنزاعات وانعدام الأمن في إطار بند جدول الأعمال ”صون السلام والأمن الدوليين“ خلال هذه الأوقات الصعبة التي لم يسبق لها مثيل بالنسبة لنا جميعا.

تؤيد سلوفاكيا البيان الذي أُدلى به باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (المرفق 28). وأود أن أبدي بعض الملاحظات الإضافية.

تعتبر أزمة كوفيد-19 أزمة إنسانية وإنمائية تهدد بأن تكون لها آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة لسنوات عديدة قادمة، لا سيما في البلدان المتضررة بالفعل من الهشاشة والفقر والنزاع.

ولم تؤد الجائحة إلى زيادة الهشاشة فحسب، بل أدت أيضاً إلى إحداث أثر اجتماعي واقتصادي سلبي كبير. ولذلك تدعو الحاجة إلى استجابة تعاونية قوية لمعالجة آثار مرض فيروس كورونا. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل معاً لاستحداث لقاحات فعالة وميسورة التكلفة يمكن إتاحتها للجميع.

فثمة دواعٍ أخلاقية وعملية لكفالة ألا تترك برامج التلقيح أحداً خلف الركب. ولن نتمكن من استعادة المبادلات التجارية وحركة السفر والازدهار والأمن على الصعيد الدولي إلى أن تتم السيطرة على مرض فيروس كورونا في كل مكان من العالم. وفي غياب التعاون، سيكون توزيع اللقاحات متفاوتاً وقد يؤدي الأمر إلى تفاقم أوجه عدم المساواة واحتدام النزاعات والتوترات.

وقد أمكن إتاحة لقاح كوفيد-19 الناجح لملايين الناس في جميع أنحاء العالم بصورة عادلة ومنصفة، بغض النظر عن الدخل، من خلال 500 مليون يورو من الدعم المالي الأوروبي الجديد لمبادرة مرفق اللقاح العالمية كوفاكس. إن إيصال اللقاحات إلى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل ليس مجرد ضرورة أخلاقية؛ بل هو مصلحة ذاتية مستنيرة. ولا تزال سلوفاكيا ملتزمة بالمساواة في الحصول على اللقاحات، وكوفاكس هو أفضل آلية لكفالة التضامن الدولي بشأن اللقاحات.

لقد وافق البنك الأوروبي للاستثمار على تمويل بقيمة 400 مليون يورو لدعم مشاركة الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل في الالتزام المسبق بطرح اللقاحات في الأسواق في إطار مرفق كوفاكس. وهذا التمويل الذي تمت الموافقة عليه بسرعة، والذي يضمنه الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة، إلى جانب 100 مليون يورو من المنح التي تدعمها المفوضية الأوروبية لمرفق كوفاكس، سيساعد على إتاحة لقاحات آمنة وفعالة ضد كوفيد-19 في 92 في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وذلك سيمكّن المرفق، وهو عبارة عن مبادرة متعددة الأطراف تهدف إلى كفالة إتاحة اللقاحات للجميع بصورة عادلة ومنصفة، من تسريع وتيرة الاستثمار الأساسي اللازم لإيصال جرعات اللقاح بمجرد توافرها.

كما ساهمت سلوفاكيا مالياً في صندوق الاستجابة والإنعاش الخاص بمكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي ييسر الاتساق والفعالية الإنمائية لجهود الأمم المتحدة في معالجة القضايا المتعددة الأوجه، ويشارك في الجهود الدولية التعاونية في التصدي الفعال للجائحة.

ومن الضـــروري وقف إطلاق النار على الصـــعيد المحلي لتمكين التلقيح المنقذ للحياة. ويتطلب التغلب على هذه التحديات زيادة التعاون والتضامن على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور تنسيقي أساسي في ذلك. وتؤيد سلوفاكيا بقوة دعوة الأمين العام إلى وقف جميع الأعمال العدائية وتنفيذ وقف إطلاق النار العالمي في جميع أنحاء العالم، للتركيز معاً على الكفاح الحقيقي – هزيمة كوفيد-19.

وتشـيد سـلوفاكيا، بوصـفها عضـواً في المجلس التنفيذي لليونيسـف، بجهود الوكالة التي لا تكل وبالتزامها، وقد أثبتت مرة أخرى وهي تعمل على التغلب على التحديات التي فرضـــها كوفيد-19 في عام 2020 أنها حجر الزاوية في تقديم المســاعدة إلى الأطفال في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصـــدد، نشـيد باليونيسـف على اسـتجابتها المبكرة وجهودها للتركيز على استمرارية الخدمات حيثما أمكن مع الاسـتمرار في الدعوة إلى حقوق الطفل. ونرحب بالدور الحاســم الذي تضـــطلع به اليونيســـف في مرفق كوفاكس ومبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 ونظل ملتزمين بإتاحة اللقاحات بصورة عادلة.

وتواصل سلوفاكيا جهودها لكي تكون شريكاً مسؤولاً ومانِحاً يُلبي بشكل دينامي ومرن، تحت رعاية الوكالة السـلوفاكية للتعاون الإنمائي الدولي، احتياجات البلدان الشـريكة. ومن أجل مسـاعدة شـركائنا على التصـــدي للتحديات المتصـــلة بفيروس كورونا بمزيد من الكفاءة والحد من أثر الجائحة، تبدي ســـلوفاكيا تضـــامنها من خلال تقديم المعونة الإنســـانية بأشـــكال مختلفة، بما في ذلك اختبارات التفاعل البوليميري المتسـلسـل السـلوفاكية الصـنع لكشـف مرض كورونا، وأجهزة التنفس الرئوي، والمسـاهمات المالية، والمنح الصغيرة وغيرها من المعدات والمواد الطبية النادرة.

إن التضـــامن الدولي القوي ودعم النظام المتعدد الأطراف أمر بالغ الأهمية في الاسـتجابة للأزمة الراهنة. ومن المهم أكثر من أي وقت مضـــى التركيز على المكاســـب الناتجة عن زيادة الكفاءة وضـــمان وصـــول الحد الأقصـــى من المعونة إلى المســتفيدين النهائيين. ومن الأهمية بمكان بناء أوجه التآزر داخل جميع وكالات الأمم المتحدة والعمل معاً على أسـاس توزيع واضـح للمهام من أجل تلبية احتياجات أضـعف الفئات بكفاءة وفعالية.

المرفق 39

بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، ماثو جويني

نشكر المملكة المتحدة على عقد هذه الجلسة البالغة الأهمية والتي تأتي في الوقت المناسب لتمكين مجلس الأمن من تقييم التقدم المحرز منذ تنفيذ القرار 2532 (2020)، الذي يتصـــدى للتحدي الصـــحي العالمي المتمثل في جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وتأثيرها على السلام والأمن.

أدت جائحة مرض فيروس كورونا إلى خســـائر في الأرواح في جميع أنحاء العالم، وكان تأثيرها ملموساً على الصـعيد العالمي في جميع البلدان، لأنها كشفت عن أوجه الضـعف وعدم المسـاواة في البلدان النامية والمتقدمة على حد ســـواء وفاقمتها. كما طرحت الجائحة مجموعة من التحديات أمام المجتمعات المتضررة من النزاعات المسلحة والهشاشة الحادة.

إن النزاعات المســلحة هي إحدى حالات الطوارئ الصــعبة التي تعطل الوظيفة المجتمعية وتعوق الحصول على الرعاية الصحية. وكثيراً ما يؤدي ذلك إلى تعطيل إدارة سلسلة تبريد اللقاحات، مما يشل نظام الرعاية الصحية، وقتل موظفي الرعاية الصحية وإعاقة وصول المساعدات الإنسانية. وفي هذا الصدد، تكرر جنوب أفريقيا دعمها لدعوة الأمين العام إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية في جميع حالات النزاع. وتحث جنوب أفريقيا الأطراف في مناطق النزاع على الإصـــغاء إلى هذه الدعوة وإعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى توطيد السلام والاستقرار الدائمين.

لقد أثبتت جائحة مرض فيروس كورونا أن المجتمعات المهمشـــة، بما في ذلك المشـــردون داخلياً وملتمسـو اللجوء والمحتجزون، يجب أن يُدرجوا أيضـاً في برامج التلقيح الوطنية وأن يُنظر إليهم كأشـخاص يحتاجون إلى الحماية الصحية التي سيوفرها اللقاح.

وقد شـــهد بدء الطرح الأولي للقاح كوفيد-19 مرة أخرى على التفاوت القائم بين البلدان الغنية والبلدان المنخفضة الدخل، وعلى الخطر الشديد الذي ينطوي عليه ذلك فيما يخص كفالة المساواة للجميع في الحصول عليه. ولكفالة الوقاية والعلاج من كوفيد-19 واحتوائه، نحن بحاجة إلى تكافؤ الفرص.

ونسـلم بأن العنف وعدم الاسـتقرار في حالات النزاع يمكن أن يؤديا إلى تفاقم الجائحة. وبالإضـافة إلى ذلك، فإن إعطاء اللقاحات في النزاعات المســـلحة أمر صـــعب للغاية، ولكن لكفالة تلقي البلدان المارة بحالات النزاع المسلح للقاحات في الوقت المناسب ودون عوائق، أود أن أقترح ما يلي:

أولاً، يجب أن ندعو الأطراف إلى إتاحة إمكانية تلقيح السكان الخاضعين لسيطرتها، وتيسير عمل المنظمات الإنسـانية والموظفين الصـحيين المسـؤولين عن التلقيح، وفقاً لالتزاماتها القانونية بموجب القانون الدولي الإنساني.

ثانياً، من الضـروري القيام باسـتثمارات لتعزيز النظم الصـحية من خلال دعم سـلاسـل التوريد، وتخصـيص التمويل المسـتدام والكافي وتمكين العاملين في المجال الصـحي في المجتمعات المحلية وعلى الخطوط الأمامية الذين يمكنهم تقديم الرعاية مباشـرة إلى المحتاجين في محيطهم المحلي. وفي هذا الصـدد، نحث البلدان النامية على زيادة اســتثماراتها في كل من مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، والمساعدة الإنسانية الأوسع نطاقاً، التي لا تزال ضرورية.

ثالثاً، ينبغي أن تتاح لجميع الدول اللقاحات والعلاجات وفحوص التشـــخيص المأمونة والميســـورة التكلفة لمرض فيروس كورونا، فضلاً عن المنتجات الطبية ومعدات الوقاية الشخصية.

رابعاً، يجب أن نتصدى للتحديات التي تحول دون حصول البلدان النامية على اللقاحات، ولا سيما في أفريقيا. وبالتالي فإننا نؤيد الدعوة إلى الإعفاء المؤقت عن بعض أحكام الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، بما يسمح باستجابة أكثر فعالية لجائحة كورونا، لأن من شأن ذلك أن يسمح بالحصول على لقاحات مأمونة وميسورة التكلفة لكوفيد-19؛ وسيسهل الإعفاء نقل التكنولوجيا والدراية اللازمة لتوسيع نطاق تصنيع المنتجات والمعدات الطبية.

خامســاً، ينبغي جعل لقاح كوفيد-19 ســلعة عالمية وتوزيعه بطريقة عادلة ومنصــفة وفي الوقت المناسب بحيث تعطى الأولوية للعاملين في الخطوط الأمامية والسكان المعرضين لمخاطر عالية، بما في ذلك اللاجئون والمجتمعات المحلية النازحة.

وأخيرا، ندعو إلى رفع الجزاءات والتدابير القسرية الانفرادية من أجل السماح للبلدان الخاضعة لها بأن تكرس جهودها ومواردها لتعزيز نُظم الصــحة والحماية ومســاعدة الجميع على الحصــول على اللقاحات والعلاجات التي تم تطويرها لمكافحة جائحة كوفيد-19، وذلك بصورة عادلة وبتكلفة ميسورة. وإذا كان هناك وقت لتعزيز الوحدة والتضــامن والتعاون على الصــعيد العالمي، فهذا الوقت هو الآن. ولن ننجح في مكافحة هذه الجائحة إلا من خلال التعاون والتآزر، والأهم من ذلك، التضـــامن العالمي. ويظل التعاون والتضـــامن الدوليان أقوى سلاح ضد كوفيد-19.

المرفق 40

بيان البعثة الدائمة للسويد لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أقدم هذا البيان باسم بلدان الشمال الأوروبي، أيسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج، وبلدي السويد.

إن تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) يمثل أزمة عالمية غير مسبوقة. ويذكرنا بأننا لا نستطيع أن نعالج التحديات العالمية وحدنا، ويتيح الفرصة لنا لإثبات أن تعددية الأطراف والتعاون والتضامن الدولي يمكن أن تحقق لنا جميعا نتائج.

ومع اتخاذ مجلس الأمن للقرار 2532 (2020)، فقد اعترف بالتحديات غير المسبوقة التي تواجه السلم والأمن الدوليين بسبب جائحة كوفيد-19. وينبغي إدراج الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن في الجهود العالمية الأوسع نطاقا لمواجهة الجائحة. وفي هذا الصدد، نؤيد بقوة دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار لدواع إنسانية على الصعيد العالمي لإعادة تركيز جهودنا على مكافحة الجائحة وعواقبها المدمرة.

ويجب أن ننظر إلى أبعد من حدودنا وأن نستخدم استراتيجية للقاحات يمكنها أن تُنهي بفعالية المرحلة الخطيرة من الجائحة، بما في ذلك في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات. وفي حين يتيح بدء عملية التلقيح بصيصا من الأمل، فإن الانتعاش العالمي سيتطلب تعاونا دوليا مستمرا في المستقبل المنظور. ويجب أن يتجاوز النهج العالمي الشامل حقا التعاون الإنمائي والمساعدة الإنسانية، وأن يشمل الجهود الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين، مع وضع مبادئ حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في صميم تلك الجهود، وفي الوقت ذاته تعزيز التجارة الحرة والمستدامة والعادلة. ولن يكون أحد منا في أمان حتى نكون جميعاً آمنين.

وبلدان الشمال الأوروبي ملتزمة بإتاحة اللقاحات والعلاجات والتشخيصات الخاصة بكوفيد-19 للجميع على الصعيد العالمي بصورة عادلة. ويجب علينا جميعا دعم تطويرها، وشرائها وتوزيعها من خلال مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19. ونحن، بوصفنا من المدافعين النشطين عن التعاون المتعدد الأطراف منذ وقت طويل، نؤكد على دور تعددية الأطراف والأمم المتحدة في تحقيق هذا الهدف، ونعترف بدور منظمة الصحة العالمية بوصفها السلطة العالمية الرائدة في المجال الصحي. كما أن إتاحة اللقاحات للجميع على نحو سريع وآمن ومنصف هي استثمار في خطة التنمية المستدامة لعام 2030- وفي عدم ترك أحد خلف الركب.

وفي حين يساورنا القلق إزاء حقيقة عدم بدء عملية التلقيح حتى الآن في أكثر من 100 بلد، فإننا نشعر بالتشجيع إزاء الخطط التفصيلية التي وضعها مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، للشروع في توزيع الجرعات خلال النصف الأول من هذا العام على 145 بلداً، بما في ذلك 88 بلداً تتلقى هذه الجرعات بتمويل من المانحين. وبلدان الشمال الأوروبي أعضاء في مرفق كوفاكس وتدعمه بنشاط، لأنه يشكل أفضل فرصة متاحة لنا لإنهاء الجائحة. ونرحب على وجه الخصوص بخطط مرفق كوفاكس لإنشاء احتياطي إنساني مخصص بهدف توفير اللقاحات في الحالات الإنسانية، مع اعترافنا بضرورة مواصلة بذل الجهود.

إن ضرورة الوصول إلى الناس في البيئات غير المستقرة والمتأثرة بالنزاعات منصوص عليها بالفعل في القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية ذات الصلة. ويجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والجهات الفاعلة من غير الدول على حد سواء أن تسمح بالوصول الكامل والسريع ودون عوائق إلى الأشخاص الذين يحتاجون إلى اللقاحات وجميع أشكال المساعدة الإنسانية الأخرى. وتقع على عاتق مجلس الأمن وأعضائه مسؤولية خاصة في هذا الصدد.

وكجزء من تعاوننا الإنمائي الدولي، تقدم بلدان الشمال الأوروبي الدعم للنُظم الصحية في أشد البلدان هشاشة. ومع انتقالنا من اللقاحات إلى التلقيح، سيساعد هذا الدعم على التصدي للجائحة، والاستعداد بشكل أفضل لبدء عمليات التلقيح على المستوى المحلي. وكذلك تسببت الجائحة في زيادة الضغط على النُظم الصحية - الهشة منها أصلا والقوية على حد سواء. ويجب أن نتذكر أن الجهود المبذولة للتصدي للتحديات وأوجه عدم المساواة في المجال الصحي التي كانت قائمة قبل الجائحة لا تزال بحاجة إلى الاهتمام والتمويل الكافيين.

ويسرنا أن نلاحظ أن الأمم المتحدة قد أثبتت قدرتها على توحيد أدائها دعما للدول الأعضاء. ففي مواجهة كوفيد-19، وفر الأمين العام قيادة ممتازة، وتصرفت منظومة الأمم المتحدة بسرعة ومرونة. ويتجلى ذلك من الاستجابة الصحية التي قادتها منظمة الصحة العالمية، إلى الاستجابة الإنسانية التي قامت بها وكالات مثل برنامج الأغذية العالمي، إلى الاستجابة الاجتماعية - الاقتصادية الأوسع نطاقاً التي ينسقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي الوقت نفسه، يجب أن نتعلم من الأزمة وأن نلتزم ببناء نظام متعدد الأطراف أقوى، تكون الأمم المتحدة في صميمه، للتصدي للأزمات الصحية وغيرها من التحديات العالمية في المستقبل.

وثمة حاجة الآن إلى تكثيف الجهود لمتابعة الدعوة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي من أجل إتاحة لقاحات كوفيد-19 على نحو منصف، بما في ذلك في المناطق المتضررة من النزاعات. وينبغي أن يسترشد تنفيذ وقف إطلاق النار بنهج يراعي المنظور الجنساني، وأن يكفل المشاركة المجدية للمجتمع المدني، بمن في ذلك النساء والفتيات، من أجل تعزيز السلام الشامل والمستدام وتجنب زيادة التعجيل بديناميات الصراع. ويشمل هذا النهج أيضا تقديم الدعم المالي للمبادرات المحلية لبناء السلام والتعافي.

وقد حان الوقت الآن للتعاون والتضامن وإعادة البناء بصورة أفضل وأكثر مراعاة للبيئة، بغية إيجاد عالم أكثر مساواة ومرونة واستدامة، كما ينص على ذلك الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. فنحن أقوى معا.

المرفق 41

بيان الممثلة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة، باسكال بيرسفيل

[الأصل: بالفرنسية]

تود سويسرا أن تشكر المملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة المهمة اليوم، وأن تشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم. ويظل مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) يؤثر على السلام والأمن الدوليين. ومن الواضح أن الأزمة قد أضرت بالأدوات التي يستخدمها مجلس الأمن، ولا سيما عمليات الوساطة ونشر بعثات حفظ السلام.

وبالنظر إلى حجم الجائحة، توفر اللقاحات مخرجا من المرحلة الحادة للأزمة. والتوزيع المنصف القائم على مبدأ التضامن العالمي حاسم لضمان عدم حرمان أحد. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل معاً بشكل وثيق لضمان التوزيع العادل للقاحات، لا سيما في سياق النزاعات وانعدام الأمن. ويسهم استمرار الخدمات الصحية الأساسية والتغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك خلال النزاعات المسلحة، في إقامة مجتمعات أكثر شمولاً، ويشكل ذلك عاملا رئيسيا في استدامة السلام.

وكلما طالت المرحلة الحادة للأزمة الصحية، كلما تزايد خطر أن تقوض الجائحة جهود حل النزاعات، ومكاسب بناء السلام والتنمية التي حققتها البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ولذلك فمن المهم أن يدعم مجلس الأمن بنشاط جهود التلقيح، لا سيما في مناطق النزاع وفي السياقات الهشة. وتود سويسرا أن تبرز ثلاثة مجالات عمل ذات أولوية.

أولا، ترحب سويسرا بإنشاء مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، الذي تسهم فيه إسهاما كبيرا بوصفها بلدا ذاتي التمويل وكمانح للالتزام المسبق للسوق في إطار مرفق كوفاكس. وكخطوة أولى، يتمثل هدفها المباشر في تحقيق تلقيح الفئات الأكثر تعرضا، مثل العاملين في المجال الصحي، في جميع البلدان بحلول شهر حزيران/يونيه. كما تدعم سويسرا عمل مختلف المنظمات، مثل التحالف العالمي للقاحات، لتقديم الدعم التقني للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لإعداد حملات التطعيم وكذلك لضمان حصولها على وسائل التشخيص والعلاج. وبناء على ذلك، تدعم سويسرا مجمل الجهود التي تبذلها مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19.

ولذلك، تحث سويسرا جميع أطراف النزاعات على ضمان وصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من دون عوائق إلى السكان المتضررين. وتدعو سويسرا مجلس الأمن، عشية الذكرى الخامسة لاتخاذ القرار 2286 (2016)، إلى ضمان حماية البعثات الطبية: فمن غير المقبول أن تتزايد الهجمات على المرضى والمستشفيات والعاملين في المجال الطبي في خضم انتشار جائحة. ويجب على المجلس كذلك أن يرصد بدقة التزاماته بحماية المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وينبغي للأمين العام أن يدرج عناصر تتصل بالتطعيم في تقريره المقبل عن حماية المدنيين.

ثالثا، إن المكافحة الفعالة لهذه الجائحة تتطلب، بلا شك، وقف الأعمال العدائية. وبعد مرور عام تقريبا على نداء الأمين العام، تدعو سويسرا إلى بذل جهد جماعي وإبرام اتفاقات لوقف إطلاق النار، لا سيما في اليمن وسورية وجمهورية أفريقيا الوسطى. لقد كان القرار 2532 (2020) نداء بالغ الأهمية من أجل هدنة إنسانية. ويجب على المجلس أن يعزز رصده لتنفيذ القرار 2532 (2020)، بما في ذلك في الحالات القطرية التي يتعامل معها. وتؤيد سويسرا الجهود الرامية إلى تحديث القرار 2532 (2020) ومعالجة الحالة الراهنة للأزمة، ولا سيما تقديم الدعم من أجل إيصال اللقاحات إلى مناطق النزاع وفي سياقات بناء السلام.

المرفق 42

بيان الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، فريدون هادي سينيرلي أوغلو

لقد كانت أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) مدمرة لملايين الناس في جميع أنحاء العالم، مع ما ترتب على ذلك من آثار بعيدة المدى على السلام والأمن الدوليين. ويزيد ظهور متغيرات جديدة من تعقيد خططنا للعودة إلى الوضع الطبيعي.

وعلى الرغم من تفاؤلنا بالتطوير الآمن والفعال للقاحات كوفيد-19، فإن توزيعها العادل على الجميع لا يزال يشكل تحديا آخر. لقد ذكرت منظمة الصحة العالمية واليونيسف مؤخرا أن أكثر من ثلاثة أرباع جرعات اللقاحات التي أُعطيت حتى الآن، ومجموعها 128 مليون جرعة، كانت من نصيب 10 بلدان فقط. ومن الواضح أن هذه الاستراتيجية لن تساعدنا على إنهاء الجائحة. إن النزعة القومية فيما يتعلق باللقاحات أمر خاطئ أخلاقيا ويأتي بنتائج عكسية من الناحية العملية، الأمر الذي يقوض الجهود الرامية إلى السيطرة على كوفيد-19.

ويجب علينا أن نعترف أولا بأن اللقاحات والاختبارات التشخيصية والعلاجات هي من المنافع العامة العالمية. ويجب علينا كذلك أن نحسن جهودنا المشتركة الرامية إلى التغلب على التحديات التشغيلية في الميدان، بما في ذلك اللوجستيات والتخزين ووصول المساعدات الإنسانية.

وتشارك تركيا بنشاط في الجهود المتعددة الأطراف لاحتواء الفيروس والتخفيف من آثاره. ونحن نؤيد تكافؤ الفرص في الحصول على لقاحات فعالة وميسورة التكلفة للوقاية من كوفيد-19 وقد تعهدنا بتقديم 53 مليون دولار لمبادرة مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي. ونهدف إلى تطعيم 60 في المائة من سكاننا في الأشهر المقبلة. ويستفيد الملايين من النازحين السوريين والأشخاص من الجنسيات الأخرى الذين لجأوا إلى تركيا من الخدمات الطبية مجانا، وهم بطبيعة الحال جزء من برنامجنا للتطعيم. وندعو جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية إلى اعتماد مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب" التوجيهي المتمثل في برامجها للتطعيم.

كما نعتز بأن 18 من اللقاحات المرشحة طُورت في تركيا وأدرجت في قائمة منظمة الصحة العالمية. ومن المتوقع أن يكون أول لقاحاتنا المحلية ضد كوفيد-19 جاهزا للتوزيع في الربيع.

وقد تفاقمت حالة الفئات الضعيفة في حالات الطوارئ بسبب الهجمات التي لا هوادة فيها وانتشار كوفيد-19 وظروف الشتاء القاسية. وحان الوقت لأن يصغي المجتمع الدولي، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، لأصوات هؤلاء الناس.

وفي سورية، أدى عدم تجديد مجلس الأمن للإذن باستخدام معبر باب السلام ضمن آلية الأمم المتحدة العابرة للحدود إلى تفاقم الوضع المتردي أصلا لـ 1,3 مليون مدني في شمال حلب. ويعتمد أكثر من 4 ملايين شخص في شمال غرب سورية على هذه العمليات. وقد ازداد عدد حالات كوفيد-19 في شمال غرب سورية، منذ كانون الأول/ديسمبر 2020، بنسبة تزيد على 7 في المائة وارتفعت الوفيات المرتبطة بالمرض بنحو 46 في المائة.

وأرسلت منظمة الصحة العالمية حتى الآن 100 141 من عُدَد الاختبار وغيرها من المواد ذات الصلة بالجائحة من تركيا إلى شمال غرب سورية من خلال آلية الأمم المتحدة العابرة للحدود. وقام الهلال

الأحمر التركي، بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية، بتسليم مواد للتصدي للجائحة في الشمال الغربي بقيمة حوالي 7,7 ملايين دولار.

ونتوقع من الأمم المتحدة أن تخطط لتنفيذ حملة تطعيم لمن يعيشون في شمال غرب سورية وكذلك في منطقتي رأس العين وتل أبيض، بالإضافة إلى إرسال عُدَد اختبار ومعدات وقاية شخصية إضافية.

وتظل الآلية العابرة للحدود الأداة الوحيدة لإيصـــال لقاحات كوفيد-19 إلى الفئات الأضـــعف في شمال غرب سورية. ومن واجب المجلس أن يضطلع بمسؤولياته وأن يضمن استمرار العمليات الإنسانية عبر الحدود بإدراج معبر باب الســـلام في الآلية. وينبغي ألا يتوانى المجلس عن منع وقوع كارثة جديدة ذات تداعيات إنسانية وأمنية سلبية في المنطقة وخارجها.

للأسـف، لا تزال الاختبارات التشـخيصـية والمعدات الطبية الأسـاسـية بعيدة المنال في العديد من البلدان الأقل نموا، التي تواجه تحديات نزاع وهشـاشـة وشـيكة. ولمنع المزيد من التكاليف الاقتصـادية وغيرها من العوامل المســببة لعدم الاســتقرار، يتعين علينا زيادة جهودنا لضـــمان عدم تخلف أقل البلدان نموا عن الركب، لا سيما بتوفير إمدادات سريعة وميسورة التكلفة من اللقاحات.

ومن المهم أن نحسن سياساتنا بشأن تقاسم الدراية التقنية للتمكين من تصنيع الأدوية واللقاحات في البلدان النامية. وبهذا الفهم، أطلق مصـرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا التابع للأمم المتحدة مبادرة الشـراكة من أجل الحصـول على التكنولوجيا في العام الماضـي لزيادة الإنتاج المحلي للتكنولوجيات الطبية الأسـاسـية في أقل البلدان نموا.

لقد كشـفت الجائحة عن هشـاشـة النظم الاقتصـادية ونظم الرعاية الصـحية وضـاعفت من هذه الهشـاشـة في مواجهة حالة طوارئ مثل جائحة مرض فيروس كورونا. وكشـفت الأزمة النقاب عن حقيقة أنه لا يمكن لأي بلد أن يتغلب على تهديد كوفيد-19 بمفرده، مهما كان حجمه أو قوته. كما إنها أثبتت أن مصائرنا مترابطة ترابطا وثيقا - عبر الحدود والثقافات والأجيال - في مواجهة هذا التحدي الرهيب.

ولا يمكن كفالة التعافي من هذه الأزمة إلا من خلال بذل جهود منســـقة متعددة الأطراف، مع اسـتجابة قوية من منظومة الأمم المتحدة على أرض الواقع. ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية المُنشـطة، إلى جانب صناديق المنظمة وبرامجها، في وضع جيد يؤهلها للارتقاء إلى مستوى هذه المهمة.

إننا بحاجة الآن أكثر من أي وقت مضـــى إلى اســـتجابة قوية متعددة الأطراف تقودها الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية في المراحل المقبلة من جهودنا الرامية إلى مكافحة هذه الأزمة غير المسبوقة. وستظل تركيا عضوا ثابتا في المجتمع الدولي، فيما نسعى جاهدين للتغلب على الآثار السلبية لهذه الجائحة. كما نتطلع إلى المساهمة في الجهود الرامية إلى تعزيز شراكة الأمم المتحدة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل توفير أدوات الاستجابة لكوفيد-19، بما في ذلك اللقاحات، للأشخاص والبلدان الأكثر ضعفا.

المرفق 43

بيان البعثة الدائمة لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

يشكر وفد أوكرانيا المملكة المتحدة على تنظيمها مناقشة اليوم المفتوحة بشأن مسألة الوصول المنصف إلى اللقاحات المضادة لفيروس كورونا (كوفيد-19) في السياقات المتأثرة بالنزاع وانعدام الأمن.

إننا الآن نواجه تحدياً غير مسبوق بسبب كوفيد-19. فهذه الجائحة تغير النظم الاجتماعية والاقتصادية وتزداد تفاقما بفعل الأزمة الاقتصادية المتفاقمة وانعدام الأمن الغذائي والاحتياجات الإنسانية المتزايدة. ويبيّن هذا بوضوح إلى أي مدى يمكن لهذا التحدي الناشئ حديثاً أن يعقد بشكل مأساوي جهودنا للتصدي للتهديدات التي طال أمدها، ولا سيما انتهاكات القانون الدولي والنزاعات الدموية.

ولن يتمكن أي بلد من الخروج من هذه الأزمة بمفرده. إنها مسؤولية عالمية. وهذه بالضبط الحالة التي يجب أن نثبت فيها أن التضامن ليس وعداً فارغاً. ومن المهم للغاية ألا ندخر جهداً لضمان إمكانية الحصول على لقاحات كوفيد-19 والتكنولوجيات الضرورية لضمان توزيعها على نطاق عالمي. وينبغي ألا يتوقف ذلك حتى بسبب القيود التي تفرضها الأزمات أو النزاعات.

وفي هذا الصدد، نشير مع الارتياح إلى أن الأمم المتحدة تؤدي دوراً حاسماً في تنسيق الإجراءات العالمية خلال الجائحة. ونقدر قيادة الأمين العام في الاستجابة العالمية، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير لقاح ميسور التكلفة للوقاية من كوفيد-19، وكذلك دعوته إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، التي أيدناها تأييداً كاملاً.

ونثني على مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، الذي يهدف إلى توفير بليوني جرعة بحلول نهاية عام 2021 لحماية الأشخاص المعرضين للخطر والضعفاء والعاملين في مجال الرعاية الصحية في الخطوط الأمامية. ونقدر إدراج أوكرانيا في قائمة المشاركين في هذه المبادرة.

وفي الوقت نفسه، فإن بلدنا مستعد للإسهام في مكافحة فيروس كورونا. فلدينا الهياكل الأساسية المناسبة والمؤسسات اللازمة لإنتاج اللقاحات ونحن على استعداد للمشاركة في إنتاجها على نطاق واسع، إلى جانب بلدان أخرى. وبلدي مستعد أيضاً لوضع أسطول الشحن الجوي الخاص به في خدمة النقل الآمن للقاحات كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم.

إن جائحة كوفيد-19 لا تزال تشكل مخاطر كبيرة على السلام والأمن الدوليين. وعواقب الجائحة، كما نرى، أشد وطأة على البلدان الضعيفة ولا سيما البلدان في حالات النزاع أو الخارجة من النزاع، حيث أنها يمكن أن تقوض بناء السلام وبناء الدولة بعد انتهاء الحرب أو أن تعكس اتجاههما، وكذلك البلدان التي تعاني من أزمات إنسانية.

وقد تدهورت الحالة الإنسانية الصعبة أصلاً في المناطق المتضررة من النزاع في دونباس، والتي هي نتيجة مباشرة للعدوان الروسي المستمر، بسبب جائحة كوفيد-19. ونعرب عن القلق البالغ إزاء عدم اتخاذ إدارة الاحتلال الروسي تدابير كافية لوقف انتشار فيروس كورونا وحجب المعلومات المتعلقة بمعدلات الاعتلال عن السكان المحليين وحرمان السكان المدنيين من فرص حماية صحتهم.

ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، يمكن أن تتعرض نظم الرعاية الصحية الهشة في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتاً لضغوط شديدة بسبب محدودية قدرة المستشفيات والمختبرات.

وفي هذا الصـدد، أود أن أذكّر بأن الاتحاد الروسـي، بوصـفه السـلطة القائمة بالاحتلال، تقع عليه التزامات واضـــحة بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بحماية السـكان المتضـــررين في الأراضـــي المحتلة، بما في ذلك واجب كفالة وصون الصحة العامة والنظافة الصحية.

ولهذا الســبب، نكرر نداءنا إلى المنظمات الإنســانية الدولية بأن تكثف، في إطار ولاية كل منها، رصـد الحالة فيما يتعلق بالرعاية الطبية لسـكان الأراضـــي المحتلة مؤقتاً وإبلاغ المجتمع الدولي بالانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في الحياة والصحة من جانب إدارة الاحتلال الروسي.

كما ندعو الاتحاد الروســي إلى الكف عن اســتخدام هذه الجائحة كســبب لتقييد وصــول الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية إلى الأراضـي المحتلة مؤقتاً، لأن هذا الوصول من شأنه أن يتيح تقديم المساعدة إلى السكان المتضررين الضعفاء.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أننا بحاجة إلى الاســتجابة للجائحة في هذه الأوقات العصــيبة من خلال إجراءات ملموسة وإلى أن نعزز الجهود الجماعية للتغلب على عواقبها. وثمة دور حاسم للأمم المتحدة في دعم البلدان من أجل التغلب على هذه الأزمة والتعافي من الجائحة.

المرفق 44

بيان البعثة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

تشكل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تحدياً كبيراً للبشرية. وتود فنزويلا أن تشيد بالنساء والرجال الذين عانوا منها من نواح عديدة في جميع أنحاء العالم. إننا نحزن على ضحايا كوفيد-19 ونعرب عن امتناننا لأولئك الذين يعملون على التخفيف من أثر الجائحة ويعملون على دحرها.

لا تزال هذه الجائحة تفاقم أوجه الضعف وعدم المساواة في البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء، وأيضاً فيما بينها، مما يزيد من حدة الفقر والتهميش. ويؤدي عدم المساواة في توزيع لقاحات كوفيد-19 إلى تقويض الجهود الدولية المبذولة للقضاء على هذه الجائحة، في حين أن تحور فيروس كورونا قد يشكل كارثة إنسانية عالمية أكبر من أي وقت مضى.

وفي غياب تعددية أطراف فعالة ومعززة وشاملة للجميع حقاً، لن يكون هناك مخرج مستدام من هذه الأزمة الإنسانية ومن حالات الطوارئ الصحية الدولية التي قد تنشأ في المستقبل. ولإنقاذ البشرية من آفة الجائحة، يتعين على المجتمع الدولي أن يضع استراتيجية شاملة ومنسقة ومتضافرة، تقوم على الإرادة السياسية القوية والتضامن والتعاون على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

وهناك حاجة ملحة إلى تجنب تحويل لقاح كوفيد-19 إلى أداة للتسييس أو الهيمنة أو المواجهة الجيوسياسية، وإعلانه منفعة عامة عالمية. ويجب ألا تكون الجائحة تعبيراً جديداً عن التمييز والإقصاء. ومن الضروري ضمان الحصول على اللقاحات وتراخيصها في الوقت المناسب بطريقة منصفة ودون عوائق وبأسعار ميسورة، بما في ذلك من خلال آلية مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي ودعم آليات التمويل الدولية والنهوض بنقل التكنولوجيا والإمدادات الطبية وتعزيز النظم الصحية الوطنية وتجنب سياسات التمييز وكراهية الأجانب في توزيع اللقاحات ونشرها في جميع أنحاء العالم.

ورغم أن فنزويلا تتبع استراتيجية فعالة ومتسقة وشاملة للجميع ضد كوفيد-19، إلى جانب العديد من الشركاء الاستراتيجيين الثنائيين والمتعددي الأطراف الذين قدموا المساعدة والتعاون، فإن الآثار السلبية للتدابير القسرية الانفرادية تميل إلى التفاقم في سياق جائحة عالمية. وتنتهك هذه التدابير طائفة واسعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتعرقل عمل المنظمات الدولية في التصدي للأزمة الصحية العالمية وتقوض الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى القضاء عليها، بما في ذلك لشراء اللقاحات والأدوية اللازمة لفيروس كورونا.

وكما أعربنا في رسالتينا الموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن في نيسان/أبريل 2020 بشأن أثر الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة على جمهورية فنزويلا البوليفارية في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (S/2020/337)، وفي أيار/مايو 2020 بشأن سرقة مصرف إنكلترا لاحتياطيات الذهب المودعة من جانب جمهورية فنزويلا البوليفارية في تلك المؤسسة المالية في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (S/2020/444)، فإن فرض بعض أعضاء مجلس الأمن غير القانوني لتدابير قسرية من جانب واحد يؤثر سلباً على قدرة الشعب الفنزويلي على تأمين الحصول على الأدوية والعلاج والغذاء والخدمات الأساسية والوقود، مما يلحق ضررا مستمرا بالاقتصاد والسكان، ولا سيما أكثر القطاعات ضعفاً، في إطار سياسة مدروسة لممارسة أقصى قدر من الضغط للتسبب عمدا في المعاناة والألم للسكان المدنيين الفنزويليين.

بل إن خبراء منظومة الأمم المتحدة المستقلين، بمن فيهم مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، ألينا دوهان، اعترفوا بهذه الآثار المدمرة. وقد اختتمت المقررة الخاصة مؤخراً زيارة لبلدنا لتقييم الأثر السلبي لهذه التدابير الإجرامية على تمتع الشعب الفنزويلي بحقوقه الإنسانية في سياق أسوأ جائحة تواجهها البشرية خلال السنوات المائة الماضية.

وشأننا شأن دول أخرى وقعت ضحية للتدابير القسرية الانفرادية غير القانونية، نكرر الإعراب عن الشجب الدولي للحصار الاقتصادي والمالي، ونطالب برفعه فورا، وندعو إلى منعه.

وبالمثل، فإن قرار بعض الدول المتعلق بإنشاء آليات تحد من تصدير اللقاحات والإمدادات الطبية إلى بلدان ثالثة يؤثر على الجهود الدولية المبذولة لمكافحة هذه الجائحة بفعالية. إن هذه الحالة التي تؤثر على شعوب بأكملها في جميع أنحاء العالم، تثير قلقا أكبر بالنسبة للبلدان التي تعاني من أوضاع هشة وتشهد سياقات تتسم بالنزاعات وانعدام الأمن. وبينما يدعو القرار 2532 (2020) إلى مكافحة كوفيد-19 في تلك الحالات، ينبغي لمجلس الأمن أن يحرص على التمييز بين حالات محددة في مواجهة ظاهرة عالمية.

وفي عالم يتسم بانتشار كوفيد-19، نحن جميعاً عرضة للخطر، وإنقاذ الكوكب والأجيال المقبلة من آفة الجائحة مسؤولية جماعية. وفي حين أن التحديات عويصة، إلا أن الأزمة الحالية تتيح فرصة ثمينة للقدرة على الصمود، والوعي لتعزيز التضامن والتعاون الدوليين فيما بين القادة القادرين على الارتقاء إلى مستوى الحدث، مع توفير الموارد السياسية والاقتصادية في خدمة الجميع لتوفير استجابة كافية ومستدامة للجائحة.